

تــراب إمــامي

الإمام الخامنئي

الولي الفقيه

دار العصمة

الإمام الخامنئي
الولي الفقيه

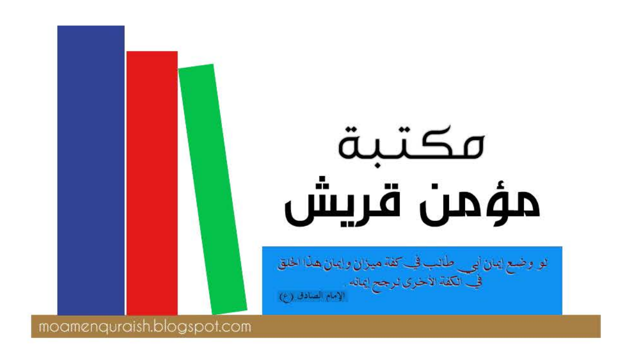

بسم الله الرحمن الرحيم

تراب إمامي

الإمام الخامنئي
الولي الفقيه

دار العصمة

الطبعة الأولى
١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م



دار العصمة / كتب - قرطاسية - ترجمة - طباعة - خدمات أخرى
مملكة البحرين - السنابس
٠٠٩٧٣/١٧٥٥٣١٥٦ - ٠٠٩٧٣/٣٩٢١٤٢١٩ - daralesmah@hotmail.com

الإهداء

إليك يا بقية الله المعد لقطع دابر الظلمة.

والمنتظر لإقامة الأمت والعوج.

إليك أيها المتخير لإعادة الملة والشريعة.

إليك يا جامع كلمة التقوى، وباب الله الذي منه يؤتى.

إليك يا وجه الله الذي يتوجه إليه الأولياء.

إليك أيها السبب المتصل بين أهل الأرض والسماء.

هذا القليل في نائبكم بالحق ، مني أنا الأقل،

فتقبله بأحسن ، وما ذاك عنك ببعيد.

أصغر خدامك وأقلهم/ تراب إمامي

« ... يكفي المجتهد العادل الذي يؤيده الخبراء المحترمون في أنحاء البلاد، وحين انتخبت الأمة الخبراء ليعينوا مجتهداً عادلاً لقيادة حكومتها، وحين يعينوا شخصاً للقيادة فإنه سيحوز رضا الأمة قطعاً، وفي هذه الحالة، فهو ولي الأمة المنتخب، وحكمه نافذ » .

قائد الثورة الإسلامية آية الله العظمى الإمام الخميني قدس سره

سماحة آية الله الخامنئي المحترم دامت بركاته

« ... إن قيادة سماحتكم هي من قبل آية الله العظمى، إمام المسلمين السيد الخميني، ولو من خلال مجلس الخبراء، لأن ما بالعرض ينتهي إلى ما بالذات " وكل إلى ذاك الجمال يشير ».

آية الله العظمى الشيخ الهاشمي الآملي قدس سره



الحمد لله رب العالمين وصلى
الله على محمد وآله الطيبين
الطاهرين



الشاعر الكبير / محمد مهدي الجواهري

فوق الذُّرى

سيدي أيها الأعزُّ الأجلُّ   أنتَ ذو همةٍ وأنتَ المدلُّ
يعجزُ الحرفُ أن يوفيَ عظيماً   كلما زادَ عن سواهُ يقلُّ
أيها الشامخُ الذي شاءه الله   زعيماً لثورةٍ تُستَهلُّ
لك في السلم منبرٌ لا يبارى   لك في الحربِ مضربٌ لا يُفلُّ
لك في ذمةِ الإلهِ يمينٌ   يدُ من مسَّها بسوءٍ تُشلُّ
لك فوق الذُّرى ومحلٌّ   لك بعدٌ بالمُكرماتِ وقبلُ
فاغتفر لي ما زل من ذكرياتي   يا عطوفاً على خُطى من يزلُّ



« إن السيد الخامنئي مجتهدٌ مطلق ».

« إنكم من جملة الأفراد النادرين الذين يندر مثيلهم، وإنكم كالشمس المضيئة ».

الإمام الخميني العظيم قدس سره

المقدمة

تعتبر الظواهر الخارقة لمألوف أي مجتمعٍ من القضايا التي تحدث ضجة وبلبلة في المفاهيم المتسالم عليها لديه، وإن كانت الأسس التي تقوم عليها تلك الظاهرة الجديدة علمية وعملية ومنطقية، أو هي في متناول قابلياتهم الذهنية، غاية ما هنالك أن استجابتهم لمفروضها العملي يحتاج إلى وقتٍ يتناسب وحاجتها لتغيير نظرتهم كحالة مستجدة في واقعهم وعلى أذهانهم، وإلى حين استيعاب تلك الظاهرة المانعة لاستجابتهم المطلقة أو قل العملية، فإن فيهم من سيتحرك في الاتجاه الآخر لتصعيد الرفض إلى أقصى درجاته، فيما مسؤولية تلك الظاهرة أن تتحرك لتصنع الواقع الذي تنشده من فاعليتها.

وأكثر ما تتعمق وتتسع حالة التباين تلك هي عندما تتعلق الظاهرة بملكات نفسانية ومعنوية، كأن يكون الإنسان نبياً أو إماماً أو مرجعاً دينياً أو أخلاقياً، أو مرجع ذلك كله.

وهناك الكثير من الملكات التي قد لا يحتاج ظاهرها

إلى متخصص لقبول ادعائها كادعاء معرفة قيادة السيارة أو الطيارة، أو ادعاء معرفة لغة أجنبية متداولة في واقع المدعي، حيث ادعاؤه لها يمكن أن يكشفه دون الحاجة إلى أستاذ لغة متخصص فيها، وهكذا بعض العلوم.

ولكن ادعاء التخصص في بعض المسائل لا يكفي لإثبات ذلك أو تحصيل الفرق لدى محصيلها من دون المتخصصين وأهل الخبرة في ذلك الفن، بالدقائق والتفاصيل.

وأشدها حاجة إلى أولئك المتخصصين في إثبات الأصيل فيها من الدخيل هي العلوم المرتبطة بالدين الذي يؤمن به الناس، وبمتعلقاته الأخرى.

ولأن الحديث عن العقيدة الشيعية وأصولها وفروعها محرزة بالتواتر القطعي عند الشيعة، فيما مسائل التكليف والبلوى، والتي بحاجة إلى نظر الفقيه لتحديد موارد التكليف فيها ومنشؤه وعلى من وإلى متى، وهل هو عيني أم فرض كفاية أم مستحب أم واجب أم حرام أم مكروه أم مباح، أو ما فيه ما في النص من تفصيل أو تعارض، وما إلى ذلك، فإنه يتعين على المجتهدين الجامعين لشرائط الفتوى في زمن الغيبة الكبرى أن يحددوا الموقف الشرعي من خلال ما يتوصلون إليه بفهمهم وبقراءتهم للنص القرآني والنبوي والمولوي، وعلى هذا يكون الاختلاف في تحديد الموقف الشرعي واقع بين

المجتهدين، لاختلاف الأذواق والمباني العملية في استنطاق النصوص، وعدم وجود نصٍ على عصمة أحدهم.

وبما أن رأي الفقيه (الجامع لشرائط الفتوى)، هو حجة غير القادرين على الاستنباط في حياتهم العبادية والعملية، فإن الفقيه صاحب النتاج الذهني الأعمق والأدق والأشمل في استخراج الحكم الشرعي من أصوله المقررة من خلال درسه أو كتبه قد توفّر على الملكات الأساس في ترجيحه على الآخرين على أساس المبني القائل بشرط" الأعلمية" في التقليد؛ لأنه بذلك يحرز العنصر الأهم حين البحث عن الأعلم والأفقه، حيث قوة ملكته تكمن في كونه الأكثر قوة وإدراكاً في عملية الاستنباط والفتوى، وهي الشاهد على أعلميته على غيره من الفقهاء الذين لا يمتازون بما أمتاز هو به.

ولكن المشكلة التي تعوق تشخيص الأعلم المطلق هو عدم الإجماع على القواعد المعمول بها في عملية التشخيص، وهذا ما يجعلهم لا يجمعون على أعلمية واحد، إضافةً إلى طبيعة الاختلاف في الواقع بين الناس لاختلاف الأذواق والمنهج الذي سيكون له الدوْر الأساسي في تحديد الموقف، فيما الاطلاع على واقع كل المجتهدين ليس يسيراً، مما حدا ببعض الفقهاء لا يشترط الأعلمية في مرجع التقليد، ومن جانب آخر احتمال أن يكون غير الأعلم هو الأعلم في أكثر مسائل

الخلاف، أو أنه لا يمكن القطع بأن فتاوى الأعلم هي الحكم الواقعي أو الأقرب إليه، لذلك قالوا بالاحتياط الوجوبي.

وأكثر ما أثّر وفعّل موقف الناس في اختيار مرجعهم هو عامل الاطمئنان إلى إحدى الجهات المعنية بتشخيص الأعلم.

وقد كان شرط الأعلمية حاضراً بفاعليةٍ أكثر في عهد مرجعيات كانت بحق شموساً استمدت مرجعياتنا الحالية منها ألقها وإضاءاتها كالسيد البروجردي والإمام الحكيم والإمام الخميني والإمام الخوئي والسيد الكلبيكاني والمرعشي النجفي والشيخ الأراكي رحمهم الله.

وبسبب أن المرجعيات العليا تتحدث عن الأعلمية ما بين الفتوى بالوجوب والاحتياط الوجوبي، فيما أكثر مرجعيات اليوم الكبرى تتحدث عن وجوب تقليد الأعلم على الأحوط، أو بعدم أيهما ولا بالفتوى.

وهذا لا يعني أن نغفل شرط الأعلمية التقليدي كمرجح في اختيار المرجع إذا أمكن؛ لأنه كلما كان هذا المرجِّح حاضراً في الترجيح، فإنه سيعطي المكلف اطمئناناً أكثر في تقليده، إلا إن ذلك المرجح رغم قوته، ورغم الحاجة إليه، لا يمكن اعتباره المرجح الأوحد في مسألة التقليد، إذ إن التقوى أساسية كالأعلمية في حضورها في أمثل امتثال بها بعنوان **(الأتقى والأورع)**.

ولكون غالب فقهائنا المطروحين للتقليد والمرجعية يتمتعون بالتقوى والورع إلى حد يتعذر على الباحث في هذا المجال أن يتبنى موقفاً على أساس أورعية فلان على الآخرين إلا ما ندُر، فإن حاجة الأمة اليوم تفترض مرجِّحات مضافة إلى ما سبق، ويكون لها اليد الطولى في تشخيص المرشح الأكفأ لمقام المرجعية العليا أو المرجع الأعلى للتقليد، وتتقدم أحياناً في أهميتها على شرط الأعلمية التقليدي، وقد يحرم أحياناً أخرى تجاهلها أو الغفلة عنها؛ لأن افتقار المرجع إلى تلك المرجحات يحجب الأعلمية بعنوانها الشامل عنه.

ولذلك توجه الإمام الخميني ﭭ لطرح تلك المرجحات التي تقدم للأمة مرجعاً مستوعباً بفقهه وبصيرته ووعيه لواقعها المعاصر بما فيه من ألوانٍ وتداخل في موضوعاته، وهو في مكانته كأحد أكبر الأساطين العظام في المؤسسة الدينية الشيعية ومراجع التقليد.

يقول الإمام الخميني ﭭ في ذلك: « **ينبغي أن يكون - المرجع - محيطاً بالقضايا المعاصرة، ولا تستسيغ الجماهير والشباب وحتى العامة أن يقول مرجعها الديني (أنني لا أعطي رأياً في القضايا السياسية)... (من خصائص المجتهد الجامع هي المعرفة بأساليب التعامل مع مكائد الثقافة المسيطرة على العالم و تضليلاتها، وأن يمتلك الوعي والبصيرة**

في الشؤون الاقتصادية، و يكون عارفاً بأنماط السياسة، أو حتى الساسة، ومعادلاتهم الملقنة لهم مدركاً لنقاط القوة والضعف في قطبي الرأسمالية والشيوعية) »[1].

ويقول: « **المجتهد يجب أن يتصف بالفطنة والذكاء والفراسة اللازمة لقيادة المجتمع الكبير، بل وحتى المجتمعات غير الإسلامية، إضافة إلى الإخلاص والتقوى والزهد، وهي الخصال التي تستلزمها طبيعة المجتهد الديني** »[2].

ويضيف أيضاً: « **يجب أن يكون المجتهد مديراً ومدبراً** »[3].

وهذه المرجحات، وإن لم تكن متوفرة في أغلبية المراجع العظام (دامت بركاتهم) بالصورة التي يراها الإمام الخميني ﷺ إلا إن تمتع أحدهم أو بعضهم بها سيساعد على حصر الدائرة التي يمكن من خلالها التعرف على المرجع الأعلى للأمة دون تأخير، وبدقة قياسية، مع لحاظ أنني لم أغفل المدرك الذي يقوم عليه أساس الأعلمية تقليدياً إذا ما قُدِرَ عليه.

وتلك هي المرحلة الأولى في الحديث عن المرجعية والمرجع الأعلى فيما المرحلة الثانية تتناول مسألة من يشخص الملكات

---

(١) ريادة الفقه الإسلامي، الإمام الخميني، ص٤٩- ٥٠.

(٢) المصدر السابق، ص ٥٠.

(٣) المصدر السابق، ص ٥٠.

التي يتمتع بها الفقيه الجامع.

وهذه مرحلة مثيرة للجدل كالأولى، حيث تكمن أهميتها في أننا- ولأهميتها- لا يمكننا أن نتجاوز المرحلة الأولى إلا بها، وهذا يفترض أن تكون الشروط دقيقة، ولا يمكن التسامح فيها، أو التهوين بأحدها.

ولعدم اطلاع الناس على تلك الشروط وأهمية كلٍّ منها فقد أحدث ذلك إرباكاً كبيراً لدى الكثيرين ممن لا يملكون كامل الشروط الأهم في تشخيص مرجع التقليد والأعلم فيمن يتصدى لذلك كخبراء في المسألة.

لاشك أن ذوي الخبرة المؤمنين الأتقياء المخلصين المطلعين على دقائق علمي الفقه والأصول والأساس في (ترجيح المرجع) وعلى موارد الاختلاف بين الفقهاء، سواء كان من المعنيين بالمرجعية أو غيرهم من الذين لم يتصدوا لها، يظهر حقيقة المدَّعي للفقاهة إن كان يتمتع بها أم لا، حسب القواعد المعمول بها في ترجيح الأولى بالتقليد.

والتفاتاً إلى هذه الإشكالية تشكلت جماعة المدرسين التي تضم حالياً أكثر من ثلاثين فقيهاً مسؤولية التصدي لمسألة المرجعية، وقد وفقوا إلى درجةٍ كبيرةٍ في عملهم، نظراً لما يتمتعون به من علم وتقوىً والتزامٍ بالأصالة الفقهية، وملاحظة الحاجات الواقع في العمل والمعالجة.

وهكذا كان لها موقف على مستوى عالٍ من المسؤولية عندما قامت بطرح آية الله العظمى الإمام الخامنئي كمرجع للتقليد كأحد مراجع التقليد الشيعة بعد رحيل شيخ الفقهاء والمجتهدين آية الله العظمى الشيخ محمد علي الآراكي ﵀ إلى جانب ستة من كبار فقهاء الحوزة.

ولأن الإمام الخامنئي هو الحاكم الشرعي، فإن عدالته وورعه وتقواه وفقاهته وعمق استظهاراته واستنباطاته عناوين رئيسة لكي تكون مورد الاطمئنان إليه والالتزام بفتاواه الشرعية وأحكامه الولائية، وبها تحرم مخالفته أو معارضته في حال تصدِّيه لإصدار أحكام الولاية في الواقع الذي بسط يده فيه وما يمكننا أن نتواصل معه من خلاله كحكم التطبير مثلاً.

ذلك الواقع الإسلامي بقابليته المنطقية والعقلانية أصاب بعض الجهات أو الأفراد بمرضٍ إلى مرضهم، فاشتغلوا بخدش تلك الشرعية بأساليب تعبر عن حالة اللاوعي واللاصفاء عندهم، كخلق الشائعات الكاذبة، أو تهيئة الناس لتقبلها والترويج لها، واستغلال البسطاء في بث تلك الأضاليل، وترسيخها في أذهانهم، وتعبئتهم للتمرد على الحاكم الشرعي، والتطاول عليه، والتعاون حتى مع الشيطان للقضاء على الشرعية التي أفضى بها الفقه الأصيل لمدرسة الإمام

الخميني قدس سره.

واليوم ونظراً لجديد واقع الأمة وتداخل قضايا الساعة ببعضها من سياسةٍ واقتصادٍ واجتماع كمسائل البنوك والانتخابات ومسائل التمثيل البرلماني وما شابه تحتم أن لا يكون ذوي الخبرة مجرد خبراء فقه وأصولٍ فقط، وإنما أيضاً قادرين على فهم مباني الفقهاء المتعاملين مع قضايا الساعة، ومدى العمق الذي يقوم عليه مبنى كل فقيهٍ في تلك القضايا بما يساعد على ترجيح الأكثر إحرازاً لشروط التقليد التقليدية والمستجدة.

هذه الرسالة تعنى بهذا الموضوع، وتقوم في الفصل الأول باستعراض موجز عن الاجتهاد في الإسلام، والأسس والملكات التي يجب أن تتوفر في الفقيه، وذوي الخبرة المعنيين بالتحقق من تمتع المدَّعي للاجتهاد به، ثم التقوى كونه الملاك الأهم في مرجع التقليد، ثم الحساسية في موضوع المرجعية، وفي الفصل الثاني يدور الحديث بشأن مشروع الحاكمية وهو بعنوان الحكومة في الإسلام، ثم إجراء الأحكام من قبل نائب الإمام الحجة عجل الله فرجه الشريف، ثم حدود ولاية الحاكم الشرعي وحاكميته، وفي الفصل الثالث فصل في **(الإمام الخامنئي، المجتهد المطلق)**، ثم بعد ذلك الإثارات التي أثيرت حول مصطلح الألقاب التي يفهم منها موقع الحوزوي، ثم **(الإمام الخامنئي الولي**

الفقيه والحاكم الشرعي)، ثم **(الإمام الخامنئي المفكر والمصلح)**، ثم **(الإمام الخامنئي: القائد البصير)**، ثم الفصل الملحق بالكتاب **(المرجعية الرشيدة في ظل الهواجس الناقمة)**، ثم رسالية الرسالة **(الرسالة رسالتنا)**.

أسأل الله العون والتوفيق إنه على كل شي قدير.

تراب إمامي

١٤٢٣/١٠/٥هـ

الفصل الأول

- الاجتهاد في الإسلام
- ذوو الخبرة وأساسيات التشخيص
- حساسية الموضوع

الاجتهاد في الإسلام

في وجود المعصوم لم تكن الحاجة إلى الاجتهاد النشط ماسة، حيث المعصوم (كما نعتقد نحن الاثنا عشرية) قادر على تحديد الموضوع وتحديد الحكم الواقعي المناسب له، إلا إن بعض المواقع التي لا يستطيع المكلف أن يتصل وهو فيها بالمعصوم في حينه فإنه يستفتي الفقيه الذي يمكنه الوصول إليه، فيما الفقيه إذا تعذر عليه الوصول إلى المعصوم اجتهد كما في مقبولة ابن حنظلة وصحيحة أبي خديجة وحكم بفهمه لروايات أهل البيت عليهم السلام ما ذكر من مسائل اجتهادية عن بعض الصحابة وإقرار النبي صلى الله عليه وآله لهم على ممارستهم تلك إنما لموافقة اجتهادهم لعين الحكم الواقعي، سواء في رخصته أو عزيمته، ومن ذلك قول النبي صلى الله عليه وآله لسعد بن معاذ بعد سماع رأيه « **حكمت بحكم الملك** »[1]- أي الله - تعالى، لهذا لا يمكن القول بأن باب الاجتهاد مفتوحاً بالمعنى الذي شهدته الغيبة الكبرى.

ولذا لا يمكن القول بأن الاجتهاد في زمن المعصوم نشطاً بالصورة التي كان عليها الشيخ المفيد والسيد المرتضى وشيخ الطائفة والعلامة والمحقق، وما إجازات الأئمة عليهم السلام لبعض فقهاء شيعتهم في عهدهم بالفتيا، إلا إشارة لمواجهة ظروف

(١) أسد الغابة في معرفة الصحابة، عز الدين بن الأثير، ج٢، ص٢٩٧.

عدم الاتصال بالمعصوم عليه السلام، فيما حركة الاستنباط في عصر المعصوم هي في مجال فهم مراد النص، أو التقرير أو ما يصدر منه من سلوك.

وبعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وإقصاء أمير المؤمنين عليه السلام عن مقامه الذي نصَّبه الله تعالى فيه انقسمت الأمة إلى قسمين:

القسم الأول: لم تكن لديه القابلية لحفظ النصوص وفهمها أو تطويع واقعه وفقاً لها، فأخذ يُعمِل الرأي في كل قضية لا يستطيع أن يخضعها للنص، أو لا يستطيع إخضاع فهمه وِفْقَهَا، سواء كان ذلك ناتج عن ضعف قابلياته أم لإعطاء نفسه الصلاحية في الاجتهاد مقابل النص، وبالتالي أصبحت عملية الاجتهاد في تلك الحقبة متكلفة وطائشة ودون قواعد، إذ تجاوزت الحدود المتاحة أو الغاية المتوخاة منها؛ لمعارضتها نصوص الوحي والرسالة كقول أحدهم: « **متعتان حلالتان على عهد رسول الله، وأنا محرمهما** »، والذين يمكن إطلاق مصطلح **(أصحاب مدرسة الرأي)** عليهم، من ناحية التصنيف الفعلي في التعامل مع النص.

القسم الثاني: تعامل بحذرٍ، ومن موقع المكلف والباحث عن مفاد النص من مصدره ما أمكن، ولذلك لم يطلق العنان لنفسه، وعندما يتعذر عليه الوصول للمعصوم بدءً بأمير المؤمنين عليه السلام وختاماً بالحجة بن الحسن عليه السلام لأخذ الحكم

الواقعي عنهم أجتهد بحدود إمكانياته، وبما هو متاحٌ له، لا متعسفاً، ولا متكلفاً، والذين اصطلح عليهم فيما بعد بـ: **(أصحاب مدرسة النص أو مدرسة أهل البيت عليهم السلام)**.

وذلك لأنهم اعتبروا أقوال وأفعال وتقريرات الأئمة عليهم السلام كأقوال وأفعال وتقريرات النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحجية، وبعد تلك المرحلة بدأت تبرز ظاهرة الاجتهاد بصورته التي هو عليها اليوم.

تلك المرحلة بدأت بغيبة الإمام الحجة بن الحسن عجل الله فرجه، إذ بدأت دائرة الأصول العملية بالبروز والتطور والتوسع والتكامل شيئاً فشيئاً، وأصبح العمل متعذر نسبياً لجديد الحوادث الواقعة عن طريق النص المباشر، ونتيجة لما وقع في كثير من النصوص الواردة عن المعصومين عليهم السلام من زيادة أو حذفٍ وأخرى جاءت معنى، وتجرؤ البعض على الوضع عن لسانهم، مضافاً إلى اختلاف الأذهان في فهم الصادر عنهم عليهم السلام، لذلك أُحيل أمر تشخيص الحكم الشرعي في الحوادث الواقعة والمستجدة إلى الفقهاء العدول، إذ يقول الإمام الحجة بن الحسن عليه السلام: « **وأما الحوادث الواقعية فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا، فإنهم حجتي عليكم، وأنا حجة الله** »[1].

ويذكر في مضمار فتح باب الاجتهاد الشيخ الصدوق،

---

(١) الاحتجاج، أحمد بن علي الطبرسي، ج٢، ص٤٧٠،

ولكن الصدوق كان يقوم بتلك العملية بشكل بسيط، إذ تمثَّل رأيه في اختيار النص الذي يراه يتناسب ونظرته الفقهية في الحادثة، ولذا لم تكن هناك عملية استدلالية واستنباطية بالمعنى المعهود فيما بعد، وبالتالي لم يشر إليه كأول من فتح باب الاجتهاد، لأنَّ أسلوبه ذاك كان مألوفاً لدى فقهاء عصره والعهد الذي سبقه.

ولكن ما قُطِع به كأول من أبدع وأتقن في باب الفقه، بل قالوا إنه أول من فتح « **باب استنباط الفروع من أدلتها، وهذبها الشيخ الجليل محمد بن أحمد بن الجنيد، أبو علي الكاتب الإسكافي، المعاصر لأبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني، والشيخ الصدوق علي بن بابويه المتوفى سنة (٣٢٩هـ، والمدفون بقم** »[١].

فـ « **ابن الجنيد هو الذي كتب الفروع الفقهية، وعقد لها الأبواب في كتابه (تهذيب الشيعة)، وكتاب (الأحمدي في الفقه المحمدي)، ونبه على أصول المسائل وبين ما يقتضيه مذهب الإمامية بعد أن ذكر أصول جميع المسائل، فإن كانت المسألة ظاهرة اقتنع فيها بمجرد ذكر الفتوى، وإن كانت مشكلة أومأ إلى تعليلها، ووجه دليلها، و إن اختلفت أقوال**

---

(١).شرح التنقيح على العروة الوثقى، من مقدمة الكتاب، ج١، ف ص.

العلماء فيها ذكر دليلها، والصحيح منها والأصح والأقوى والظاهر، والأظهر.

اقتفى أثره الحسن بن علي بن أبي عقيل المعروف بالعماني الحذاء (كان وجهاً من وجوه الإمامية، وشيخ فقهائهم، والمتكلم المناظر في الفقه، والمحقق في العلوم الشرعية، عاصر الشيخ الكليني والصدوق علي بن بابويه) »[1].

ثم « تابعهما في استخراج المسائل الفقهية شيخ الطائفة، المخاطب من صاحب العصر ﷺ بالأخ الولي، المخلص في ودّنا، الشيخ المفيد المتوفى ببغداد سنة (٤١٣هـ) وكان كتابه "المقنعة" مدار الدراسة بين العلماء »[2].

وهكذا « اقتفى العلماء من أصحابنا الإمامية هذا الأثر من تدوين مسائل الفقه حسبما أدى إليه اجتهادهم مع تحقيق عميق، ومهارة في استنباط الفروع، مائلين عن جادة القياس المكدسة بأشواك الخطأ والتضليل، مستضيئين بأحاديث أئمتهم الذين لا ينطقون عن الهوى، وإنما هو تعليم من (عزيز عليهم) بما أودعه فيهم من القوة القدسية النورية التي بها

---

(١).شرح التنقيح على العروة الوثقى، من مقدمة الكتاب، ج١، صفحة ص.

(٢).شرح التنقيح على العروة الوثقى، من مقدمة الكتاب، ج١، ص ق.

تمكنوا من استعلام ما يحدث في الكائنات، وهي المعبر عنها بروح القدس في بعض الأخبار »[1].

وهكذا كان ما صح من النصوص حرماً آمناً، ومدينة علمٍ لا يلجها إلا العالمون، وبقواعد دقيقة وصارمة، ولم يكن الاجتهاد بالنسبة لهم سوى آلة لـ « **تحصيل الحجة على الحكم الشرعي** »[2]، أو « **استنباط الحكم الشرعي من مداركه المقررة** »[3] وهذا مقتضى عملهم ومسؤوليتهم.

بمعنى أن البحث والاستدلال إنما هو لبيان حكم المشرع سبحانه في المسألة المعنية من خلال النصوص الثابت صدورها عن النبي ﷺ وخلفائه المعصومين عليهم السلام، وليس وسيلة لابتداع حياة ونظامٍ تلغى بهما النصوص.

أساسيات في عملية الاستنباط

وجود الفقيهِ يفرض بالبداهة وجود الفقه، ولا يوجد فقيه ليس له التزامات ولا قواعد يلتزم بها في ممارسته عملية

(١).شرح التنقيح على العروة الوثقى، من مقدمة الكتاب، ج١، ر ش.
(٢) شرح التنقيح على العروة الوثقى، من مقدمة الكتاب، ج١، ص ٢١.
(٣) المسائل المنتخبة، الإمام الخوئي قدس سره، ص٣.

الاستنباط، وقد ذكرنا ذلك سلفاً، ولذلك فإن ما يفترض بنا أن نتناوله هو المادة الخام التي تتشكل على هيئة شروط يفترض أن تكون في المتفقه ليمارس بجدارة عملية الاستنباط.

في البداية كانت الأساسيات المتعارف عليها للاجتهاد أقل وأسهل بكثير مما تعارف عليها الجيل اللاحق لفقهاء الغيبة الكبرى من أمثال الشيخ المفيد وابن الجنيد وابن عقيل والشريف المرتضى والشيخ الطوسي والعلامة والمحقق والذين أسسوا المنهجية العلمية للأجيال اللاحقة ومنهم أجيالنا المعاصرة، حيث إننا كلما ابتعدنا عن عصر النص ورجاله ساقتنا الحاجة إلى إيجاد ضوابط جديدة ترعى عملية الاستنباط تناسب الواقع الجديد، وذلك للمحافظة على مقاصد النص وأهدافه الشريفة.

وبما أن القواعد المقننة والضابطة لعملية الاستنباط لدى مدرسة أهل البيت عليهم السلام الفقهية دقيقة تتمثل في مقدمات فقهية وأصولية ورواية ودراية ولغة ومصطلحات، ومن ثَمَّ تسخيرها في عملية الاستنباط، يحقق للفقيه القدرة على استنباط الأحكام الشرعية من مداركها، فإنه لابد من أن يحصل المدَّعي للفقاهة على ثقة عدلين من ذوي الخبرة لتثبيت أمر اجتهاده في الوسط الحوزوي، وليس عند نفسه، فمعرفته بنفسه ليست بحاجة إلى شهادة الآخرين في نفسه، أما من بشأن شهادة

العدلين فيه كونه محرزاً لملكة الاستنباط في الحوزة فإن شهادتهما لا ترد إلا في حالة ظهور من هو أكثر خبرة ودقة منهما، ولو كان شخصاً واحداً يتبنى بخبرته ودقته خلاف ذلك سواء فيه أم في أهل الخبرة الشاهدين.

بالنسبة للشروط فقد استعرضها الإمام الخميني قدس سره في كتاب **(الرسائل)** في باب الاجتهاد والتقليد، وفيها قراءة وافية لشروط الاستنباط، وهي لم تكن موجودة قبل عقود، وأما الحديث عن التحقق من إحرازها فهي موجودة في الرسائل العملية.

وفي استعراضه لشرائط الاجتهاد، يقول الإمام الخميني قدس سره في بيانها:

« **لا يحصل الاجتهاد إلا بتحصيل مقدمات الاجتهاد، وهي كثيرة منها:**

العلم بفنون العلوم العربية بمقدار يحتاج إليه في فهم الكتاب والسنة.

ومنها: الإنس بالمحاورات العرفية، وفهم الموضوعات العرفية مما جرت محاورة الكتاب والسنة على طبقها، والاحتراز عن الخلط بين دقائق العلوم، والتعليقات الدقيقة، وبين المعاني العرفية العادية.

ومنها: تعلم المنطق بمقدار تشخيص الأقيسة، وترتيب الحدود وتنظيم الأشكال من الاقترانيات وغيرها، وتمييز عقيمها من غيرها، والمباحث الرائجة منه في نوع المحاورات لئلا يقع في الخطأ لأجل إهمال بعض قواعده.

ومنها: وهو من المهمات، العلم بمهمات مسائل أصول الفقه مما هي دخيلة في فهم الأحكام الشرعية.

ومنها: علم الرجال بمقدار يحتاج إليه في تشخيص الروايات، ولو بالمراجعة إلى الكتب المعدة له حال الاستنباط.

ومنها: وهو الأهم الألزم معرفة الكتاب والسنة، مما يحتاج إليه في الاستنباط ولو بالرجوع إليهما حال الاستنباط، والفحص عن معانيهما لغة وعرفاً، وعن معارضاتهما، والقرائن الصارفة بقدر الإمكان والوسع، وعدم القصور فيه والرجوع إلى شأن نزول الآيات، وكيفية استدلال الأئمة عليهم السلام بها.

ومنها: تكرير تفريع الفروع على الأصول حتى تحصل له قوة الاستنباط وتكمل فيه.

ومنها: الفحص الكامل عن كلمات القوم، خصوصاً قدمائهم الذين دأبهم الفتوى بمتون الأخبار كشيخ الطائفة في بعض مصنفاته والصدوقين، ومن يحذو حذوهم ويقرب أعصارهم.

ولا بد للطالب الاعتناء بكلمات أمثالهم، وبطريقتهم في الفقه وطراز استنباطهم، فإنهم أساطين الفن مع قربهم بزمان الأئمة، وكون كثير من الأصول لديهم، مما هي مفقودة في الأمصار المتأخرة حتى زمن المحقق والعلامة.

وكذا الفحص عن فتاوى العامة، سيما في مورد تعارض الأخبار، فإنه المحتاج إليه في علاج التعارض، بل الفحص عن أخبارهم فإنه ربما يعينه في فهم الأحكام»[1].

تلك هي عدة المجتهد التي يجب توفرها فيه لاستغنائه عن العمل بفتوى غيره؛ لأنه إذا ما تمكن من القدرة على الاستنباط فإنه: « **لابد من أن يتبع نظره ويرجع إلى فتيا نفسه ولا يجوز أن يقلد غيره** »[2].

ولكن لأن هذه الملكة ليست آلة محسوسة أو حالة تطفح على وجه من هي فيه، فإن إثباتها لا يحصل إلا بأحد أمور:

«**١) الاختبار، وهذا إنما يتحقق فيها إذا كان الباحث قادراً على تشخيص ذلك.**

---

(١)الرسائل، الإمام الخميني ، ج٢، ص٩٦- ٩٩، الطبعة ٣، اسماعيليان، ١٤١٠هـ.

(٢)التنقيح، تقريرات درس الإمام الخوئي، ج١، ص٣٢، دار الكتاب الإسلامي.

٢) شهادة العدلين (والعدالة)، هي الاستقامة في العمل، وتتحقق بترك المحرمات وفعل الواجبات ويعتبر في شهادة العدلين أن يكونا من أهل الخبرة، وأن لا تعارضها شهادة مثلها بالخلاف.

ولا يبعد ثبوتهما (المجتهد والأعلم) بشهادة رجل واحد من أهل الخبرة، إذا كان ثقة، ومع التعارض يؤخذ بقول من كان منهما أكثر خبرة »[١].

وقد يلاحظ ملكة الطالب أستاذه فيجيزه إما تحريراً كعادة الفقهاء الذين سبقوا جيلنا بالاجتهاد وإما شفهياً كعادة فقهاء جيلنا.

يقول الإمام الخامنئي في ذلك: « **في السابق إذا أراد الطلاب بعد دراستهم مقداراً معيناً الذهاب إلى المدن، لغرض نشر الأحكام الإسلامية وتقديم الخدمة العلمية للناس، فإنهم كانوا يحتاجون إلى شهادة تثبت أنهم من أهل العلم والفضل، لذلك كانوا يذهبون إلى العلماء الكبار، ويطرحون مسألة فقهية، ويبحثونها معهم، وعلى أثر ذلك يشخص ذلك العالم أن هذا الطالب بالغ مرحلة الاجتهاد، فيكتب إجازة اجتهادية، ويعطيها له.**

---

(١) المسائل المنتخبة، الإمام الخوئي تتّل، ص٩- ١٠.

في الفترة التي سبقتنا كان لدى العديد من العلماء إجازات اجتهادية من العلماء الأقدم منهم، ولكن هذا الأمر قد نسخ قبل سنوات »[1].

وأما الآن فيقول: « **بعض كبار المراجع لم يعودوا أنفسهم على إعطاء إجازات الاجتهاد** »[2].

ذوو الخبرة وأساسيات التشخيص

للحديث عمن يجب أن يتصدى لتحديد مرجع التقليد يفترض أول الأمر أن يملك الخبرة التامة والبصيرة النافذة في مباني الفقهاء ومالكاً لناصية القراءة المقارنة الفقهية والأصولية والرجالية، ليحدد موقفه بدقة، وموافقاً لواقع المدعي للقول باجتهاده أو عدمه، ليستجلي من خلال نظره فقاهة المدعي للاجتهاد والتحقيق من اجتهاده أو عدمه، فيما لا عبرة بكثرة المصنفات في الترجيح، إذ يمكن أن يتم ترجيحه من خلال رسالته العملية عند ذوي الخبرة الحقيقيين القادرين على معرفة المباني من الفتوى.

هذا من ناحية الخبرة، أما من ناحية العدالة، فهي ألا

---

(١) الحوزة العلمية، الدكتور جعفر الباقري، ص١٥٤.

(٢) الحوزة العلمية، الدكتور جعفر الباقري، ص١٥٤.

ينطلق في تشخيصه من هوى، بحيث يعمل خبرته وملكته من أجل أن يثبت اجتهاد من ليس أهلاً للفتوى، أو أن ينكر اجتهاد من هو متمكن بجدارة من امتلاك ناصية الاستنباط.

ويمكن معرفته إن كان من أهل الخبرة أم لا من خلال التزامه المهني والأخلاقي لذلك بالطرق المقصودة والمتداولة في الحوزات في إثبات اجتهاد المدعي، كالبحث في حقيقة تحصيله من خلال التعاطي مع المبادئ العامة التي ذكرها الإمام الخميني تدّس مع أن الإمام الخوئي تدّس يختزلها في ثلاثة علوم:

(اللغة العربية، وعلمي الأصول والفقه) بعيداً عن علوم المنطق والفلسفة وما شابه، وما تلك إلا تخفيفاً على المحصل، إلا إنَّ تعارض الشهادات يفرض أن ينظر إلى من يملك الخبرة أكثر ليطمئن إلى رأيه. ولا يعتني برأي ذوي الخبرة الذين يشكون في اجتهاد شخص أو يرفضونه دون الإطلاع على حقيقة حاله وتفاصيل واقعه، هذا إذا تعارضت شهادتهم مع شهادة خبير عليم، مطلع على حال المدعي إطلاعا تاماً، متثبتاً من اجتهاده أو عدمه.

وهناك بعض الأسماء الكبيرة تتخذ مواقفها وفقاً لمواقف الآخرين اعتماداً على الثقة فيهم، وهذا ما يصعِّب الاعتماد على ما يتبنونه دون تقديم المسوِّغ القائم على

الحجة والبينة.

وهذا ما يفرض التوقف عند بعض الشهادات التي هي مجرد تأمين على شهادات غيرها، إلا في حالة الاتصال المباشر، وألا يقول رأياً في أحدٍ إلا بعد عملية استقراء مطمئنةٍ ووافية وأمينة معهودة فيه ومنه.

الملاك الأهم

في الفقه تبرز لنا مسألة العدالة، كأهم الملاكات بعد الجد والسعي لاكتساب هذا العلم في الفقيه، لما لذلك من دورٍ بارز في نيل الفقيه ثقة الأمة بعد بلوغه المقام العلمي الرفيع، وهو في حد ذاته، يجعل الفقيه خاضعاً في قناعاته للدليل والحجة والبينة، وليس للضغوط أو الهواجس أو المواقف الشخصية ليكون عندئذٍ مصداقاً لقوله عليه السلام: « **صائناً لنفسه مخالفاً لهواه، مطيعاً لأمر مولاه** »، حيث بخصال الأمناء على حلال الله وحرامه يقود الناس نحو الله، وحيث يريدهم لعمران الدنيا والآخرة.

فالدين منهج حياة متكامل في البيت وخارجه، في المسجد وخارجه، في الحكم ودهاليزه، ويريد أن يربط الإنسان في جميع حقول حياته بالله تبارك وتعالى، ووفق إرادته

تعالى من خلال النص والأئمة المعصومين عليهم السلام وأعلم الناس بما جاؤوا به، وهم الفقهاء، والتصديق على ذلك بالاعتقاد قولاً وفعلاً.

ولاشك أن لهذا النهج أصول اعتقاد وأصول عمل، وفيه تكاليف على مستوى الإيمان والعمل ومحظورات على نفس النسق، مضافاً إلى مندوبات ومكروهات ومباحات.

وهذه الأحكام على اختلاف طبيعتها تحتاج إلى فقيهٍ قادر ومتمكن من تشخيص الأحكام لموضوعات الساعة، تسهل على العامة من الناس وهم أغلب الخلق العمل بها طلباً وطمعاً في رضا الله تبارك وتعالى.

ولكننا نعلم أن منصب التشريع لما له من دخل في إشباع الرغبات الشخصية أو حماية الذات فإن كثيراً من المتفقهين يتعاطى مع المسألة بقدر ما تعطيه، أو تضيف إلى موقعه المعنوي ما يُتَقدَّمُ به، ليتقدم على الآخرين، بمعنى آخر يشوب عمله فرع من الدخائل المحبطة للعمل.

فيما موقعه لا يسمح له أبداً الالتفات إلى القضايا الذاتية لعلاقة كل ذلك بحقوق الفرد والمجتمع والأمة، ..فهناك حدود.. وهناك قصاص.. وهناك عفو.. وهناك مطالبة، وهناك حبس.. و.. و...

كل هذه القضايا تفرض على الفقيه أن يكون في أعلى مراتب الزهد والتقوى، ليأمن الناس من خلال التزامه الحقيقي على حقوقهم ودمائهم ومن وقوعهم تحت أيدي آكلي أموال الناس بالباطل.

والملاكات الثانوية سوف يؤمن توفرها الملاك الأهم، فالمعرفة بالزمان والموضوعات سيجعل الفقيه يمر بمواقف كثيرة تحاول الذاتية وأطراف معنية أن تضغط عليه للتأثير على نتيجة الاستنباط، ولا يحرسه من الوقوع في تلك الشراك إلا التقوى والخوف من أن يطول الموقف في المحشر.

وهكذا بالفقاهة، والعدالة، والإخلاص لله تبارك وتعالى، تتحصن عملية الاستنباط والفقهاء والأمة من أن يكونوا صيداً سهلاً لقوى الشر والمتربصين الغربيين منهم والشرقيين. فالفقيه إنما هو بمثابة صمام الأمان فإذا ما أوتيت الأمة من قبله، وعندئذٍ فلا أحدٌ يمكنه أن يدفع الشر عنها، كيف وهو المؤتمن عليها من التميع والغزو الخارجي لها، وبالتوفر على متطلبات قضايا عصره في المعرفة بدقائقها، وهو بذلك سيكون من الأدلاء على الله، عندها فقط يكون مصداقاً للحديث الشريف: « **العلماء ورثة الأنبياء** ».

حساسية الموضوع

في العقود المتأخرة بدأت المرجعية بما تمتلكه من قوة في تحريك القواعد الشعبية ودفعها طواعية لنصرة قضايا الحق في معالجة قضاياه السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد الإسلامية وفق مذهب أهل البيت عليهم السلام.

وبذلك بدأت المرجعية تهجر الواقع الضعيف إلى مواقع الصدارة والقوة لتحتل الموقع الذي بوأها الشرع المقدس « **أولى الناس بالأنبياء أعلمهم بما جاءوا به** »[1].

وقال: « **إن أحق الناس بهذا الأمر - الخلافة - أقواهم عليه، وأعلمهم بأمر الله فيه، فإن شغب شاغب استعتب فإن أبا قوتل** »[2].

وخشية خسران متع الحصاد اللامشروع فقد أنطلق أولئك الذين لم يعجبهم ذلك إلى محاربة هذا التوجه لتفريغ الساحة من الفقهاء والمرجعيات الصالحة والراشدة والفاعلة، والعمل على ضربها، ولكن تلك الحرب مورست بصورة هادئة في الخفاء بالمكر والخداع والتملق بعد وفاة السيد الكلبيكاني وإلى ما قبل وفاة الشيخ الآراكي، كي لا

---

(١) ولاية الفقيه، ج١، ص٤٦٨.

(٢) ولاية الفقيه، ، ج١، ص٣٠٢.

يتمكن أولئك الفقهاء الواعون من هداية الناس وقيادتهم إلى حيث تنشده الشريعة، ولكي لا يُلتفت إلى طبيعة تلك الحرب، فيما التزمت بعض المرجعيات الدينية الملتزمة- وتحاشياً لتلك الحرب القذرة والتزاما بجانب الاحتياط- جانب النصيحة والإرشاد والاكتفاء بفقه الأحوال الشخصية وبعض المسائل المستحدثة.

وكان العامل الأقوى الذي ساعد أولئك الفقهاء على أن يبقوا على ذلك المنحى التقليدي في ممارسة دور الفقيه المرجع عدم تبلور النظرية الفقهية التي يرون فيها الرخصة أو الوجوب لبناء المجتمع الإسلامي الصالح والدولة الإسلامية العاملة بأحكام الله وشريعة نبيه ﷺ.

ولكن بعد أن استطاعت المرجعية أن تقيم نظاماً سياسياً، حاكماً على أساس النظرية الفقهية القائلة بولاية الفقيه، سيطر الذعر على تلك الجهات الاستئصالية بشكل واضح لضخامة وقوة ذلك النظام الذي أغرى التنظيمات الإسلامية في شتى أنحاء العالم الإسلامي بالسعي لإقامة نظام إسلامي مماثل من حيث الإدارة والسياسة الإسلامية المستقلة.

ولمنع تحقق رغبة الشعوب الإسلامية من الاستفادة من تلك التجربة ونضالها لتحقيق تلك الرغبة شنوا حرباً شعواء وظالمة من خلال العميل الأحمق (صدام حسين) للقضاء على

ذلك النظام، وذلك الوجود، كما قام هو متطوعاً بالتضييق على المرجعية في النجف الأشرف والقضاء على المرجعية الحركية الصاعدة هناك والمتمثلة من سماحة آية الله العظمى الشهيد السيد محمد باقر الصدر قدس سره، إلا إنهم لم يوفقوا للقضاء على ذلك النظام الفتي، وإن حققوا مكسباً عظيماً بالقضاء على الشهيد الصدر، ولكن المرجعية الرشيدة آنذاك لم تكن بقيادة الشهيد الصدر قدس سره وإنما كانت متمثلة في مرجعية الإمام الخميني، والتي عملت بكامل حضورها ووعيها للواقع لإفشال مشروعهم الإجرامي، وقد وفق لصلابته ووعيه وفطنته المنقطعة النظير، وبالتالي تبخرت الآمال الدنيئة للنظام البعثي وأسياده من تصفية الإمام الشهيد قدس سره وحربه الشرسة ضد الحوزة في النجف والمتدينين والحركة الإسلامية في العراق، وحربه الأخرى ضد الجمهورية الإسلامية واغتيال العلماء والمسؤولين في الدولة الإسلامية في أول أيام الثورة الإسلامية أدراج الرياح.

وبعد وفاة الإمام الخميني قدس سره بدأ الحديث التآمري بأسلوبه القديم الجديد، والذي يتمحور في ضرب المرجعية الدينية والسياسية من خلال خلق الشائعة القائلة أن عهد المرجعية الدينية والسياسية الكبيرة قد ولى.

ولم تسكت الصحف عن ذلك إلى وفاة السيد

الكلبيكاني تتئُ وبصورة أشد ضراوة من السابق.

ولكن الملفت للنظر هو انخفاض حدة تلك الضراوة بعد وفاة آية الله العظمى الشيخ محمد علي الأراكي تتئُ، ولا أظن إلا أن ذلك عائد إلى البيان الجريء الذي أصدرته جماعة المدرسين بشأن المرجعية، من خلال طرح سبعة من كبار الفقهاء على أن تقليد أي منهم مبرئ للذمة، ومن بين أولئك الفقهاء كان آية الله العظمى الإمام السيد علي بن الجواد الحسيني الخامنئي (دام ظله الشريف).

ولكن ذلك لم يرق لتلك الجهات الحانقة والأخرى المريضة، ولم تسمح لهما طبيعة البيان بالحديث بتلك النفسية فتجاوزت الحديث عن البيان ومفرداته حيث سابق عادتها، وانصب جهدها في التركيز على شخص واحد بأساليب أخبث من السابق على الآخرين، وبأقلام شيعية موتورة ومتمرسة تستهدف بالذات الإمام الخامنئي بحجة أنه همَّش بمرجعيته المرجعيات الشيعية الأخرى، وأنه يريد من مرجعيته أن تكون البديل، بالرغم من أنه لم يسعَ خطوة واحدة نحو المرجعية كما يشهد بذلك كل الفقهاء والمراجع العظام الذين عرفوه، في ذات الوقت كان قد هيئ كل شيءٍ لأجل بروز وانتشار تلك المرجعيات، وقدم ما هو مشروعٌ له من جانبه لأجلهم انطلاقاً من سجيته التي تدفعه إلى الزهد إلى ما يتهافت إليه غيره.

وتتابع الحديث من ذلك إلى الطعن في اجتهاده وعدالته بهدف الإخلال بشرعية حاكميته، وقد رأيت الكثير من يستجيب لمفاد تلك الشائعات، ويروج لها، ولذلك كانت هذه الرسالة بمثابة المعالجة العلمية الهادفة على تلك الأراجيف، وفيها المفاد الأهم، وهو إثبات فقاهته وشرعية حاكميته من خلال عرض المصاديق الدالة على ذلك، إضافة إلى موضوعات هي من إرهاصات الرسالة، وهي: الأول: **الإمام الخامنئي المفكر المصلح**، والثاني: **الإمام الخامنئي: القائد البصير**، والثالث: موضوع الجدل في الساحة، وهو **(المرجعية في ظل الهواجس الناقمة)**.

لأننا بالرغم من عدم حاجتنا إلى المواضيع الأخيرة، خاصة وأنها لم تكن في الطبعة الأولى، ولكن رأيت صلاح إلحاقها للأسباب التالية:

أولاً: لأن بعض الأخوة اقترح الموضوعين الأولين، وثانياً: لأني رأيتها تجسد الإمام الخامنئي المصداق الأمثل في عصرنا الحاضر للقيادة والمرجعية الرشيدة التي ورثت بحقٍ إمام الأمة الراحل الخميني العظيم تتُّ.

الفصل الثاني

❖ الحكومة في الإسلام

❖ إجراء الأحكام من قبل نائب الإمام عليه السلام

❖ حدود الولاية والحاكمية

الحكومة في الإسلام

قراءة في المسطور سلفاً يشي بتطفل موضوع **(الحكومة الإسلامية)** على قضية الكتاب، إلا إن قراءة العنوان **(الولي الفقيه)** تضع الموضوع حيث وضعناه، نظراً لأن الولاية مرتبطة بالنظام السياسي الذي يعني القسم الأول من العنوان، وهو يعني الإمام الخامنئي (دام ظله) بعنوان الولي الفقيه، خاصة وأن منح الشرعية للحاكم بالنص مباشرة، فيما يكون واجب الناس هو اختيار الفقيه الأصلح لذلك المشروع الإلهي في غياب المعصوم، وذلك من خلال أهل الحل والعقد؛ ليواكب إيمانهم العملي إيمانهم النظري بتلك الشريعة.

أما في حال وجود المنصوص عليه، فلا معنى لاختيارهم، وقد اختار الله الحاكم، إذ فرض الله علينا الاستجابة له في عدة مواقع من القرآن منها: (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا)[1]، وقوله تعالى: (وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ)[2]، وقوله تعالى: (إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ

---

(١) سورة النساء، آية ٦٥.

(٢) سورة الأحزاب، آية ٣٦.

ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ)[1].

كل ذلك لأن الإسلام جاء بشريعة خاتمة ومستوعبة لمنطق العالم الذي مضى والذي نعيشه وما سيأتي، وضابطة من خلال منطقها وخاتميتها لوعينا وإيماننا وسلوكياتنا ومعاملاتنا فيما بيننا وبين الآخرين.

وكمقدمة لذلك لا بد من الإشارة إلى أننا كشيعة نرى من الناحية الدينية ألا شرعية لأي نظامٍ سياسي وإن تسمى (دعائياً) بـ (الإسلامي)، وهو لا يعتبر الإسلام مصدر تشريعه الأول، والقيم على كل التشريعات الأخرى التي يستفاد منها من التشريعات الوضعية، أما ذلك النظام الذي لا يتجاوز إيمانه بالإسلام والشريعة حدود الدين الرسمي له، كالدول المسيحية التي تتبنى المسيحية ديناً رسمياً لها فيما هي تتبنى حاكمية القوانين الوضعية لإدارة الدولة، خاصة وأننا نعلم أن الناس ليسوا هم من يمنح الشرعية للنظام الإسلامي في فقه مدرسة أهل البيت عليهم السلام، وإنما يمنحونه التمكين.

نعم، هم يمنحون الشرعية لذلك الذي يمثل المصداق الحق للولي الفقيه من خلال انتخابهم لأهل الحل والعقد (مجلس الخبراء) وللجهات التنفيذية التي تشرف على تطبيق

---

(١) سورة النساء آية ١٠٥.

ذلك النظام.

للنظام السياسي الإسلامي حاكم إسلامي بشروط فقهية معلومة، إذ إن الإسلام هو شريعة الله، والله هو الذي يعطي الشرعية للحاكم الذي يحكم بالإسلام، وليس النظريات الوضعية.. كما أنه ليس لنا أن نفرض على الإسلام من يحكم به، وما هو ثابت لدينا بالنص المتواتر أن الله هو وحده الذي تكفل بتعيين المعنيين لتطبيق شريعته في عباده، وأولئك هم الأئمة الاثنا عشر المعصومين عليهم السلام.

ودعوى عصمتهم تقرره عصمة الشريعة، فإذا قال الله سبحانه وتعالى: (وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ)[1] وفي آية آخرى: (ٱلْفَٰسِقُونَ)[2]، وفي ثالثة: (ٱلْكَٰفِرُونَ)[3]، فلا بد أن يكون الحاكم معصوماً من الزلل الذي فيه الظلم **(أياً كان نوعه)**، والفسق **(أي كان نوعه)**، والكفر**(أي كان لونه)**، بحجم عصمة الأحكام الإلهية حيث الولاية والإمامة عهدٌ من الله سبحانه وتعالى، ولا ينال عهده الظالم أو الفاسق أو الكافر كما قالْ تعالى: (لَا يَنَالُ عَهْدِي ٱلظَّٰلِمِينَ)[4].

---

(١) سورة المائدة، آية ٤٥.

(٢) سورة المائدة، آية ٤٧.

(٣) سورة المائدة، آية ٤٤.

(٤) سورة البقرة، آية ١٢٤.

ذلك العهد أقره الله وفق النص المتواتر وقفاً على الأئمة المعصومين عليهم السلام كما قلنا، ولكن غيبة الإمام الحجة عجل الله فرجه أثارت تساؤلاً كبيراً مفاده:

لقد غاب الإمام المنصوص على شرعية حاكميته.. فهل بغيبته تنتفي شرعية الحكم، لتعود بعودته؟.

لقد أوجد هذا السؤال اختلافاً كبيراً في الإجابة عليه، حيث تبنى مجموعة من الفقهاء عدم شرعية أية حاكمية في عصر الغيبة الكبرى.

إلا إن مجموعة من الفقهاء الأكثر فهماً لمنطوق النص لم يجدوا حينها الأرضية التي تمنح رؤاهم وقراءاتهم إمكانية أن تترجم إلى واقعٍ استطاعوا شيئاً فشيئاً أن يغيروا كثيراً من القراءات التقليدية للأمور، ومن بينها نظرية الحكم في عصر الغيبة، مع التزامهم الدقيق بأصالة البحث وبمرجعيته.

وقد لوحظ ذلك في بعض مخطوطاتهم، وسنعرض ذلك في محله، إلا إن ما يجب الإشارة إليه هو أن الإمام الخميني قدس سره هو الذي استطاع أن يقدم القراءة الأمثل وترجمتها إلى واقع مما أثّر ذلك على القراءة التقليدية، وأظهر ضعف مبانيها لتنحصر فيما بعد في الذين لا يجرءون على مخالفة أساتذتهم وهم برغم أسماءهم قلة.

وفي حلبة الدفاع التي عاشها بعض التقليديين أثاروا تساؤلاً آخر مفاده: إذا قبلنا جدلاً بولاية الفقيه في عصر الغيبة، ألا يعني ذلك وجود أكثر من ألف ولي فقيه في الوقت الواحد؟ بمعنى أن خطاب المعصوم الذي فهم منه ولاية الفقيه لم تحدد فقيهاً بعينه، وهذا يعني أن يشمل الجميع، أي أن كل فقيه له الولاية نفسها بحجمها التي للفقيه الآخر وتصدي أحدهم لها يعني حرمان الآخرين أمثاله من حقهم منها؟.

قراءتنا للتاريخ تجيب عن ذلك السؤال بأن النبي ﷺ وأمير المؤمنين عليه السلام والحسن عليه السلام والحسين عليه السلام كانوا في عهدٍ واحدٍ، ولكن الولاية كانت لرسول الله ﷺ ، وهكذا في عهد أمير المؤمنين عليه السلام ، حيث الولاية التي له هي نفسها التي لنجليه الحسن والحسين عليهما السلام إلا أن تلك الولاية العملية هي لأمير المؤمنين عليه السلام ، حيث لا تكون الولاية المفعّلة إلا واحدة فقط، حيث لا يمكن أن يكون لجسدٍ رأسان، ولا ولايتان على واحدٍ كما قال تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلۡ يَسۡتَوِيَانِ مَثَلًاۚ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِۚ بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلۡعَرۡشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا

---

(١) سورة الزمر، آية ٢٩.

(٢) سورة الأنبياء، آية ٢٢.

كَانَ مَعَهُۥ مِنۡ إِلَٰهٍۚ إِذٗا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهِۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعۡضُهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۚ سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ)[1]، بل إن نفس أولئك التقليديون لا يرون لأي فقيهٍ أن ينقض حكم الفقيه في قضية ما، بغض النظر عن لون الحدود التي يرونها من صلاحياته، إلا إنه في نهاية المطاف لا يجوزون للفقيه الآخر نقض حكمه، بالرغم من أن الفقيه الذي حكم لم يرد بشأنه نصٌ من قبل المعصوم بحدٍ ذاته، وإنما لوظيفته، وما دام هو مارس تلك الوظيفة فلا يحق لأحدٍ الرد عليه في حال ممارستها، وهذا عين ما يراه القائلون بالولاية المطلقة للفقيه.

ويقول الإمام الخميني إجابة على تساؤل أولئك:

« فالقيام بالحكومة وتشكيل الدولة الإسلامية من قبيل الواجب الكفائي على الفقهاء العدول... فإن وفق أحدهم بتشكيل الحكومة يجب على غيره الاتباع، وإن لم يتيسر إلا باجتماعهم يجب عليهم القيام اجتماعا، ولو لم يمكن لهم ذلك أصلاً لم يسقط منصبهم وإن كانوا معذورين في تأسيس الحكومة... »[2].

ويقول: « **لا يمكن لهذه الأحكام- أحكام الحدود والديات والقصاص- أن تقام بدون سلطات حكومية،**

---

(١) سورة المؤمنون آية ٩١.

(٢) البيع، الإمام الخميني ﷺ، ج٢، ص٤٦٥- ٤٦٦.

فبواسطتها تؤخذ الدية من الجاني، وتدفع إلى أهلها، وبواسطتها تقام الحدود ويكون القصاص تحت إشراف ونظر الحاكم الشرعي »[1]، (وإذا كنا نعتقد أن الأحكام تخص بناء الحكومة الإسلامية لا تزال مستمرة، وأن الشريعة تنبذ الفوضى كان لزاماً علينا تشكيل الحكومة... »[2].

« **واليوم في عهد الغيبة- لا يوجد نص على شخص معين يدير شؤون الدولة... وإذا نهض بأمر تشكيل الحكومة فقيه عادل، فإنه يلي من أمور المجتمع ما كان يليه النبي ﷺ ويجب على الناس أن يسمعوا له ويطيعوا.. »[3].**

ويقول الشيخ المنتظري: « **والتتبع في أخبار الفريقين - الشيعة والسنة- وفتاواهم في الأبواب المختلفة لفقه الإسلام يرشدنا إلى كون الحكومة وتنفيذ المقررات أيضاً داخلة في نسج الإسلام، فالإسلام بذاته دين، ودولة، وعبادة، واقتصاد، وسياسة »[4].**

ويبقى القدر المتيقن للحاكم الشرعي في الغيبة الكبرى للإشراف على النظام الإسلامي هو نظام الولي الفقيه العادل،

---

(١) الحكومة الإسلامية، الإمام الخميني تتش، ص٢٣.

(٢) المصدر الآنف، ص٤٧- ٤٨.

(٣) المصدر الآنف، ص٤٨- ٤٩.

(٤) ولاية الفقيه، الشيخ حسين منتظري، ج١، ص٨.

وإذا تعذر ذلك فإنه كما قال الشيخ النائيني: « **ولا يبعد أن صدور الأذن فيها عمن له ولاية الأذن، وهم الفقهاء العدول: يلبسه مع ذلك لباساً شرعياً** »[1]، إذ بذلك « **تخرج عن دائرة الظلم واغتصاب مقام الولاية والإمامة بوسيلة الإذن المذكورة** »[2]، وخلاف ذلك فإن أي حكومة تفتقر إلى شرعية وجودها من الناحية الدينية.

إجراء الأحكام من قبل نائب الإمام عجل الله تعالى فرجه الشريف

وظيفة النظام السياسي الإسلامي بقيادة نائب الإمام الحجة عجل الله تعالى فرجه الشريف - الفقيه الجامع للشرائط- فريضة سياسية لا خلاف عليها من الناحية القانونية، فيما هي كفريضة على ذلك النحو لم يكن وليد الثورة الإسلامية في إيران، بل هي وليد النصوص الصادرة عن المعصومين عليهم السلام ، وإن أخر بلورتها حيثيات الواقع ومناهج القراءة في تلك الحقبة.

وما أكد تلك الحقيقة هو ذلك الفراغ الذي أحدثته الغيبة الكبرى لإمام الزمان عجل الله تعالى فرجه الشريف خاصة إذا ما علمنا أن تلك الولاية التي يتحدث عنها القرآن للنبي صلى الله عليه وآله: (ٱلنَّبِىُّ أَوۡلَىٰ

---

(١) مجلة الموسم، العدد ٥، ص٩٣.

(٢) مجلة الموسم، محمد سعيد الطريحي، العدد ٥، ص٩٣، ١٤١٠- ١٩٩٠م.

بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ)[1] والتي انتقلت من بعده إلى خلفائه المعصومين عليهم السلام، ليست ولاية تشريفية أعطاها الله سبحانه وتعالى إياهم لتزيدهم شرفاً، وإنما هي كما يقول الإمام الرضا عليه السلام: « **إن الإمامة منزلة الأنبياء، وإرث الأوصياء. إن الإمامة خلافة الله، وخلافة رسوله...، إن الإمام زمام الدين، ونظام المسلمين، وصلاح الدنيا، وعز المؤمنين.. الإمام أسّ الإسلام النامي، وفرعه السامي، بالإمام تمام الصلاة والزكاة والحج والجهاد، وتوفير الفيء والصدقات، وإمضاء الحدود، ومنع الثغور، والأطراف.**

الإمام يحلل حلال الله، ويحرم حرامه، ويقيم حدود الله، ويذب عن دين الله ويدعو إلى سبيل الله بالحكمة، والموعظة الحسنة، والحجة البالغة... »[2]، لذلك فإن ما فهمه الفقهاء القائلون بمندوبية أو وجوب إقامة الحدود في عصر الغيبة يقضي بالقول بالولاية، تختلف في قراءة سعتها من فقيهٍ إلى آخر، فيما القائلون بالولاية المطلقة، يرون أن مسؤولية إقامة الحدود وتطبيق شريعة الله لإقامة نظامٍ إسلاميٍ على ضوء ذلك منوط بفقهاء الغيبة الكبرى.

---

(١) سورة الأحزاب، آية ٦.

(٢) تحف العقول عن آل الرسول، ص٣٢٣.

ولكن الذي غيَّبَ تناولها في الدراسات الفقهية بالصورة المرجوة هو تلك الظروف الاستثنائية التي مرت بها الشيعة قبل وبعد غيبة إمام الزمان ﷺ. ومع ذلك لا يعني أنهم أغفلوا الباب تماماً... فهناك إشارات تلميحية وتصريحات علنية بخصوص إجراء الأحكام في زمن الغيبة الكبرى، وإن كانت عابرة لعدم وجود من يسعى لذلك الأجراء، وعدم توفر الشروط الموضوعية في ذلك، إذ طرحت باعتبارها من المسائل التي فُرِضَ طرحُهَا في غيبة الإمام الحجة ﷺ.

ولعل أول من تعرض لذلك بشكل واضح إلى موضوع النيابة لإجراء الأحكام في الغيبة الكبرى هو شيخ الطائفة المفيد في مقدمته، والتي يدعو فيها لإجراء الأحكام وإقامة الحدود الإلهية حتى في الغيبة إذ يقول: « **فأما إقامة الحدود فهو إلى سلطان الإسلام المنصوب من قبل الله، وهم أئمة الهدى من آل محمد ﷺ ومن نصبوه لذلك من الأمراء والحكام، وقد فوضوا النظر إلى فقهاء شيعتهم مع الإمكان** »[1].

ومقتضى ذلك إقامة نظام ترعاه الأحكام الإلهية وتشرف على تطبيقه وفقاً لمذهب أهل البيت ﷺ الفقهاء

---

(١) ولاية الفقيه، ج١، ص١٤٠.

العدول من شيعتهم وهذا ما يفهم من قوله: « **وقد فوضوا النظر إلى فقهاء شيعتهم مع الإمكان** ».

ويقول الشيخ الطوسي في المكاسب من النهاية: « **تولى الأمر من قبل السلطان العادل الآمر بالمعروف، والناهي عن المنكر، الواضع الأشياء مواضعها جائز مرغب فيه، وربما بلغ الوجوب** »[1].

ويقول العلامة الحلي في تعطيل الحدود: « **إن تعطيل الحدود يفضي إلى ارتكاب المحارم، وانتشار المفاسد، وذلك مطلوب الترك في نظر الشرع** »[2].

ويقول الشهيد الأول الذي أفتى بجواز حكم الحاكم في غير موارد التنازع إلى إقامة « **الحدود والتعزيرات إلى الإمام، ونائبه، ولو عموماً، فيجوز حال الغيبة للفقيه الموصوف بما يأتي في القضاء إقامتها مع المكنة، ويجب على العامة تقويته، ومنع المتغلب عليه مع الإمكان** »[3].

ويقول المحقق الثاني الشيخ الكركي حاكياً عن الإجماع: « **اتفق أصحابنا رضوان الله عليهم على أن الفقيه العادل الإمامي الجامع لشرائط الفتوى المعبر عنه بالمجتهد في الأحكام**

---

(١) المصدر الآنف، ج١، ص١٥٣.

(٢) في انتظار الإمام، ص٨١.

(٣) الدروس، للشهيد الأول، ص٤٧.

الشرعية، نائب من قبل أئمة الهدى صلوات الله وسلامه عليهم في حال الغيبة في جميع، ما للنيابة فيه مدخل»[1].

ويقول الشهيد الثاني: « **فإن إقامة الحدود ضرب من الحكم، وفيه مصلحة كلية، ولطف في ترك المحارم، وحسم لانتشار المفاسد**»[2].

ويقول الفيض الكاشاني: « **إقامة الحدود والتعزيرات، وسائر السياسات الدينية، فإن للفقهاء المؤمنين إقامتها في الغيبة بحق النيابة عنه** عجل الله فرجه الشريف »[3].

ويقول آية الله أحمد النراقي: « **إن كلية ما للفقيه العادل توليه وله الولاية فيه.. كما كان للنبي والأئمة الذين هم سلاطين الأنام، وحصون الإسلام وفيهم الولاية، وكان لهم، فللفقيه أيضاً ذلك إلا ما أخرجه الدليل من إجماع أو نصب أو غيرهما**»[4].

ويقول آية الله الشيخ جعفر كاشف الغطاء: « **إذا لم يحضر الإمام بأن كان غائباً أو كان حاضراً، ولم يتمكن**

---

(١)رسائل الكركي، ص١٤٢.

(٢) في انتظار الإمام، ص٨١- ٨٢.

(٣) المصدر الآنف، ص٨٠.

(٤) آراء في المرجعية الشيعية، ص٦٠.

من استئذانه، وجب على المجتهدين القيام بهذا الأمر»[1].

ويقول الشيخ محمد باقر المجلسي: «**إن الذي له الحق في تولي السلطة العليا هم الفقهاء العدول الذين يرفعون لواء الإسلام**»[2].

ويقول الشهيد الثالث: «**إذا لم يحضر الإمام بأن كان غائباً أو كان حاضراً ولم يتمكن من استئذانه والرجوع إليه وجب على المجتهد القيام بهذا الأمر- صد العدوان، وحماية الثغور- عند حصول الإذن له بحكم النيابة العامة**»[3].

ويقول آية الله العظمى الشيخ محمد حسن (صاحب الجواهر): «**إن الولاية يقودها الشخص الذي يبادر ويباشر في قيامها من الفقهاء، ولا يشترط في ذلك الأعلمية، وإنما هي واجب كفائي لمن يتقدم على سائر الفقهاء**»[4].

ويقول آية الله العظمى الشيخ محمد حسين النائيني في تنزيه الملة: «**..وحيث كان عدم رضا الشارع المقدس باختلال النظام، وذهاب بيضة الإسلام، من الواضحات الضرورية، واهتمامه بحفظ الممالك الإسلامية، وانتظامها أكثر من**

---

(١) المصدر الآنف، ص٣٩١.

(٢) المرجعية الشيعية، ص١٠٩.

(٣) آراء في المرجعية الشيعية، ص٥٦٤.

(٤) المرجعية الشيعية: رؤية جديدة، ص١٠٩.

اهتمامها من سائر الأمور الحسبية، لهذا كان ثبوت نيابة الفقهاء والنواب العموميين في عصر الغيبة على إقامة الوظائف المذكورة من أوضح القطعيات في مذهبنا »[1].

ويقول آية الله العظمى السيد محمد حسين البروجردي: « **وبالجملة كون الفقيه العادل منصوباً من قبل الأئمة عليهم السلام لمثل تلك الأمور العامة المهمة التي يبتلي بها العامة مما لا إشكال فيه إجمالاً بعدما بيناه، ولا نحتاج في إثباته إلى مقبولة أبن حنظلة، غاية الأمر كونها أيضاً من الشواهد** »[2].

ويقول آية الله العظمى السيد محسن الحكيم قدس سره في جوابه على سؤال عما إذا كان في الإسلام نظام يتناول جميع مظاهر الحياة بالتنظيم، وجميع مشاكل الإنسان بالحل الصحيح الناجح، ويعني بشؤون الفرد والمجتمع، وماذا عن الطبيعة؟: فقال: « **في الإسلام النظام الكامل.. ويتضح ذلك بالسير والنظر في الأوضاع التي كان عليها المسلمون في العصر الأول وتجب الدعوة إلى هذا التطبيق** »[3].

ويقول آية الله العظمى الإمام الخميني قدس سره: « **فللفقيه**

---

(١) الموسم (ملف تنبيه الأمة وتنزيه الملة)، الشيخ محمد حسين النائيني، العدد٥، ص ١٩٩٠.

(٢) ولاية الفقيه، ، ج١، ص٤٦٨.

(٣) في انتظار الإمام، ص٨٥.

العادل جميع ما للرسول والأئمة عليهم السلام مما يرجع إلى الحكومة والسياسة »[1].

ويقول آية الله العظمى الخوئي قدس سره: « **يجوز للحاكم الجامع للشرائط إقامة الحدود على الأظهر »**[2].

ويقول آية الله العظمى الشهيد السيد محمد باقر الصدر قدس سره: « **والنيابة العامة للمجتهد المطلق العادل الكفء عن الإمام..بالقدر الذي يتحصل بضمان تطبيق الشريعة على الحياة، لأن الرجوع إليهم.يمطيهم الولاية بمعنى القيمومة على تطبيق الشريعة، وهو الإشراف الكامل من هذه الزاوية »**[3].

ويقول آية الله السيد عبد الأعلى السبزواري:(**فأصل ولاية الفقيه في الجملة مما لا ينبغي أن يبحث عنه، والذي ينبغي البحث عنه إنما هو في سعة الولاية، وعدم اختصاصها بمورد إلا ما أخرجه الدليل »**[4].

ويحكي الباحث الأستاذ محمد صادق المزيناني عن توسع الفقهاء في صلاحيات الفقيه في عصر الغيبة غير المذكورين وهم: « **ابن البراج في المهذب، وابن حمزة في**

---

(١) البيع ج٢، ص٤٦٧.

(٢) الدولة الإسلامية، ص٣٧.

(٣) الإسلام يقود الحياة، ص١٦.

(٤) المرجعية الشيعية:، ص٦٠- ٦١، الطبعة١.

المراسم، وابن يعلى سلار الديلمي في المراسم، ومير فتاح في العناوين، والحسيني العاملي في مفتاح الكرامة، والمحقق الأردبيلي، والسيد محمد آل بحر العلوم، و الميرزا الكبير الشيرازي، و الميرزا الثاني، و أقا رضا الهمداني، وآية الله الشيخ مرتضى الحائري، وآية الله الميلاني »[1].

هذا العرض لآراء للفقهاء يفرض الاعتقاد بأصالة ولاية الفقيه في فقه الشيعة، حتى قال الشيخ محمد حسن الجواهري: « **لولا عموم الولاية لبقي كثير من الأمور المتعلقة بشيعتهم معطلة، فمن الغريب وسوسة بعض الناس في ذلك، بل كأنه ما ذاق من طعم الفقه شيئاً، ولا فهم من لحن قولهم ورموزهم أمراً، ولا تأمل المراد من قولهم: إن جعلته عليكم حاكماً وقاضياً وحجة وخليفة** »[2].

هذا المجموع من الفقهاء العظام من المتقدمين والمتأخرين يشكل قوة في التأصيل المتصل بالنص، مما يعبر عن خطٍ عامٍ،وفاعلٍ لمفهوم الولاية لدى الفقهاء، وفي الوقت ذاته يعبر عن الشعور الملح بالحاجة إلى إقامة الحدود في الغيبة من قبل نائب الإمام أو من ينوب عنه بإذنه.

وتلك الأطروحات النظرية مهدت ووطدت الأرضية

---

(١) آراء في المرجعية الشيعية، ، ص٤٩.

(٢) جواهر الكلام ج٢١، ص ٣٩٧.

للتطبيق العملي لإقامة نظام إسلامي يقوم عليه الفقهاء العدول في عصرنا الحاضر.

حدود الولاية أو الحاكمية

مر بنا الحديث عن مشروعية الحكم الإسلامي في الغيبة الكبرى، ما يقضي أن نتناول الآن الحدود التي تتحرك فيها ولاية الحاكم الشرعي المتصدي بعد رحيل الإمام الخمني، وهو الإمام الخامنئي، خارج البلد الذي بسط يده فيه، هل هي تتحرك خارج حدود أهل ولايته الجغرافية الخاضعة للحدود السياسية لعالم اليوم؟ أم هي قصراً على أهل ولايته الجغرافية ؟.

إن ما ثبت من حرمة نقض حكم الحاكم الشرعي لم تكن محصورة في أهل ولايته، بل كل من يعنيه الحكم في موقعه التنفيذي، سواء داخل ولايته أو خارجها.

كما أنه لا يجوز أن يقوم من لا يعنيه الحكم أو غير معني بالالتزام به بنقض الحكم، كأن يحكم الولي الفقيه بالوجوب على أهل ولايته بالخروج في مسيرات يوم انتصار الثورة الإسلامية، ثم يقوم فقيهٌ مثلاً من لبنان أو العراق أو الجزيرة العربية بعدم وجوب الالتزام بحكمه، أو

عدم اعتباره حكماً، أو عدم إلزامية أحكامه، لأي سببٍ كان.

وكما أنه يحرم نقض حكمه فإنه يحرم الخروج عن طاعته، ويلزم من الجميع تقويته سواء من قبل أهل مصره المبسوطة يده فيهم أم خارجه.

أما كيف لمن هو خارج مصره أن يلتزم بطاعته، فإنه بقدر ما ينفذ إليه من أمر الحاكم الشرعي وبقدر ما يعطيه الواقع من فسحة للاستجابة لمفروض الحكم الشرعي الأولي، فإنه يلزم الالتزام بالطاعة في تلك الحدود، أما في حالة وجود واقعٍ مخالفٍ يستعصي فيه استجابته لطبيعة الحكم الأولي فإن هناك مساحة من الرخصة يمكن أن يتحرك فيها تحت عنوان الحكم الثانوي، ما لم تكن أحكام الولي الفقيه فرض عين على الجميع، أو واجب كفائي في بلده مع فقدان من يقوم بالواجب غيره أو لا يقوم بدونه.

كما أنه لا يجوز أن يقوم فقيه آخر في وجه ؛ لأن ذلك مما اشتهر بين الفقهاء على حرمته، ولا يحق لآخر مزاحمته.

الفصل الثالث

- الإمام الخامنئي، المجتهد المطلق
- إثارة حول مصطلح
- الإمام الخامنئي الحاكم الشرعي
- خلافة الإمام: في أجواء منتظري
- الإمام الخامنئي: القائد البصير
- الإمام الخامنئي: المفكر المصلح
- الرسالة رسالتنا

الإمام الخامنئي: المجتهد المطلق

ساعة الحديث عن ولاية الفقيه والحاكم الشرعي ستجد ما يستفزك للحديث عن الولي الفقيه الإمام الخميني ﭭ والولي الفقيه الإمام الخامنئي (دام ظله).

إلا إن ممارسة الإمام الخامنئي للولاية حالياً وما أثاره ذوو النفوس المريضة من فقاقيع إعلامية لضرب شرعية قيادته يجعلك أسير البحث في شأن سيرة الولي الفقيه وتاريخه المليء بالعظمة والفاعلية العلمية والفكرية التي تعطي لولايته شرعية لا يمكن خدشها بوساوس السذج والبسطاء أو الجهلة والعملاء.

سيرة القائد الخامنئي تفتح القلوب والبصائر على حقائق تجعل ذوي الإنصاف يسلمون لشرعية ولايته.. إذ إن سيرته تتحدث عن شخصية متميزة، عرف من خلال ما تميز به من إيمان وتقوى وزهد ونبوغ ونشاط دائب ودائمٍ يقطع ما يقطعه الآخرون في زمن قياسي، وهذا ما جعله من الشخصيات البارزة المتألقة في وسط المتألقين العظام.

تلك الروحية العظيمة، وذلك النشاط الذهني المتألق والمتقدم هو الذي جعل تلك الشخصية تتبوأ الموقع الذي هي فيه بجدارة فائقة وكفاءة عالية.

ولكن لأننا تناولنا لسيرته العطرة في كتابنا(الإمام الخامنئي الفقيه المرجع)، فلا ضرورة لتكرار هذا الفصل، كما أن البحث في سيرته يملئ كتباً كثيراً ومواقع انترنتية كثيراً جداً، فيحسن الرجوع إليه، كما أنني لا أميل إلى تضخيم الكتاب، حتى لا يشعر القارئ بثقله عليه.

وبالرغم من وجود مضامين هذا الفصل أيضاً في ذلك الكتاب، إلا أننا هنا نتحدث عن الإمام الخامنئي بعنوان(الولي الفقيه)، وبالتالي فإن تناول هذه المسألة هناك لا يغني عن استعراضا له هنا.

في مسألة تحقق الأسس والملاكات التي إذا ما ألم بها المتفقه كيما يشار إليه بالاجتهاد لا بد من الإشارة أولاً إلى الطرق المعهودة في إثبات ذلك لديه كحصوله على الإجازة من قبل أستاذه تحريرياً أو شفهياً أو يتوصل الطالب إلى الاكتفاء الذاتي بشعوره أنه تمكن من ضبط المباني والفروع الدخيلة في عملية الاستنباط، ومن ثم ممارسته من خلال المباحثة أو التدريس والتأليف أو بكلها للاجتهاد.

أياً تكن الطريقة في الحصول على الإجازة للاجتهاد، فإنا نلاحظ ذلك كثيراً في مقدمات بعض الكتب التي تدل على حيوية ملكة الاجتهاد التي شهد بها الأستاذ للطالب، وأما الإجازة الشفاهية فمنها ما قاله الفقيه الشيخ عباس الرميثي

لآية الله الشهيد الصدر عندما أعجب به لفرط ذكاءه ونبوغه « **إن التقليد عليك حرام** »[1].

والسائد حالياً في الحوزات العلمية هو استقلال الطالب بالدرس بعد أن يشعر أنه أصبح أستاذاً قادراً على الخوض في أبواب الفقه والأصول بمتانة واستحكام بالفين.

وهكذا كان الإمام الخامنئي، فقد أحرز الاثنين الأكثر شيوعاً في الحوزات بجدارة مستحقة من خلال ما ظهر من تصريح شفهي في حقه لأساتذته، والملكة التي يكتنزها في صدره، وقد أتاحت الظروف لإبرازها، فكانت مثار إعجاب الأساتذة والمتخصصين، وكأنهم وقعوا على كنزٍ يحلمون به منذ أن فقدوا الإمام الخميني والشهيد الصدر والإمام الخوئي والإمام الحكيم كما يقول بذلك السيد جعفر كريمي.

فقد تمكن من الاستقلال الفقهي بعد أن أحرز الملكة الفقهية والأصولية في استنباط الأحكام الشرعية من مداركها المعهودة، بعد حضور دام خمس عشر سنة عند أساتذة في مشهد وقم والنجف.

وكان آخر دروس الخارج حضوراً بالنسبة له هو بحث

---

(١) الإمام الشهيد السيد محمد باقر الصدر، السيد، ص٦٧، الطبعة الأولى.

أستاذه آية الله العظمى الشيخ مرتضى الحائري في عام (١٩٧٤م - ١٩٩٤).

وقد صرح الشيخ الحائري باجتهاده عندما سئل عن مستواه العلمي بقوله: « **إنه صاحب رأي فقهي** »[(١)].

ويقول حجة الإسلام السيد أحمد الخميني رحمه الله في رسالة البيعة: « **إن سماحة الإمام قال باجتهادكم المطلق عدة مرات** »[(٢)].

وذكر آية الله الشيخ هاشمي الرفسنجاني عند مداولات مجلس الخبراء بشأن القيادة إلى أن الإمام يميل بقوة إلى أن يكون الإمام الخامنئي قائد الثورة الإسلامية من بعده، فتحدث عن تلك الرغبة بتصريح الإمام مباشرة بها عندما فوتح بشأن انسداد باب البحث عن خليفة له بعد عزل الشيخ منتظري: « **إن عزلكم الشيخ المنتظري سيجعلنا مستقبلاً في مواجهة طريق مسدود... فأشار الإمام إلى عدم وجود مثل هذا الطريق، حين قال: أليس لديكم السيد الخامنئي** »[(٣)].

وفي اجتماع مع الإمام الخميني قدس سره قبل أشهر من رحيله

---

(١) لماذا الخامنئي، ص٤٩١٩٩٢.

(٢) لماذا الخامنئي، ص٣٨.

(٣) لماذا الخامنئي، علي المؤمن، ص١٦، الطبعة الأولى، الدولية للنشر، ١٩٩٢.

ضم رؤساء السلطات الثلاث السابقين (آية الله الخامنئي، وآية الله الأردبيلي، وحجة الإسلام الرفسنجاني، ورئيس الوزراء السابق السيد مير حسين الموسوي، وحجة الإسلام السيد أحمد نجل الإمام) جرى الحديث حول الفراغ القيادي الذي سيحدث بعد الإمام، وما ينص عليه الدستور بهذا الشأن، فقال الإمام: « **لن يحدث فراغ قيادي، إن لديكم من يسده، فقيل له: ومن هو؟ فأشار الإمام إلى آية الله الخامنئي قائلاً: هذا... السيد الخامنئي** »[1].

ويقول آية الله الشيخ الفاضل اللنكراني:

في رد على سؤال وجه إليه عن فقاهة القائد الخامنئي:

« **... لاشك ولا ترديد في مقامه العلمي الشامخ، واجتهاده و فقاهته، وإني نظراً لمعرفتي بسماحته من قديم الزمان وإطلاعي على مراتب دراسته أذعن باجتهاده على نحو الإطلاق، مضافاً إلى أن ما أشار به، بل صرح به الإمام العظيم** ﷺ **في موارد عديدة لصلاحيته للقيادة هو عمدة الدليل على أن سماحته حائز على مقام الاجتهاد** »[2].

ويقول آية الله الشيخ المشكيني:

---

(١) مرجعية آية الله العظمى الخامنئي، ج١، ص١٦٦.

(٢) المصدر الآنف، ج١، ص١٦٥.

« إن سماحة آية الله الحاج السيد الخامنئي (مد ظله العالي) واجد لمقام الفقاهة والاجتهاد والقدرة على استنباط الأحكام الشرعية التي يحتاج إليها المتصدي لمقام القيادة المعظم »[1].

ويقول سماحة آية الله الشيخ يوسف صانعي:

« إن اجتهاد سماحة آية الله الخامنئي (مد ظله العالي) لم ولن يحتاج أبداً لرأيي لا ثبوت ولا إثباتاً، وأن سماحته ليس مجتهداً فحسب، بل هو فقيه جامع للشرائط »[2].

ويقول آية الله الجوادي الآملي:

« إننا نؤيد اجتهاد وعدالة سماحة آية الله الحاج السيد على الخامنئ (دامت بركاته) »[3].

ويقول آية الله الشيخ إبراهيم الأميني:

« إن سماحة آية الله الخامنئي (دامت بركاته) يتميز بمرتبة في الفقاهة، والاجتهاد تمنحه الصلاحية الكاملة لتصدي سماحته مقام الولاية والقيادة »[4].

---

(١) المصدر الآنف، ج١، ص١٦٧.

(٢) المصدر الآنف، ج١، ص١٦٨.

(٣) المصدر الآنف، ج١، ص١٦٨.

(٤) المصدر الآنف، ج١، ص١٦٨.

ويقول آية الله الشيخ المؤمن: « **حين الاستفتاء في مجلس الخبراء حول قيادة سماحة آية الله الخامنئي (دامت بركاته) كان اجتهاده ثابتاً عندي بالبينة الشرعية، ولكني بعد الحضور في جلسات المباحث الفقهية وقفت على اجتهاده شخصياً وأشهد الأمة أن سماحته مجتهد عادل، وجامع الشرائط** »[1].

ويقول آية الله الشيخ محمد اليزدي:

« **إن سماحة آية الله الحاج السيد علي الخامنئي قائد الثورة الإسلامية في إيران (دام ظله الشريف) لفقيه عالي المقام، ومجتهد رفيع المنزلة، وله تسلط كبير جداً على العلوم المؤثرة في الاستنباط، مضافاً إلى إن سماحته في حد ذاته أستاذ وعالم في اللغة والأدب والأصول، والحديث، والتفسير، وحتى الرجال، والدراية، والتي لها دور كبير في استحكام الفتوى، وله أسس محكمة في الاستنباط ورد الفروع إلى الأصول...** »[2].

ويقول آية الله السيد محمود الهاشمي:

« **إني كنت أحضر تلك المجالس (التي تنعقد كل ليلة**

---

(١) المصدر الآنف، ج١، ص١٦٨- ١٦٩.

(٢) المصدر الآنف، ج١، ص١٦٦- ١٦٧.

خميس ويحضرها كباء العلماء)، وأشارك في البحث، وقد طبع بعض تلك الأبحاث في مجلة (فقه أهل البيت)، وكان يحضر في تلك المجالس أيضاً بعض الفضلاء والأجلاء... كنت أجده يخوض البحث الفقهي خوض المجتهد المطلق في عرض المسألة على المباني التي لا بد من الاعتماد عليها وفي اختيار الأدلة المناسبة للمسألة، وتقديم وتأخير هذه الأدلة، وفي كيفية الجمع بين الأدلة المناسبة من دون أي نقصٍ أو قصور في الاستدلال والدخول في البحث العلمي والخروج منه لدى الاستنباط، وعليه يكون السيد القائد حائزاً على الاجتهاد المطلق كبقية المجتهدين، ويكون أي تشكيك في ذلك منطلقاً في الواقع إما من الجهل أو من جراء تلك الأهداف الرخيصة أو الأمراض النفسية.

وعلى أي حال لا مجال للشك أبداً في أن السيد القائد المعظم هو مجتهد مطلق، وقد طبعت.. بعض أبحاثه...، وبعضها الآخر في الطريق إلى الطباعة، وستتبين حينئذٍ للجميع امتيازاته العلمية والفقهية.

إنه- السيد القائد المعظم- مضافاً إلى سيطرته على المباني التي لا بد من توفرها لدى كل فقيه مطلق عادل- والحمد لله- يتمتع بخصوصيات تخصه، أشير إلى اثنتين منها:

١- الاضطلاع الواسع بعلم الرجال، وحيازته لمعلومات دقيقة جداً عن هذا العلم، لقد بذل سماحته الجهد الكبير في علم الرجال، ويعد من المجتهدين الذين يولون علم الرجال أهمية خاصة... وله تفوق ملحوظ وواسع في هذا المجال، وهذه ميزة ذات انعكاس علمي على الفقيه خصوصاً في هذا الزمان.

٢- الفهم السليم والمستقيم والذوق المتزن في فهم الآيات والرويات، إنه يستوعب الآيات والأحاديث بصورة جيدة جداً، ويستظهر من الأدلة اللفظية، ويستفيد منها، ويكون الاستظهار والاستنطاق في الاستنباط مهماً جداً.

إنني لمست في هذه الفترة (فترة الحضور والمشاركة في مجلس البحث العلمي الذي كان يعقده السيد القائد) أن السيد القائد المعظم يستظهر من الآيات والروايات بصورة ملفتة جداً، يلتفت إلى القضايا الأدبية، ويدرسها بصورة دقيقة، ويكوّن منها دلالة، وهذه أيضاً خصوصية جيدة جدة من خصوصياته »[1].

ويقول آية الله السيد مرتضى العسكري في برقية التعزية بوفاة الشيخ الأراكي:

« **وبوفاته رزئت الأمة الإسلامية، وثلم في الإسلام ثلمة،**

---

(١) شمس الولاية، ص١٤٩- ١٥١.

وبكم فقيهاً عادلاً وحاكماً شرعياً تسد الثلمة »[1].

ويقول آية الله السيد محمد باقر الحكيم:

« ... ولاشك أن سماحته، بما يتمتع به من صفات معنوية عالية من العلم والتقوى والخبرة والوعي... والقدرة على تشخيص المصالح الإسلامية والموضوعات الشرعية... يصلح لمنصب القيادة والمرجعية الدينية »[2].

ويقول آية الله الشيخ إبراهيم الجناتي عن القائد كمرجع:

« ... فهو- آية الله الخامنئي- فقيه عادل بصير مدير قدير وعالم بزمانه... »[3].

إضافة إلى كل ذلك شهادة مجلس الخبراء الخاص بتعيين القائد للجمهورية الإسلامية، وهو الحاصل على ثقة الإمام الخميني تتَنُّ والمراجع العظام (قدس الله أسرارهم جميعاً)، والشعب الإيراني، ويتكون من كبار العلماء في قم والحوزات الأخرى، وفيهم كبار أساتذة بحث الخارج في قم، إذ يقول الإمام الخميني تتَنُّ لرئيس مجلس الخبراء الذي انتخب

---

(١) مرجعية آية الله العظمى الخامنئي، ج١، ص١٢٥.

(٢) المصدر الآنف، ج١، ص١١٧.

(٣) مرجعية آية الله العظمى الخامنئي ج١، ص١٤٦.

الإمام الخامنئي للقيادة: « **أي مجتهد ضليع بالمسائل السياسية ينتخبه مجلس الخبراء المنبعث من الشعب حكمه حكم الولي الفقيه و هو نافذ حتى على المراجع** »[1].

إثارة حول مصطلح

تعيش الدراسة الأكاديمية بمسميات تعبر عن المراحل الدراسية التي يمر بها الطالب، وهكذا تعيش الحوزة العلمية الشيعية الحال نفسه، إلا إن الفارق بينهما هو أن المسميات الأكاديمية نابعة من مؤسسات رسمية معترف بها دولياً، أما المسميات الحوزوية، فلم تصدر من مؤسسة رسمية معترف بها في عالم الحوزة مخولة لمنح الألقاب، بل صدرت من مجموعة أو أفراد لظهور بعض العبقريات النادرة في زمانها، أو كانت تلك الألقاب اخترعت من أجل حالة خاصة، ثم أصبحت متداولة بعد ذلك على الحالات المشابهة في الحوزات ثم أصبحت تطلق مرة من باب التعظيم ومرة وصفاً للمرتبة العلمية، وهذا ما جعلها لا تعبر بدقة عن المرحلة التي عُنيتْ بها، وأما الألقاب المتعارف عليها في الحوزات فهي: آية الله، والعلامة، والأستاذ المحقق، وشيخ الطائفة، والأستاذ الأعظم، والمرجع العام، والمرجع

---

(١) مع الوصية، ج١، ص١٧٥.

الأعلى، وزعيم الحوزات، والإمام، والحجة، وحجة الإسلام والمسلمين، وآية الله العظمى.

جدير بالذكر أنه كلما استحدث لقب فإن ما قبله يبدأ بالتراجع عن قيمته التي استحدث من أجلها.

وذلك لعدم وجود مؤسسة أو هيئة علمية متخصصة تعنى بتشخيص المرحلة لمنح الألقاب، وبالتالي أصبحت تلك المسميات متسامحة وعائمة مع غير المراحل التي سميت لها.

وأكثر تلك المسميات تسامحاً هو مسمى **(حجة الإسلام والمسلمين)**، فهو يطلق بشكل عام على جميع المنتسبين للحوزة في جميع المراحل الدراسية تقريباً، من مرحلة السطوح إلى الخارج، والمجتهد، والمرجع.

وقد أثار هذا الموضوع جدلاً لدى بعض الأوساط ذات المقاصد غير البريئة، ممن أسخطها اختيار الإمام الخامنئي قائداً للجمهورية الإسلامية بعد رحيل الإمام الخميني ﷺ من قبل مجلس الخبراء، وذلك عندما تم مخاطبة الإمام الخامنئي بـ **(آية الله)** بعد انتخابه قائداً للجمهورية الإسلامية بعد وفاة الإمام الخميني، فاعتبرت أن تلك الخطوة تعني أن مسمى **(حجة الإسلام)** يعني حوزوياً أدنى رتبة من تلك التي يعطيها مسمى **(آية الله)**، في حين أن لقب **(حجة الإسلام)** أضيف إلى غير المشتهر بالاجتهاد إلى المعروفين به كما اشتهر ذلك حُضَّار

بحث الخارج الذين لم يبلغوا **(درجة الاجتهاد)**... ومن ذلك رسالة التعزية التي بعثها الإمام الخامنئي إلى السيد حسن الخميني في وفاة والده حجة الإسلام السيد أحمد الخميني تَدَّسِرُّهُ ويقول فيها: « **فإننا إذ نعزي صاحبنا ومولانا بقية الله الأعظم أولاً... ثم نعزِّي من بعده والدته المفجوعة والمصابة بالمحن، والتي توالت على فؤادها المصائب الكبرى وزوجته المضحية، وأسرته المعظمة والبيت المعزَّز لسماحة الإمام الراحل، وبالخصوص أبناء هذا العزيز سماحة حجة الإسلام السيد حسن الخميني، وكذا عمّه الجليل حجة الإسلام والمسلمين السيد بسنديده** »[1].

ولم يعرف السيد حسن بالاجتهاد كعم والده السيد مرتضى بسنديده، كما أنَّ هذين الخطابين بهذا المصطلح لا يعني تساويهما علمياً، فالساحة تعرف منذ عقودٍ عم والده السيد بسنديده بالعلم والفقاهة في قم المقدسة.

وكذلك أضيف إلى المجتهد والمرجع، فمن المجتهدين شهادة الإمام الخميني تَدَّسِرُّهُ لآية الله الشيخ حسن قديري بالاجتهاد، وذلك في رسالته الجوابية:

« **حضرة حجة الإسلام الشيخ القديري (دامت**

(١) برقية تعزية القائد الخامنئي للسيد حسن الخميني في وفاة والده، بتاريخ ١٤١٠/١٠/١٦هـ.

إفاضاته)... لقد جاءت رسالتكم الأولى، وجوابي عليها في سياق أجواء المدرسة والدراسة والبحث، وإلا فإني أعتبركم مجتهداً وذا رأي ونظر في الفقه »[1].

ومن المرجع ما جاء في الرسالة الجوابية التي بعثها آية الله العظمى السيد محمد هادي الميلاني تتُّ إلى تجار طهران، في (١٣٨٤/٢/٤هـ) يقول فيها:

« **إن سماحة حجة الإسلام والمسلمين، آية الله السيد الحاج روح الله الخميني تتُّ هو من مفاخر علماء الإسلام، وأحد مراجع التقليد** »[2].

وفي سؤال وجه إلى الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء حول مراسم العزاء الحسينية- وكان يعد من أكبر مراجع الشيعة آنذاك- يقول: « **ما يقول مولانا حجة الإسلام شيخنا محمد حسين (مد ظله العالي على رؤوس الأنام)** »[3].

وفي رسالة تحدث فيها زعماء القبائل في الفرات الأوسط إلى الشيخ كاشف الغطاء نفسه عن المنهج الإسلامي في العراق، يقول فيها: « **قد رفعنا مطالبنا إلى سماحة زعيمنا**

---

(١) ريادة الفقه الإسلامي، الإمام الخميني تتُّ - خطاب، ص٦٧- ٦٨.

(٢) مجلة الرصد، العدد ٣٠و٣١، ص٢٥، بيروت، أيار٩٣.

(٣) الآيات البينات في قمع البدع والضلالات، الإمام محمد حسين كاشف الغطاء، ص٨.

الروحاني، المصلح الأكبر، حجة الإسلام والمسلمين الشيخ كاشف الغطاء (دام ظله)»[1].

ثم وضع حلف في كربلاء عام(١٣٥٤هـ) تحدثوا فيها عن اتفاقهم بما يلي: « **ونؤيد مطالبنا التي اتفقنا عليها عند حجة الإسلام محمد حسين آل كاشف الغطاء** »[2].

من ذلك لا يمكن القول أن من يلقب بـ **(حجة الإسلام)** ليس مجتهداً، أو ليس مرجعاً، إذ إن البناء على تلك المسميات، والتعويل عليها وهي على هذا الحال من التسامح والتساهل هو منشأ للاشتباه، وهذا ما يجعل وضع تلك المسميات وكأنها ألقاباً تشريفية لا تعبر عن مرحلة دراسية بالدقة في الحوزة، ولا تمثل مرحلة معينة.. إلا إن اللقبان اللذان استطاعا الثبات حتى الآن على مفادهما هما: الأول لقب **(آية الله العظمى)**، وهذا لا يذكر إلا للمجتهد والمرجع، والثاني: لقب **(آية الله)** وهو لقب لم يكن محصوراً على المرجع، وإنما أيضاً يلقب المجتهد والمرجع، فيما لقب **(حجة الإسلام والمسلمين)** يدخل فيه الجميع.

لذلك فإن من يقول: إن الإمام الخامنئي كان يلقب بـ **(حجة الإسلام)** على أن ذلك اللقب يشي بعدم اجتهاد الإمام

---

(١) مجلة الموسم، العدد الثامن ص١١٨٨.

(٢) المصدر الآنف، العدد الثامن ص١١٨٨.

الخامنئي، ثم رقي إلى **(آية الله)**، وهي مرتبة الاجتهاد دون أن يبلغ فعلياً مرتبة الاجتهاد، فقد وقع في مغالطة كبرى؛ لأن الإمام الخامنئي كان يلقب سابقاً بـ **(آية الله)**، ولكن تواضعه المعهود منه، وعدم رغبته أن ينادي بألقاب المراجع العظام جعل اللقب هذا ينحسر عنه، ويلقب بـ **(حجة الإسلام والمسلمين)**.

إذ كان يقول: « **لا تلقبوني بآية الله** »[1]... ومعلوم أن انحسار هذا اللقب عنه لا يعني أن ملكة الاستنباط قد انحسرت عنه.

وقد تحصلت على بعض تلك المجلات وبعض الكتب التي تؤكد هذا المدعى... فقد رأيت كتاباً عن الثورة، كان تاريخ طبعة عام (١٤٠٣هـ) وكان يلقب السيد الخامنئي بـ **(آية الله)**.

وكذلك مجلة الشهيد في عددها السادس والستين وبتاريخ٢٠رمضان عام ١٤٠١هـ في صفحة ١٧، يتحدث فيها السيد هادي المدرسي عن شهادة الشهيد الشيخ محمد منتظري، فيقول: « **أما رجال الثورة في إيران، فإنهم لا يختلفون عن غيرهم من الناس، رئيس الوزراء يقف عند دكان الخباز عند الصباح يشتري الخبز كغيره من الناس... آية الله**

---

(١) لماذا الخامنئي، علي المؤمن، ص٤٠، الطبعة الأولى، الدولية للنشر، ١٩٩٢م.

خامنئي يحضر لإلقاء خطابه الأسبوعي في المساجد بشكل عادي... »[1].

وهناك غير هذه المجلة كـ: « **كيهان، واطلاعات، جمهوري إسلامي، وغيرها)، كما أنه حمل لقب (آية الله) قبل انتصار الثورة الإسلامية في إيران »**[2].

وتعيينه لإمامة جمعة طهران، لها دلالتها الخاصة إذ يقول الإمام الخميني في جانب من حكم التعيين: « **نظراً لماضيكم المشرف، وأهليتكم علماً وعملاً، فقد تقرر تعيين سماحتكم إماماً لصلاة الجمعة في طهران »**[3].

خاصة إذا ما علمنا أن أئمة الجمعة في طهران الذين سبقوه هم سماحة آية الله الفقيه الكبير السيد محمود الطالقاني، وآية الله الشيخ حسين علي المنتظري.

هنا تساؤل يطرح نفسه بإلحاح وهو: إذا كان مسمى **(حجة الإسلام)** مصطلحاً عائماً، إذن لماذا عند تعيين الإمام الخامنئي قائداً للجمهورية الإسلامية تم تغيير مسمى لقبه من **(حجة الإسلام)** إلى **(آية الله)**؟!.

---

(١) مجلة الشهيد، العدد ٦٦، ص٢٠،١٧/٩/١٤٠٣هـ- ٢٢تموز١٩٨١م.

(٢) لماذا الخامنئي، علي المؤمن، ص٤٠، ١٩٩٢م.

(٣) مرجعية آية الله العظمى الخامنئي، ج١، ص١٤٦،.

وهذا سؤال وجيهٌ وجوابه: إن ما ينطوي عليه، وما يحمله مسمى **(حجة الإسلام)**، ومسمى**(آية الله)** في أوساط الحوزات وعامة الشيعة من انفعال مع تلك المسميات، كان من الضروري مراعاة ذلك.

ومن هنا فلا أرى مصداقيةً علميةً، وشرعيةً جديرة بالاهتمام لتلك الإثارة في الحوزة نفسها ليناضل أولئك المريبون من أجل الاستفادة منها والتعويل عليها.

الإمام الخامنئي: الولي الفقيه والحاكم الشرعي

وفقاً للواقع الذي تولّد عن ترجمة نظرية (ولاية الفقيه)، بقيادة العالم الفقيه الإمام الخميني قدس سره بعد أن استوعبتها الأغلبية الساحقة من أهل الفن (الفقهاء)، فإن الحديث عن قيادة النظام (أو الولي الفقيه)، أقل كلفة من العمل التأسيسي، إذ نفترض أن تكون الخطوة التالية هي البحث عن المصداق الذي تتوافر فيه شروط القيادة.

وكان المصداق الأمثل للقيادة بعد الإمام الخميني قدس سره هو آية الله العظمى الإمام الخامنئي (دام ظله الشريف)، والذي حظي بتأييد ودعم كل تلك الجهات الدينية والرسمية والشعبية التي أيدت ودعمت الإمام الخميني قدس سره من قبل،

وعلى أساس الفقرات الثلاث المتعلقة بالقيادة في الدستور، مضافاً إلى الموارد المتعلقة بصلاحيات القيادة في مواقع متعددة في الدستور.

والفقرات الثلاث هي:

« ١- الكفاءة العلمية اللازمة للإفتاء في مختلف أبواب الفقه.

٢- العدالة والتقوى اللازمتان لقيادة الأمة الإسلامية.

٣- الرؤية السياسية الصحيحة، والكفاءة الاجتماعية والإدارية، والتدبير والشجاعة، والقدرة الكافية للقيادة، وعند تعدد من تتوفر فيهم الشروط المذكورة يفضل من كان منهم حائزاً على رؤية فقهية وسياسية أقوى من غيره »[1].

وأما صلاحياته وواجباته فقد جمع شتاتها من متفرقات مواد الدستور وأجملها الأستاذ الباحث(محسن آجيني) ويحسن بنا استعراضها مع بعض التصرف.

ورد ذكر واجبات القائد، وصلاحياته، وحقوقه في هذه المواد تلميحاً أحياناً، وتصريحاً أحياناً أخرى، وفيما يلي نورد فهرسة لها.

١- ولاية الأمر المطلقة (المادة ٥٧).

---

(١) الدستور الإسلامي المعدل، المادة ١٠٩.

٢- ولاية الأمر، وإمامة الأمة (المادة٥٠ و٥٧).

٣- ولاية الأمر، وجعلها أصلاً لجميع المسئوليات (المادة ١٠٧).

٤- قيادة الأمة الإسلامية (١٠٩).

٥- أعلى منصب رسمي في البلاد (١١٣).

٦- تعيين السياسة العامة للجمهورية الإسلامية الإيرانية بالتشاور مع مجلس تشخيص مصلحة النظام (١١٠-١٧٦).

٧- الإفتاء في مختلف أبواب الفقه (١٠٩).

٨- الإشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة (١١٠).

٩- التصديق على مقررات مجلس صيانة الدستور، والتوقيع عليها والاقتراح على المجلس إصلاح أو تكميل الدستور، وتعيين عشرة أشخاص من قبله للعضوية في هذا المجلس (١٧٧).

١٠- الأمر بتشكيل مجلس تشخيص مصلحة النظام، وتعيين أعضائه، والتصديق على المقررات المتعلقة به (١١٢).

١١- التصديق على مقررات المجلس الأعلى للأمن

القومي، وتعيين ممثلين عنه للعضوية في المجلس (١٧٦).

١٢- الأمر بإجراء الاستفتاء العام (١١٠).

١٣- تولي القيادة العامة للقوات المسلحة (١١٠).

١٤- إعلان الحرب والسلم وتعبئة القوات (١١٠).

١٥- تعيين وعزل وقبول استقالة فقهاء مجلس صيانة الدستور، وأعلى منصب قضائي ومدير الإذاعة والتلفزيون، ورئيس الأركان المشتركة، والقائد العام لحرس الثورة الإسلامية وكبار القادة العسكريين والأمنيين (١٥٧، ١١٠، ٩١، ١٧٥).

١٦- الإشراف على القوى الثلاث، التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، وحل خلافاتها، وتنظيم العلاقة بينها (٥٧ و١١٠).

١٧- حل مشاكل الدولة التي يستعصي حلها بالطرق العادية، وذلك عن طريق مجلس تشخيص مصلحة النظام، والتشاور مع هذا المجلس (١١٠، ١١٢).

١٨- الموافقة النهائية على القانون المتعلق بعدد الخبراء، ومواصفاتهم وكيفية انتخابهم، وعلى النظام الداخلي لاجتماعاتهم في الدورة الأولى (١٠٨).

١٩- التوقيع على حكم تعيين رئيس الجمهورية بعد

انتخابه من قبل الشعب، والتصديق على صلاحيته في الدورة الأولى (١٠).

٢٠- عزل رئيس الجمهورية وقبول استقالته (١١٠، ١٣٠).

٢١- العفو عن المحكومين، أو تخفيف عقوباتهم (١١٠).

٢٢- تفويض بعض صلاحيات القائد وواجباته إلى شخص آخر (١١٠).

٢٣- يكون رئيس الجمهورية في حدود صلاحياته وواجباته مسئولا أمام القائد (١١٠).

٢٤- الموافقة على قيام المعاون الأول لرئيس الجمهورية بمهام الرئيس حالة وفاته أو عزله أو استقالته أو غيابه أو مرضه، أوفي حال عدم وجود المعاون الأول يعين شخصاً للقيام بمهام رئيس الجمهورية (١٣١).

٢٥- يعتبر القائد متساوياً مع سائر أفراد الشعب أمام القانون (١٠٧).

٢٦- يتقصى رئيس القوة القضائية أملاك القائد، قبل مباشرته لمسئوليته وبعدها، للتأكد من عدم زيادتها بصورة

غير مشروعة"١٤٢")[1].

ولعل ظاهر الدستور يشي بحدود صلاحيات القائد، خاصة بعض المواد التي تحدد الصلاحيات، كالمادة العشرة بعد المائة، إلا إنها وإن فهم من ظاهرها ذلك فإن واقعها إن تلك الأجهزة بصلاحياتها تمثل الولي الفقيه في إعمال ولايته.

أما هل يحق له إلغاء تلك الأجهزة وتلك الجهات أم لا؟، فذلك ما يحدده الدستور المنتج وفقاً لفقه أهل البيت عليهم السلام، والذي به انبثقت شرعية ولاية الفقيه المطلقة، والتي تجعل صلاحيات القائد في ولايته في حدود الإسلام إلى مشروع حكم على أرض الواقع ومشروع حياة للفرد والمجتمع ما يترجم محدودة وأحكامه وثقافته وقراءته للواقع ومستجداته، وهي مطلقة داخل تلك الدائرة، ولا يكون إلغاء أي جهازٍ أو مسؤولية فردٍ أو جهةٍ أو تشكيل مثل ذلك إلا وفق ذلك الإطار.

على ضوء تلك الصلاحيات (التي صوت الشعب وكل نُخَبِ الأمة– جهة التخويل الثانية- للقائد)، لنرى هل حاز الخلف الصالح الخامنئي (دام عزه) على تأييد مجلس الخبراء والمراجع العظام والعلماء الأعلام والحوزات العلمية المتصلة بذلك الواقع، ليمارس القائد المنتخب تلك الصلاحيات أم لا؟

---

(١) آراء في المرجعية الشيعية، ص٣٦٥- ٣٦٧.

إجابة على ذلك نقول: بشهادة الواقع ومعطياته: نعم، فلقد أيده أربعة أخماس مجلس الخبراء، وأما الباقون فلم يعترضوا على علميته واجتهاده المطلق، ولا على كفاءته السياسية،، فيما الخمس الخامس فإنه كان يرى القيادة الجماعية التي يكون على رأسها الإمام الخامنئي، فيما كان السيد القائد آنذاك يرى رأيهم أيضاً... كما يقول آية الله الشيخ مرتضى بني فضل[1].

وقد لا يكون ذلك إلا زهادة منه في أن يكون هو القائد كما فهمنا من محاولته الشديدة الاعتذار من تحمل مسؤولية القيادة، إلا إن تعيُّن المسؤولية فيه جعله يتقبلها رغم ثقل حملها كما تحدث أكثر من مرة بشأنها، إلا إن حملها الثقيل ذاك لم يكن يقوى على حمله غيره كما أثبتته الوقائع والأداء.

وكذلك أيدته الحوزات العلمية بمراجعها وأساتذتها العظام، وطلابها المحترمين.

والآن نحاول أن نستعرض مواقف الفقهاء والمراجع العظام المعاصرين (دام عزه) من خلال فتاواهم وتصريحاتهم لإظهار حقيقة شرعية حاكميته.

فأولاً: الفقيه العظيم آية الله العظمى الإمام الخميني ﷺ

---

(١) لماذا الخامنئي، ص١٩.

في رسالة بعثها لأية الله الشيخ الجليل على المشكيني (حفظه الله) حول موضوع القيادة قبل أسابيع من وفاته:

« منذ البدء كنت معتقداً وأصر على عدم اشتراط المرجعية، ويكفيني المجتهد العادل الذي يؤيده الخبراء المحترمون في أنحاء البلاد، وحين انتخبت الأمة الخبراء ليعينوا مجتهداً عادلاً لقيادة حكومتها، وحين يعينوا شخصاً للقيادة فإنه سيحوز رضا الأمة قطعاً، وفي هذه الحالة فهو ولي الأمة المنتخب، وحكمه نافذ »[1].

ونفس ذلك المجلس الذي فارقه الإمام هو الذي قام بانتخاب الإمام الخامنئي وهو ما عبر عنه الفقيه الجليل آية الله العظمى الشيخ الميرزا الهاشمي الآملي ﷺ حين قال:

« إن قيادة سماحتكم هي من قبل حضرة آية الله العظمى إمام المسلمين السيد الخميني ﷺ، ولو من خلال مجلس الخبراء »[2].

وقد صرح الإمام باسمه كقائد للمستقبل قبل ثلاثة أشهر من رحيله المؤلم: « **في اجتماع رؤساء السلطة الثلاث السابقين آية الله الخامنئي، وآية الله الأردبيلي، وحجة**

---

(١) لماذا الخامنئي، ص٤٥.

(٢) لماذا الخامنئي، ص١٥.

الإسلام الشيخ الرفسنجاني ورئيس الوزراء السابق السيد مير حسين الموسوي، وحجة الإسلام السيد أحمد نجل الإمام وقد جرى الحديث حول الفراغ القيادي الذي سيحدث بعد الإمام، وما ينص عليه الدستور بهذا الشأن، فقال الإمام: "لن يحدث فراغ قيادي، إن لديكم من يسده .

فقيل له: من هو" ؟

فأشار الإمام إلى آية الله الخامنئي قائلاً: هذا... السيد الخامنئي »[1].

ولم يكن أساس تعيين مجلس الخبراء للإمام الخامنئي مجرد استجابة لرغبة الإمام الخميني تتّل، بالرغم من أن تلك الرغبة قائمة على أسس فقهية وقانونية وفقاً للدستور المعدل، وإنما لأن تعيين القائد من صلاحيات مجلس الخبراء وليس من صلاحيات القائد الأول، ولكن المجلس استعان برأي الإمام في المسألة، كونه أكثر أهل الخبرة خبرةً، وإطلاعاً على حقيقة توفر الشرط المعنوية والحسية في المنظورين، إذ لم يفرض رأي الإمام على المجلس، وإنما كان مداراً للنقاش.

ما مرَّ بمجموعه آنفاً يعطينا صورة واضحة في تأييد

---

(١) لماذا الخامنئي، ص١٥.

الإمام لمجلس الخبراء في تعيين القائد الإمام الخامنئي قائداً للثورة كونه الأكفأ والمحرز لكل شروط القيادة.

ثانياً: المرجعية الشيعية العليا في قم المقدسة:

١- آية الله العظمى السيد محمد رضا الكلبيكاني: « **أسأل الله أن يديم تأييده لسماحتكم في منصب قيادة الجمهورية الإسلامية الحساس** »[1].

٢- آية الله العظمى السيد شهاب الدين المرعشي النجفي: « **بعد إعلان تأييدي لكم... آمل من سماحتكم أن تبذلوا اهتماماً أكثر من ذي قبل في سبيل إحياء الثقافة الإسلامية الغنية، وترويج الشرع المطهر** »[2].

٣- آية الله العظمى الشيخ محمد علي الأراكي: « **أعلن بأن الانتخاب اللائق لسماحتكم لمنصب قيادة الجمهورية الإسلامية هو أساس للاطمئنان والأمل للشعب الإيراني البطل** »[3].

٤- آية الله العظمى الشيخ الهاشمي الآملي: « **من جهتي أرى لزاماً أن أؤيد سماحتكم في تطبيق أحكام الإسلام**

---

(١) لماذا الخامنئي، ص٩١.

(٢) المصدر الآنف، ص٩٤.

(٣) المصدر الآنف، ص٨٩.

المتعالية، وقيادة أمة المسلمين... إن قيادة سماحتكم هي من قبل حضرة آية الله العظمى إمام المسلمين السيد الخميني، ولو من خلال مجلس الخبراء »[1].

ثالثاً: الخليفة المقال الشيخ حسين علي المنتظري: « **أسأل الله تعالى القادر أن يعينكم على تحمل مسئوولية القيادة الحساسة، والتي منحكم إياها مجلس الخبراء؛ لأن سماحتكم شخص جدير، وملتزم، ومخلص، وقد استفدتم من تجارب أيام الجهاد والثورة، وتحظون دائماً بدعم قائد الثورة العظيم »**[2].

رابعاً: المؤسسات العلمية، والحوزوية والدينية في إيران:

« **بايعت الجامعة العلمية الكبرى من قم، آية الله الخامنئي من خلال مؤسستيها الكبيرتين مجلس إدارة الحوزة وجماعة مدرسي الحوزة العلمية، إضافة إلى المؤسسات، والجامعات الفرعية والأخرى فيها، وكذلك الحوزات والتجمعات العلمية في مشهد وأصفهان وطهران وغيرها ومنها جماعة علماء طهران »**[3].

---

(١) المصدر الآنف، ص٩٢- ٩٣.

(٢) المصدر الآنف، ص٥٧- ٥٨.

(٣) المصدر الآنف، ص٥٧.

خامساً: الأجهزة الأخرى في إيران:

كما « **بايعه جميع أجهزة الدولة العليا، وأهمها: مجلس الشورى الإسلامي ومجلس القضاء الأعلى ومجلس صيانة الدستور والوزارات والقوات المسلحة** »[1].

سادساً: الشعب الإيراني:

« **أما مظاهر البيعة الشعبية فتمثلت في الرسائل والبرقيات الجماعية والمسيرات المليونية في طهران ومختلف المدن الإيرانية والهتافات في صلوات الجمعة والجماعات، وكذلك المسيرات الراجلة التي انطلقت من الكثير من المدن الإيرانية نحو طهران مشياً على الأقدام** »[2].

سابعاً: التنظيمات والهيئات، والشخصيات الدينية خارج إيران:

« **بايعه المسلمون الواعون في فلسطين، ولبنان، والعراق، وباكستان، وأفغانستان، والهند بتجمعاتها الشعبية وحركاتها السياسية وشخصياتها البارزة، إضافة إلى بيعة جماعات وشخصيات تابعة لبلدان أخرى** »[3].

---

(١) المصدر الآنف، ص١٠٦.

(٢) المصدر الآنف، ص٥٨- ٥٩.

(٣) المصدر الآنف، ص٦٠.

وكانت بيعة هذه الهيئات والتنظيمات والشخصيات للإمام الخامنئي (مد ظله) من خلال وسائل مختلفة كالبرقيات والرسائل واللقاءات المباشرة[1].

ثامناً: الشخصيات التي لم يسجل لها موقفٌ رسمي، ولكن بناءً على آرائها الفقهية فإن الإمام الخامنئي (دام ظله) يمثل المصداق الأمثل الذي يتطبق عليه آراؤهم:

١- آية الله الشيخ جواد التبريزي: « **إذا تشكلت حكومة صالحة بقيادة قائدٍ عادلٍ وبصير، أوشخص يمثله لم يجز حينئذٍ للآخرين أن يضعفوه ؛ لأنَّ تضعيفه إضراراً بالمسلمين. بل على الجميع مناصرته وإطاعة أوامره والدخول في جيشه إذا أمر بذلك** »[2].

٢- آية الله السيد علي الحسيني السيستاني: « ... **وأما في مقام الولاية، فالولاية في الأمور العامة التي يتوقف عليها حفظ النظام تثبت للفقيه العادل المتصدي لإدارة الأمور المنتخب من قبل الفقهاء** »[3].

تاسعاً: شخصيات لم يظهر لها موقف واضح، ولكن من

(١) المصدر الآنف، ص٦٨.

(٢) آراء في المرجعية الشيعية، ص ٧٨ نقلاً عن كتابه إرشاد الطالب.

(٣) استفتاء لآية الله العظمى السيستاني، مكتب السيد السيستاني في قم، مسألة (٢).

خلال آراءها الفقهية يظهر أن آراءها منطبقة بشروطها على القيادة الحالية، أما ما يتعلق بمواقفها على مسرح الواقع وتحفظاتها العلنية أو غير الرسمية على القائد أو شكل القيادة، فذلك يعود إلى مدى انسجام آراءها على المصاديق، ما دامت الشروط التي وضعوها لانتخاب القائد الفقيه متوفرة في القائد المنتخب الآن:

١- آية الله السيد محمد مهدي الشيرازي: « **ولاية الفقيه جامعة بين الشورى الإسلامية وبين القيادة المرجعية** »[1].

وفي موقع آخر يقول: « **ولي الفقيه هو الفقيه العادل الجامع للشرائط، والذي يكون مورد ثقة الناس، وأهل الخبرة، فإذا كان هناك جماعة من الفقهاء العدول أختار المسلمون إما أحدهم رئيساً أعلى للدولة، ويحق لهم أن يختاروا جماعة منهم ليكونوا رؤساء الدولة بالاستشارة فيما بينهم وهذا الثاني أقرب إلى روح الإسلام** »[2].

وبخصوص الشورى فإذا ما تمثلت في قنوات شرعية فحتى لو اختلفت في شكلها مع ما يراه سماحته، فذلك لا يضر بشرعيته، حتى من وجهة نظره، ولا حتى مخالفتها

---

(١) مجلة الشهيد، مقابلة شخصية مع السيد الشيرازي، العدد٦٦، ص١٧، بتاريخ١٤٠١/٩/٢٠هـ.

(٢) المرجعية الشيعية: رؤية جديدة، ص١١٢، السعودية، ١٤١٣هـ

للمصداق الذي تتحدث عنه قراءته الفقهية التي تمثلت في رأييه الآنفين، إضافة إلى أن ولاية الولي الفقيه الحالي تم بتأييد أهل الخبرة التي تعطي الشرعية الدستورية والفقهية للقيادة.

إذن فالقيادة شرعية بكلا رأييه اللذين طرحهما ؛ لأنه إذا قال شورى القيادة « **أقرب إلى روح الإسلام** »، فولاية الفقيه الواحد هي إسلامية محضة في كونها جامعة للشورى والمرجعية مما يعطيها الشرعية من خلال ما قاله سماحته، فيما لم تستطع أدلة ومباني شورى المرجعية أن تمارس العملية التقليدية للاستنباط لكي تتمكن من الحركة النشطة في الوسط الحوزوي، مما جعلها وقفاً على المشروع السياسي الذي أنتجها، وحضور هذه الشريحة في الحوزة لا يسعف على ترجمتها إلى واقعٍ، أو حتى الحيوية العلمية والسياسية.

إضافة إلى وجود المجالس البلدية، ومجلس صيانة الدستور، ومجلس الشورى الإسلامي، ومجلس تشخيص مصلحة النظام، ومجلس الأمن القومي، والمساعدين الآخرين الرسميين وغير الرسميين، مما لا يمكن أن يُتَصَوَر ترجمة قرار دون مروره بإحدى تلك القنوات أو بأكثرها.

٢- آية الله السيد محمد صادق الروحاني، يقول في تعيين القيادة: « **يعقد أهل الحل والعقد (جلسة استفتاء) يرشحون من خلالها فقيهاً واحداً وفقاً للمميزات التي تؤهله**

لذلك المنصب»[1].

ولا يخفى أن هذا الرأي منطبق تماماً على عملية انتخاب القائد الخامنئي، أما كونه يتحفظ على المصاديق القيادية في شخصية القيادة الحالية أو أن لديه شروطاً أخرى غير موجودة في انتخابها فلا يضير ذلك، وإن عُدَّ من أهل الحل والعقد، أو رأى لنفسه ذلك؛ لأنه رأي في مقابل أغلبية ساحقة، وهو الذي قال عندما طرح فكرة (جلسة استفتاء)؛ والتي بمقتضاها تتألف أكثرية وأغلبية، وهو المعمول به في كل العمليات الانتخابية أو الاستفتائية.

ناهيك عن آراء و تأييدات كثير من الفقهاء الذين لم أتعرض لآرائهم أو تأييداتهم لعدم وجود نص لدينا عن تأييدٍ أو رأيٍ لهم مع شهرة مواقفهم تجاه القيادة الخامنائية، ولعدم القدرة على استقصاء كل تلك الآراء و التأييدات، و اكتفينا بذكر ما ذكرناه وأجملنا القول في ذلك، ولذا نكتفي ببعض الأسماء:

١- آية الله الشيخ يوسف الصانعي.

٢- آية الله الشيخ لطف الله الصافي الكلبيكاني.

٣- آية الله الشيخ محمد تقي بهجت.

---

(١) المرجعية الشيعية: رؤية جديدة، علي محمد، ص١١٢.

٤- آية الله السيد موسى شبيري الزنجاني.

٥- آية الله السيد كاظم الحائري.

٦- آية الله السيد محمود الهاشمي.

٧- آية الله الشيخ محمد إبراهيم الجناتي.

٨- آية الله السيد مرتضى العسكري.

٩- آية الله الشيخ حسين النوري الهمداني.

وأضعافهم كثير.

ظاهرة التأييد المنقطعة النظير التي تميزت به القيادة الخامنائية، أعطاها ذلك الزخم الجماهيري والحضور المعنوي في قلوب الناس، مما جعل معارضيها يتهيبون إعلان مواقفهم المعاندة بنفس العبارات التي ترشح منهم في مجالسهم الخاصة أو من حواشيهم في مواقع الانترنت، ويتلبسوا بلباس الحسرة على ما كانت عليه الثورة أيام الإمام، وما هي فيه الآن من انحراف، بالرغم من أنهم هم من يختلق تلك الانحرافات والأكاذيب، فيما كانت مواقفهم تجاه الثورة في أيام الإمام هي نفسها.

أما توجيه أمر خشيتهم من إعلان موقفهم تحت عناوين شتى، إنما حفاظاً على أوراقهم ليلعبوا بها في وقتٍ آخر،

وأمثلة ذلك كثيرة، ويكفي فقط الشيخ منتظري الذي حاولت مجموعة من المناوئين الاستفادة من موقعه المعنوي كفقيه وصاحب تاريخ في الثورة عبر تظاهرها بتأييد النظام الإسلامي، فيما هي من جهة أخرى تقوم بتحريضه لمواجهة القيادة، إلا أنهم فشلوا في إضعافه، أو تقوية من أرادوا تقويته على حساب الإمام الخامنئي.

ذلك الموقع الخطير الذي وفق لملئه القائد البصير الإمام القائد الخامنئي (دام ظله) بإمكانه أن يدفع بالموقع القيادي للشيعة بشكل عام وأم القرى (إيران الإسلامية) في العالم إلى الأمام وتجعلهم يطرحون البديل لكل المشاريع الوضعية والخاوية الناتجة من تنظير بعبث الالتقاطيين وذوي الثقافة المؤلّهة لمنطق الأقوياء.

كم هو جميل من أولئك الذين عبثت بهم أهواءهم وزين لهم حقدهم أعمالَهم أن يرجعوا - ولو- قليلاً إلى الوراء، ويترفقوا بأنفسهم، ويقرأوا الأمور قراءة متأنية، ولينظروا إلى مصدر الحديث عن هذا الفقيه الجليل ومدى صدقه ومصداقيته، وأنا على يقينٍ لا مرية فيه أنه سيجده ذلك الفقيه الجليل نقي السيرة والسريرة.

وسيرى المبغضون بأم أعينهم أنهم إما وقعوا في ورطة التضليل الإعلامي المحيط بهم أو الوافد، أو كليهما، وإما

أنهم يعيشون حسداً قد استشرى فيهم، ولا أمل في إصلاحهم، وهذا وضع جدير بهم أن لا يتركوه يقضي على آخرتهم، فإن دائرة حقدهم هذا لن تتوقف على القائد وقادة الثورة، وإنما قد يكونون غداً في معرض بلوى التعرض بالإساءة لإمام الزمان عجل الله فرجه الشريف، وأنا لا أقول أنهم وقعوا، فهذا في علم الغيب، ولكن عليهم إذا شعروا بأن مرض العداوة والمعاندة هو الحسد، فلا يأمنوه على أنفسهم؛ لأنه لا ينطلق من إيمانٍ، ولا يستأذن إيمانهم في تحريك عواطفهم، ومن هنا فعليهم ألا يستصغروا ذلك الأمر.

حكم العقلاء لا يعطي لأحدٍ الحق– مهما كان– أن يتحرك ويسعى لقلب تلك الشرعية أو الطعن فيها لتغييرها أو توهينها لمجرد الاختلاف، كونه يرى نظرية أخرى، أو معالجة ما في موقعٍ أو قضية ما، إلا إذا ما مارسَ الطرق الطبيعية في عرض وبلورة رأيه، ليغير الواقع بعملية منطقية ومتاحة دون الإثارة وإرباك المجتمع والأمة، فكل رؤية تتحرك وسائلها لترجمتها إلى واقع بطرقٍ التفافية ومشبوهة، فذلك دليل على هشاشتها.

ليس معنى ذلك أنه لا يحق لأحدٍ أن يطرح رأيه أو أن يقوله في محفلٍ علميٍ هو حقه أن يكون متاحاً، فهذا الطريق الذي أتاح لولاية الفقيه أن تتحرك في المجتمع الحوزوي بقوة

لتتحول في الشارع إلى نظرية حاكمة للحق أيضاً للرؤى الأخرى أن تتحرك بنفس حراك ولاية الفقيه في المجتمع الحوزوي.

ولكن أن تتحرك بأساليب التفافية ومشبوهة، ومن خلال اعتمادها في ذلك على الطعن في مصاديقها الحاكمة (الولي الفقيه)، باتهامه مثلاً بالمقولات الكفرية لتكفيره، أو تسميته بعناوين لها تاريخ غير شريف مع الأئمة والطائفة، فذلك مما لا يمكن التغاضي عنه أو عده في دائرة الحق الشخصي في الإبداء بالرأي والترويج له.

من ناحية أخرى بناء النظم السياسية لا يكون بعرض بناه الفكريه والعقائدية للتجارب والشد والجذب، لمجرد أن أحداً استحدث نظريةً، وله أن تُجرِّب نظريته إن كانت صالحة للتفعيل أم لا.

لأن صناعة النظريات السياسية تكون نتيجة اصطدامها بوعي وفكر وعقيدة الأمة، وقدرتها على معالجة قضاياها، وحضورها في الأوساط العلمية والفكرية والثقافية لتلك الأمة، وليس لمجرد إيمان عدة أشخاصٍ بها.

ولو جاز تقديم رؤية أي فقيه غير الحاكم كلما اختلف مع الولي الفقيه، لما استطاع الولي الفقيه أن يصدر أو يمضي حكماً واحداً، وهذا ما ترفضه السجية ومنطق العقلاء.

خلافة الإمام: في أجواء المرشح المعزول[1]

عند الحديث عن أجواء انتخاب الإمام الخامنئي لمقام الولاية فإننا نجد أنفسنا مضطرين لتناول المرشح السابق لمقام الولي الفقيه، وخلفيات عزله، نظراً لطبيعة العزل والإرهاصات المتولدة عنها، وهي أنه لابد من عرض قراءة الإمام الخميني تتئ لهذا المقام وخطورته، ولماذا رآه الإمام كبيراً على المرشح المعزول، لما للقيادة في النظام الإسلامي من موقعٍ كبيرٍ وخطيرٍ، قد يودي بالقائد إلى جحيم الغضب الإلهي إذا ما كان دافعه في عمله هواه، حيث يقول: « **وصيتي إلى القائد ومجلس القيادة...: أن لا يتوهموا بأن القيادة مقاماً سامياً، بل هي مسؤولية جسيمة وخطيرة يستتبع الشطط فيها إذا ما كان نابعاً عن هوى النفس لا سمح الله خزياً أبدياً في الدنيا، وجحيم غضب الله القهار في الآخرة** »[2].

وبعد عزل الشيخ منتظري ووفاة الإمام كان الخوف على موقع القيادة في الثورة الإسلامية قد بلغ مداه، وذلك لأن البحث عن شخص يملأ موقع الإمام بما هو ذلك الرجل

---

(١) إلحاح الإيجاز يرغمني هنا للتصرف في النص، والإحالة إلى مصدرها الأصلي وهو المذكرات السياسية لوزير الأمن السابق، والمشرف على ملف الشيخ منتظري في تلك الحقبة، وهو الشيخ محمدي الري شهري.

(٢) الوصية، فقرة زاي.

التاريخي الفريد أشبه بالاستحالة، وإذا ما دققنا في فهم الإمام للقيادة فإننا نجد ما يعنيه في هذا الموقع شخصاً ليس شرطاً أن يكون بحجمه وبتاريخه، وإنما يرى أن ذلك الموقع بحاجة إلى من يملئه بفقهه ووعيه ونضجه والتزامه وتدبيره، وفهمه في كيفية خلق التوازن بين الشرائح المكونة للنظام السياسي والاجتماعي لشعبه.

فمنصب القيادة إذن بحاجة إلى فقه ووعي ورشد ونضج وثبات والتزام واستقلالية، وقدرة على قراءة الواقع وفهمه بما يحقق للأمة العزة والكرامة وحمايتها من الانزلاق في المواقف الارتجالية والعاطفية والمحسوبية.

وقد كان الشيخ منتظري مرشحاً لخلافة الإمام الخميني ﭭ إلا إن كثرة الشطط في تعاطيه مع الوقائع ذات الجنبة الشخصية والعاطفية لجهته أفسد عليه أن يملأ فرادة الإمام الخميني في قيادته بعد رحيل الإمام، خاصة وأن من أصعب المراحل بعد التأسيس الحفاظ على هوية النظام الفكرية والثقافية والعقائدية هو رحيل المؤسس الباني لذلك النظام الذي لا يوجد نظير له في الأنظمة المعاصرة، وتحيطه التحديات والعقبات من كل حدبٍ وصوب.

ذلك الشطط الذي أنتجه أداء الشيخ المنتظري في الكثير من الملفات، وخاصة ملف مدير مكتبه ورئيس

مكتب حركات التحرر مهدي الهاشمي الخطير على أمن النظام ومستقبله أدى بالإمام إلى إقالته من منصب نائب القائد.

وقد أثبتت معالجات الشيخ المنتظري لتلك الملفات أن المكانة العلمية العالية في الحوزة لا يمكنها أن تسد مكان الحاجة إلى العقلية الإدارية الراشدة والبصيرة القادرة على مواجهة التحديات بكافة ألوانها، ومن جانبٍ آخر أثبتت معالجاته سذاجة وبساطة الحوزوي البسيط الذي لا تتجاوز إمكانياته الإدارية إدارة ملف الحقوق الشرعية التي عادة ما يتصدى لها المرجع، فيما حاجة مقام الولي الفقيه في إدارة النظم المعاصرة وفق القراءة الدينية أكبر بكثيرٍ جداً من حاجة إدارة المرجع لتلك الحقوق.

ولا أدل على ذلك من أنه يتعامل مع مؤسسات رسمية في النظام السياسي الحديث على نقولات من جانب خصوم النظام أو قل من يتهمهم النظام بتجاوز القانون وليس على أساس وثائق رسمية، يمكنها تعزيز موقفه قانونياً.

ولأن الموضوع تم تناوله في كتاب **(زلال ما قبل الظهور)** بتفصيلٍ وافٍ، فسأتناوله هنا بإيجازٍ يساعد على فهم حقيقة موقف الإمام الخميني بشأن إقالة الشيخ المنتظري، والذي تأسس على معطيات أبرزته شخصية غير قادرة على القيام باستحقاقات مقام قيادة النظام والثور، وعدم قدرته على

الالتزام بتعهداته تجاه الثورة والنظام الإسلاميين، ليفرض على الحصيف أن يقطع باستحالة إمكانية قدرته على قيادة النظام الإسلامي.

وقد أرسل الإمام رسالة مطولة إلى الشيخ المنتظري حاول فيها أن يجعل تحركه قانونياً وفي خدمة النظام الإسلامي، وهذا بعض ما جاء فيها:

« ... إن علاقتي بجنابكم أوضح لديكم من الآخرين، وإن العلاقة هذه قد أبرمت بسبب طول المعرفة الصميمية والعشرة عن قرب.

إن منزلتكم العلمية والعملية المحترمة، ومجاهدتكم... وحاجة الجمهورية الإسلامية والإسلام الملحة إلى مثل جنابكم... يوجب أن تكون هذه الحيثية المقدسة محفوظة ومصانة من كل الجوانب.

... هذه الحيثية في معرض خطر باحتمال قوي بل بظنٍ قريب من الجزم ينشأ من انتساب السيد مهدي الهاشمي لكم.

أنا لا أريد أن أقول أنه ارتكب أشياءً واقعاً، بل أريد أن أقول إنه متهم بجرائم كثيرة... ومثل هذا الشخص حتى لو كان بريئاً، فإن ارتباطه بكم يؤدي إلى هتك قداسة مقامكم، إن ما هو مسلّمٌ وأؤكد عليه هو متابعة وضعه

وقضية اتهامه..

إن ممارسة مثل هذه الأعمال بدون تدخل الحكومة هي أساساً جرم، وهو ليس لديه صلاحية هذا الأمر...

..وما أريده منكم بالدرجة الأولى هو اقتراحكم المباشر بتدخل وزارة الأمن، ومتابعة هذا الأمر، وإذا كان في هذا محذور لكم... فالسكوت».

وبالرغم من أن رسالة الإمام تحفل بعبارات الحب له والحرص عليه إلا إنه كما يقول مهدي الهاشمي قال بعد قراءته للرسالة « **إن الإمام سلب برسالته النوم من عيني، فكتبت رسالة لتسلب النوم من الإمام أيضاً** ».

« ويقول الشيخ ري شهري: بعد مدة من إرسال هذه الرسالة ذهبت إلى الإمام، فقال ضمن كلامه:(إن رسالته لي هي نسخة مطابقة لرسالة مهدي الهاشمي له »[1].

ولأن الشيخ محمد محمدي ري شهري وزير جهاز الأمن حينها فهو معنيٌ باتهامات الشيخ منتظري، فكتب رسالة إلى الشيخ منتظري يجيب فيها على ما ورد في رسالته إلى الإمام، وهذا بعض ما ورد فيها:

---

(١) المقصود الرسالة التي كتبها مهدي الهاشمي إلى الشيخ المنتظري في انتقاد الإمام) هامش المذكرات (٥٢- ٥٤.

« أُشهِد أنني لم أسلك فيما عملته حتى الآن مسلكاً فئوياً، ولم آخذ توجيهاً من أي أحدٍ في القضية الأخيرة، ولم يكن لدي أي دافعٍ إلا أداء التكليف الإلهي الذي صرّح به الإمام...

لقد نُقِلَ عن جنابكم مكرراً أن التقارير التي قُدِّمت للإمام كانت مزورة وكاذبة، وهذا هو الادعاء الذي ادعاه مهدي الهاشمي في رسالته إليكم (في ما يتعلق بسيطرة الثلاثي الفلاني على فكر الإمام[1])، ومن أجل أن تعلموا أن هذا الادعاء ليس له واقعية أُرسِلُ ملحق نص الرسالة التي كتبتها (فيما يتعلق بالقضية الأخيرة وللقاء بسماحتكم واقتراحي) إلى الإمام.

ينقل عنكم أنكم قلتم أنه لم يكن في المنزل أكثر من قطعة سلاح واحدة، و٢٥٠ جرام من المتفجرات، ولأجل أن تعرفوا ماذا كان في المنزل من أشياء راجعوا الملحق(٢) »[2].

ثم واصل سرد الرد على الاتهامات الواردة في رسالته، فمن أراد الاطلاع أكثر فليراجع المذكرات السياسية للشيخ الري شهري ص (٧٠)، ولكن أنقل فقط رده على اتهاماته

---

(١) ويقصد بالثلاثي: الإمام الخامنئي (دام ظله)، وآية الله الشيخ الرفسنجاني، وحجة الإسلام السيد احمد الخميني ﷺ.

(٢) المذكرات السياسية، ص ١٧٥.

لجهاز الأمن، حيث قال:

« ... **يجب أن أؤكد أن مسألة مهدي الهاشمي ونهجه وفكره ليس بذلك الشيء الذي يشعر بخطره الإمام فقط، بل كل شخص لديه أقل اطلاع على ماهية هذه المجموعة... باستثناء سماحتكم، حتى رفاقه الذين كانوا مأمورين بتنفيذ قتل السيد شمس آبادي وآخرين، يشعرون بخطر من مواقفه(ملحق٥)** »[1].

وكلمة أخرى: أتلاحظون بأي ثمن تدافعون عن مهدي الهاشمي ومؤيديه، بثمن التشكيك بالإمام والثورة ؟.

محمدي الري شهري ٦٥/٨/٦

ثم بعد التحقيق مع مهدي الهاشمي وإدلائه في مقابلة في شريط فيديو باعترافات جاء في بعض محطاتها اسم الشيخ المنتظري ومكتبه قام مكتب الشيخ المنتظري بنشر رسالة تكذيب في تاريخ ٦٥/٩/٢٠ وهذا نص رسالة التكذيب التي نشرت في وسائل الإعلام: قال آية الله العظمى: « **إن السيد مهدي الهاشمي لم يكن لديه أي تدخل في مكتبي وفي المدارس المتعلقة بي وإدارتها وبرامجها بأي شكل من الأشكال وتعتبر تصريحاته بالنسبة للموضوعين الآنفين**

---

(١) المصدر السابق، ص ٢٠٩.

كاذبة».

وهكذا البيان يوضح اتهام مكتب منتظري مهدي الهاشمي بالكذب على الشيخ منتظري، أي من الممكن أن تحل المشكلة بهذه النتيجة عندما يصل الشيخ منتظري أن مهدي الهاشمي يمكن أن يرتكب جرائم ويكذب من أجل أن يخفف عن نفسه العقوبة، وهنا لا ندري لماذا يعود منتظري من جديد للدفاع عن مهدي الهاشمي؟!!.

وبعد بث المقابلة كتب الشيخ المنتظري رسالة إلى الإمام هذا نصها:

« مع السلام والشكر لمواقفكم المدبرة وتعاملكم الحازم مع القضايا المنحرفة. يرجى أن تأمروا بمتابعة جرائم السيد مهدي الهاشمي والأشخاص المرتبطين به والاتهامات الموجهة إليهم من دون غض النظر، وبدقة كاملة، وطبقاً لموازين العدل الإسلامي ولو بلغ ما بلغ، وألا يمنع ارتباطه السببي أو ارتباط الآخرين معي أو أي شخص أو مراعاة حرمة هذا وذاك من التحقيق والمتابعة؛ لأن حفظ حرمة الإسلام ودرء الانحرافات عن الإسلام الحبيب والثورة المقدسة والعلماء مقدمة على كل النواحي.

حسين علي المنتظري ٢٤شهر آذر ١٣٦٥هـ.ش. »

وهذه الرسالة تدلل على أن الأمور فعلاً تتجه نحو الانفراج، ولكن المشكلة في الأساس لم تكن في إمكانية إثبات التهمة على مهدي الهاشمي، أو عدمها، وإنما تكمن في أن الشيخ منتظري لم يكن مقتنعاً في الأساس بتجريم مهدي الهاشمي، بالرغم من المنشورات التي يصدرها ومجموعته في الإساءة إلى الإمام والمسؤولين بأسماء مستعارة واعترافه بكل ذلك، ولذلك فإنه ما دام هذا التيار يتحرك بحماية الشيخ المنتظري فإن المشكلة لن تحل أبدا.

وخلاصة الأمر: سيجد من يقرأ مذكرات الشيخ المنتظري والمذكرات السياسية لمحمدي ري شهري ملاحظات أربع أظنها ستفيده في فهم الحالة جيداً على النحو الآتي:

الأولى: تجاهل الشيخ المنتظري لرسائل الإمام والجهود التي بذلها لمعالجة المشكلة بطريقة صحيحة وموافِقَةً لموازين العدل والشرع الإسلامي وإلى ما تفيض به من الحب والشفقة له وعليه.

الثانية: تجاهله لرسائل الشيخ الري شهري وما تحفل به من حقائق واحترام له.

الثالثة: تجاهل الجرائم التي اعترف بها مهدي الهاشمي، واعتماده على نفس المتهم في نفي التهمة عن نفسه!

الرابعة: بروز الطابع الرسمي ومنطق الدولة في تعاطي الإمام الخميني والشيخ الري شهري، وبروز الطابع الشخصي والحزبي في تعاطي الشيخ المنتظري مع قضية مهدي الهاشمي، وقراءته لتاريخه.

وبعد أن أصبح دفاع الشيخ المنتظري عن مهدي الهاشمي، وهو بتلك الخلفية، ودخوله في خصومة غير منطقية مع الولي الفقيه (الإمام الخميني) لأجله، ليضحى بتاريخه وارتباطه بالإمام والثورة من أجل مهدي الهاشمي أرسل الإمام الخميني رسالة إلى الشيخ منتظري عزله فيها عن منصب خليفة القائد، وأبدى ملاحظاته وتوصياته له فيها، ورد منتظري عليها وإعلانه عن التزامه بما ورد في رسالة الإمام ﷺ.

وكان أهم ما جاء في رسالة الإمام إلى منتظري:

« **كما كتبتم إن قيادة نظام الجمهورية الإسلامية هو أمر صعب ومسؤولية ثقيلة وخطيرة وتحمُّلها لا تسعها طاقتكم، ولهذا كنتُ أنا وأنتم معارضين لهذا الانتخاب منذ البداية، وكنا نفكر مثل بعضنا في هذا المجال. ولكن الخبراء كانوا قد توصلوا إلى هذه النتيجة، ولم أرغب في أن أتدخل في حدودهم القانونية. وبعد القبول بإعلانكم بعدم استعدادكم لمنصب خليفة القائد، أشكركم من الصميم.**

إن الجميع يعرف أنكم كنتم حصيلة عمري، وأنا أُحبكم حباً شديداً. ومن أجل أن لا تتكرر أخطاء الماضي أنصحكم أن تطهروا بيتكم من الأشخاص غير الصالحين، وأن تمنعوا مجي المعارضين للنظام الذين يعرِّفون أنفسهم بأنهم محبو الإسلام والجمهورية الإسلامية »[1].

ما بعد العزل:

إلا إنه لم يلتزم الصمت والهدوء بعد عزله، فكان لأكثر من مرة مصدراً لإثارة القلق والاضطرابات، وأكثرها غوغائية ما حدث آواخر١٩٩٧م رجب ١٤١٨هـ، إلا إن الشعب ونُخَبه الملتزمين واجهته بما يتناسب وتلك التصرفات غير المسؤولة، والتي تكشف في نفسها واقعية نظرة الإمام في خطوة العزل والإقالة.

ومن بين النخب المحترمة التي تصدت للدفاع عن الثورة والقيادة كريمة الإمام الخميني تتُّنُ السيدة زهراء مصطفوي، حيث أصدرت بياناً جاء في بعضه: « **لازالت زفرات والدنا الشيخ الكبير من خيانة أصدقائه عالقة في أذهاننا حتّى اليوم. ولم ننسَ حتّى الآن التأثيرات المروّعة للأقاويل غير الحكيمة التي صرّحوا بها ضد جبهات الحرب. لازلنا نتذكر من هم الأشخاص الذين كان الإمام يتمنّى الموت بسببهم.**

---

(١) المذكرات السياسية ٣٥٥.

إنّ السذاجة لا هي سنّ منخور فتقلعه، ولا هي مرض فتداويه، ولا هي ذنب فتعاقب عليه، ولا هي جهل فيُقضى عليه بثمان سنوات من تدريس البحث الخارج بعد رحيل الإمام »
ملف (منتظري من.. وإلى؟).

قبل حوالي شهر من عزل الشيخ المنتظري من منصب نائب القائد على يد الإمام الراحل تتئ بعث حجج الإسلام والمسلمين مهدي الكروبي، وإمام جماراني، وحميد روحاني رسالة انتقاد إلى الشيخ المنتظري جاء في بعضها:

« **لقد كان تصرف وموقف جنابكم من قضية مهدي الهاشمي مثاراً لدهشة وحيرة أكثر أصدقائكم المخلصين ومحبيكم الذين اطلعوا على مواقفكم تلك... ولازالت تلك الحيرة ماثلة حتى اليوم.**

وعلى الرغم من التحذيرات- من مهدي الهاشمي- والنصائح التي كان يبديها سماحة الإمام والمسؤولون والأصدقاء، فقد عيِّن مسؤولاً لحركات التحرر، وأنتم تعلمون كيف أثار الفتنة في أفغانستان وأشعل نيران الصراع والقتال بين الأخوة هناك. وأخيراً أخذ هو وعصابته بالدماء التي أراقوها ظلماً فأصدر مسؤولو النظام في الجمهورية الإسلامية حكماً بإلقاء القبض عليه واعتقل واعترف بجرائمه ونال جزاءه العادل.

وفي تلك الأثناء كان المؤمل من جنابكم- بعد الاطلاع على جرائمه وقرصنته وعشرات الجرائم الأخرى التي يحملها ملفّه وأنتم على معرفة تامة بها- أن تعلنوا براءتكم منه وتطلبوا من المسؤولين معاقبته بأسرع ما يمكن، بل وكان عليكم أن تستفيقوا وتبدوا قلقكم من وجود مثل هذا المجرم السفاك في بيتكم، وتبادروا إلى تطهير بيتكم من العناصر المنحرفة والمرتبطة بعصابة الهاشمي، وتعبروا عن امتنانكم للجهات المسؤولة التي سعت لاجتثاث عنصر الفساد هذا.

ولكن من المؤسف أنكم لم تفعلوا ذلك، بل وكنتم تسعون حتى آخر يوم من حياته لاستنقاذه من عقابه القانوني! فهل يمكن اعتبار موقفكم هذا مطابقاً للمعايير القانونية؟.

أنتم كثيراً ما تتطرقون في أحاديثكم ومواقفكم إلى ضرورة التمسك بالقانون وعدم تخطيه، والتحرك في ضوئه. إلا إن التساؤل الذي يتبادر إلى أذهاننا هو هل إن اتّباع القانون مفروض على الآخرين، أي أن مسؤولي نظام الجمهورية الإسلامية والشعب الإيراني المنجب للشهداء هم الذين يجب عليهم الالتزام بالقانون فقط، دون المحيطين بكم، فهم أحرار من كل قانون؟!.

حقاً كيف يمكن لمن يقع تحت تأثير حاشيته بهذه السهولة ويتجاهل القانون، ويتغاضى عما يقومون به من جرائم

قتلٍ وخرقٍ للقانون، أن يدافع عن القانون، ويسعى إلى سيادة القانون ؟ » ملف(منتظري من.وإلى ؟).

الإمام الخامنئي القائد البصير

تظهر في واقعنا الحياتي بعض الأسماء الكبيرة أو هكذا تبدوا، بل تكاد تضاهي بمكانتها مكانة المعصوم عليه السلام، لكنها في واقعها الفعلي ليس لها من نصيب ذلك الظاهر إلا مفردات الثناء، فإذا ذلك المقدس ما هو إلا شخص يُستفز ويستدرج، ويؤتى الدين من جهته من حيث لا يشعر، ويجتهد ألا يكون كذلك، ولكن لا محيص له من الوقوع.

وبالرغم من ذلك تبقى تلك العبارات كما هي، بل نجدها تتضخم أكثر فأكثر مع مرور الوقت، ولا علاقة لها بالواقع بقدر علاقتها بردة الفعل تجاه بروز الشخصيات الأخرى ومحاولة إبراز المعني في الساحة وتأخر الآخرين عنه.

وللمناسبة قد يكون القائد أو المدير أو الرئيس يملك ثقافة وقدرة على صياغة خطاب يتناسب وفهمه واستجابته للواقع إلا إن الثغرات التي لم يلتفت إليها تصطدم بالخطوط العريضة للمؤسسة التي ينشط فيها، وحقيقة ما عليه الواقع من حال.

ولنأخذ على سبيل المثال الشيخ المنتظري- الذي مر الحديث عنه- ، فإنه يملك العبارة التي يريد أن يصف بها الواقع، ويملك القدرة على صياغة خطابه بما يشاء.. ولكن عندما يتعامل مع قضايا أمن الدولة والنظام والثورة بمنطقٍ المنتسب لتيارٍ أو حزبٍ سياسيٍ في الساحة السياسية الإيرانية، وبطريقة انفعالية ومتزمتة، وبمعلومات كثير منها افتراضية تفتقر إلى الدليل والمنطق والواقعية، وأخرى يُعمل على تجييرها لمصالح سياسية، أو يُعمل على العبث ببعض حلقاتها، ومن علامات العجب في هذا الملف تعاطيه المثير مع ملف مهدي الهاشمي يوم برر سرقة الهاشمي لوثائق خاصة من مجلس الوزراء آنذاك بحجة الاطلاع على طبيعة عمل المجلس إذا ما عزم على الترشح لرئاسة الجمهورية أو رئاسة الوزراء!!! ولم يسأل نفسه: هل هذا عمل قانونيّ؟! وهو لطالما طالب القادة والمسؤولين الالتزام به، كما ذكّره بذلك الحجج (مهدي كروبي وإمام جمراني، وحميد روحاني) في رسالة بعثوها إليه، وقد عرضنا بعضها.

وهل سأل نفسه: هل عندما يريد أي شخصٍ أن يترشح لرئاسة الجمهورية يقوم بسرقة الوثائق ليتعرف على عمل الرئيس والرئاسة؟! فكيف له أن يطالب بتطبيق القانون من خلال التوسل بطرق غير قانونية؟!.

من هنا لا يمكن أن تكون الحصيلة الفقهية والثقافية والفكرية وحتى الكارزمية التاريخية قادرة على تلبية حاجة القيادة إلى ملكة الإدارة والتدبير، وكما ورد أن (آلة الرياسة سعة الصدر)، وهي ملكة لا تؤتى بالدراسة والتعلم.

في التاريخ الإسلامي نجد الكثير من الصحابة والتابعين قد أتوا للإمام علي عليه السلام يقترحون عليه أن يترك معاوية أميراً على الشام، حتى إذا استقر به الحال عزله، ولكنهم لم يلتفتوا إلى أن هذا المنطق مخالفاً لمنطق الحق والقرآن؟!..

الإمام علي عليه السلام لا تعنيه تلك الآراء بقدر ما يعنيه إن كان ذلك الموقف قرآنياً أم لا؟ وإلا لانتفى أن يكون مصداقاً لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: « **علي مع القرآن والقرآن مع علي** »، فهو بسجيته وهي عين عصمته لا يستطيع إلا أن يكون قرآنياً..

من تاريخنا المعاصر: كان الكثير من العقلاء والمفكرين يميلون إلى الاستجابة للحلول الوسط التي كان يطرحها شاهبور بختيار، والحديث عن الانتخابات وما شابه، إلا إن الإمام الخميني لا ينطلق في فهمه من خلال التصريحات أو بعض المواقف المليئة بالضباب، وإنما ينطلق في فهمه من أساسين:

الأول: إن بختيار لا يمثل الشرع ولا الشعب، وإنما يمثل

مجموعة من الناس ترى لنفسها الحق في الحكم، وكأن الله قد أعطاها ذلك أو نص عليها النبي ﷺ، فهو إذن لا يقبل بالمساومة لأنه يريد حكماً إسلامياً وليس خليطاً ما بين الكفر والإيمان.

الثاني: إن الطرف الآخر، ومن تاريخه ليس له مصداقية ولا أخلاقيات العمل السياسي، ولا هو كيان مستقل ذا قيمةٍ وأخلاقٍ يمكن أن يتم التفاوض معه من خلالها، وإنما هو نظامٌ عميل يديره ويوجهه أسياده في واشنطن وتل أبيب، ولذلك فعودته عن أي تعهد حال استقرار الأوضاع ليس احتمالاً راجحاً، وإنما هو يقين في عودته، فهذه نتيجة يحكيها تاريخهم وواقعهم ومنطقهم وأخلاقياتهم.

وبالفعل استطاع الإمام أن يقود الثورة للنصر، بالرغم من أن بقايا الشاه والملكية لم تبالِ بإبادة الشعب الثائر إلى آخر رمق عاشته بالطائرات والدبابات والرشاشات في الشوارع والاغتيالات قبل انتصار الثورة وبعده.

ونماذج الحديث عن بصيرة الإمام الخميني ورتابة وعي معارضيه كثيرة، ولكني أتصور أن الفكرة اتضحت في أن الأسماء الكبيرة ليست شرطاً في أن تكون هي المقاس المناسب للعمل القيادي وإنما قد تكون كبيرة في مسرح الصياغات النظرية للخطابات الثقافية والسياسية، إلا إنها

تتضاءل إلى الحد الذي تختفي فيه في مسرح الفاعلية والممارسة العملية لتلك الصياغات.

ولنعرض الآن قراءتنا لبصيرة الإمام القائد الخامنئي من واقع قيادته طيلة أكثر من تسعة عشر عاماً، ومن خلال وقائع ملموسة على الأرض، وقد قسمتها إلى أربعة مراحل:

الأولى: مرحلة ما بعد الرحيل والمرحلة الانتقالية.

الثانية: مرحلة حرب الخليج الثانية.

الثالثة: مرحلة أحداث انتخابات الرئاسة السابعة لعام ١٩٩٧م، وإرهاصاتها ومعطياتها.

الرابعة: بناء إيران بلداً قوياً يعتمد على العلم والتكنولوجيا في شتى المجالات الحيوية التي تحاكي مفهوم التطور والتقدم العصريين.

<u>المرحلة الأولى:</u>

مرحلة ما بعد الرحيل والمرحلة الانتقالية:

إن أصعب ما تواجهه الأنظمة الفتية هي المرحلة الانتقالية لما بعد المؤسس، حيث يشهد التاريخ أن الثورات بعد المؤسس كثيراً ما تتعرض للإجهاض، أو الضياع أو الذوبان في الرشى والضغوط والامتيازات الضاغطة، إما من خلال تغيير

جوهرها، مع بقاء ظاهرها على حاله لممارسة الخداع أو لابتزاز المعارضين لها أو تلك بقايا لم يأتِ أوان تصفيتها، وحينذاك لن يبقى منها سوى العناوين التي يدَّعى ارتباطها بقيم المؤسس.

وعند الحديث عن إيران الإسلامية بعد الإمام الخميني ﷺ، فإنه لا بد من أن ينطلق من ضوابط الواقع والثقافة التي رعته في المرحلة الانتقالية.

إلا أن الأمور لا تضبط ذاتها بذاتها، وإنما هي تتضبط من خلال القيادة الحكيمة التي تتعامل مع المستجدات بروح منفتحة عليها، ليتعاطى معها بعقل ناضجٍ وفقهٍ متحركٍ ونفَسٍ يتناسب وحجم المستجد.

وهكذا كان الأمر في المرحلة الانتقالية تلك التي واكبت وأعقبت رحيل الإمام الخميني ﷺ، وهو أعظم شخصية دينية وشعبية وسياسية عرفها المسلمون منذ قرون.

ولا يمكن تجاهل حقيقة أن تلك المرحلة من أحلك اللحظات حرجاً تمر بها الثورة الإسلامية، وهي التي عاشها ملايين الشعب الإيراني في لججٍ من الحزن والذهول، حيث تُمثل الفوضى التي لا يقوى أي قانون أو شرطة شغب أو حتى فتاوى على ضبطها وفق القانون الذي كان يعيش مرحلة ما بعد المؤسس.

فيما الفوضى من ذلك النوع، وفي تلك الأجواء ستكون هي اللحظة المناسبة للمتربصين أن يَنْفُذُوا إلى أهم مؤسسات النظام والثورة والقيام باغتيالات وأعمال تخريبية قاصمة للظهر، مما يعرض المنظومة السياسية ومشروعها للخطر، إلا إن الله سبحانه وتعالى وبفضل ما منَّ به على هذه الثورة المباركة من رجالٍ مؤمنين قد هداهم بهديٍ وتوفيقٍ منه إلى انتخاب قيادة واعية ورزينة وناضجة، وبفضل التزام تلك الثلة المؤمنة (رؤوس النظام) بما أفضت به نتيجة انتخاب مجلس الخبراء الذي تمكن بوقت قياسي جداً وبتوفيق إلهي ملفتٍ إلى انتخاب الإمام الخامنئي (حفظه الله) تجاوزت خطورة تلك اللحظات- التي تعد بذاتها الأعتى خطراً- بأمانٍ واستقرارعجيبٍ، بالرغم من أن المرحلة الانتقالية لا تتحصر في الأيام الأولى لوفاة الإمام الخميني تتَشُّ، وإنما كل المدة التي احتاجها النظام لكي يتجاوز خطورة إرهاصات ما بعد الرحيل.

إذ كان اختيار مجلس الخبراء للإمام الخامنئي خطوة جريئة إلا إنها ليست بلاحظ مقام الإمام الراحل، وإنما بلاحظ واقع الدستور المطروح للتعديل، وهذا ما يفرض الخشية في أن لا يتمكن القائد الجديد من ملء موقع الإمام الراحل تتَشُّ في موقع القيادة بالحد الأدنى.

بعد مضي ما يقارب الشهرين من عملية الانتخاب اجتمع

مجلس الخبراء مرة أخرى وصادق على انتخابه الأول، ثم بعد انتخابات مجلس الخبراء للدورة الثانية والتي أعقبت انتخاب القائد بمدة قصيرة جداً لا تتجاوز نصف العام صادق المجلس الجديد على ما صادق عليه المجلس السابق.

وهكذا الحال بعد انتخابات رئاسة الجمهورية الخامسة وفوز الشيخ الهاشمي الرفسنجاني واستقرار الوضع السياسي والاجتماعي ظهر للعالم كله العقلية الناضجة والخطاب الملتزم والرزين والمواقف المتناسبة وحجم الوقائع، وإن تظاهروا بخلاف ذلك في اتهام النظام الإسلامي بالرجعية والتخلف والإرهاب والدكتاتورية والاستبداد، فهم ما فعلوا ذلك إلا استجابة لمشروع استئصال النظام الإسلامي والثورة الإسلامية، وإلا فإن النظام الذي يسمونه اليوم ديمقراطياً ويمارس الديمقراطية الحقيقية هي نفسها الديمقراطية التي كانت تمارس في تلك الفترة التي كانوا يسمونها فترة استبدادية، والنظام البعثي العراقي الأكثر استبداداً في تاريخ النظم السياسية تحالفوا يوماً معه وأغدقوا عليه ما لا يحصى من أسلحة الدمار الشامل والمحرمة دولياً للقضاء على النظام الإسلامي.

ولقد بلغ تحالفهم معه حد التدخل المباشر في الحرب ضد الجمهورية الإسلامية، وإلى حد أن يقوم بمجازر وحشية ضد

الشعب العراقي في شمال العراق وجنوبه.

وبرغم من شراسة العداوة الأمريكية والقوانين العدوانية والمجحفة المتكاثرة تكاثر الجراد في معاقبة إيران، إلا إن القيادة كانت تسير بخطىً ثابتةً وراشدة وموفقة، ولم تستطع كل أحابيلهم أن تفرض إرادتهم عليها.

المرحلة الثانية:

حكم الإعدام بحق سلمان رشدي وحرب الخليج الثانية:

وهي تدخل في تلك اللحظات الحرجة التي واجهتها القيادة الجديدة بعد رحيل الإمام الخميني، حيث مشروع الحرب الجديدة على الثورة والإسلام من خلال دعم الروائي التجديفي سلمان رشدي ومناصريه، ومقاطعة إيران بالجملة، ومطالبتها بإلغاء حكم الإعدام بحق عميلهم رشدي.

قيادة الثورة والدولة استطاعتا أن تخرج من مشروع حشر الجمهورية الإسلامية في الزاوية الحرجة، والخروج من عنق الزجاجة (كما يقال)، وبالتالي استئصالها، خاصة وهي الآن في أجواء غياب القوة الكارزمية الهائلة لها والمتمثل في حضور الإمام الخميني ﷺ، وردتا كيد الغرب في نحورهم، ولم يستطع أولئك الغارقون في أوهام انحراف الثورة أو سهولة وصولهم إلى أهدافهم- لسذاجةٍ يأملونها أن تكون في

القيادة- فعل أي شيء سوى التراجع ومواصلة دس الرأس في التراب، والتوسل بأي وسيلة يمكن أن تكون مجدية للعودة من جديد لممارسة الضغط، والوصول إلى النتائج المنشودة، إلا إنهم بلطف الله فشلوا، ولم يصلوا إلى ما كانوا يصبون إليه.

أما غزو الكويت من قبل النظام العفلقي في العراق بقيادة صدام حسين، وما رافقه من حيرة وتفرق للمسلمين والعرب والدول الإسلامية والعربية، والتراشق الإعلامي بالاتهام بالعمالة والشعارات التي تضرب بعضها باسم قضايا الأمة، فواحد يقول: غزو الكويت أعطى لإسرائيل فرصة ما كانت تحلم بها في تسويق مشروع مصالحتها مع الدول العربية على الطريقة الإسرائيلية والأمريكية، وآخر يقول: إن المستنجدين بأمريكا إنما هم عملاء لأمريكا، وهو استغاثة بالكافر على المسلم، وما إلى ذلك.

بالطبع لا يخلو كل كلام للطرفين من حق في بعضه، إلا إن الطرفين لم يتمكنا من تقديم أي حقٍ يركن إليه القلب وتطمئن إليه نفس الإنسان صاحب الفطرة السليمة، ولذلك لم يقدم أي من الطرفين حقاً في مفاد شعاراتهما، وإن كان بعض من حقٍ هنا وبعض من حقٍ هناك، فيما الباطل الذي غرق فيه الفريقان أوحى بأن خطابيهما الذي ظهر فيهما حقاً في بعض مفرداتهما هو ما يدفع إعلام هذا إلى شتم ذاك وتدفع إعلام

ذاك لشتم هذا، وهكذا.

هذه العناوين استفزت الشعوب الإسلامية وقسَّمتها كقطع الشطرنج، تحركها تلك الشعارات لتكون في الموقع الذي يريده اللاعبون الكبار، فيما بعض التيارات السياسية في إيران لم تكن في منئً عن تلك الأجواء، إلا إنها لم تمارس نشاطاً عملياً للتعبير عن موقفها، سوى بعض التيارات الغاضبة من وجود القوات الأجنبية في الخليج، فأظهرت بعض التصرفات غير المدروسة، وذلك عندما قامت بتحريك مسيرات شعبية تطالب بالمشاركة الفعلية مع العراق في حربه ضد قوات التحالف المناهض لغزو صدام للكويت، مما أثار حفيظة رئيس الجمهورية الإسلامية آنذاك (الشيخ الهاشمي الرفسنجاني)، الذي هدد بالاستقالة إذا ما زج أولئك الغاضبون إيران في تلك الحرب الخاسرة وغير المشروعة، يعيش الباطل كلا فريقيها.

من جانب آخر تعامل الإمام الخامنئي مع تلك الأحداث الداخلية والخارجية بمنتهى الحكمة، مما فوت الفرصة، والتي تستهدف من تواجدها القضاء على خصومها(العراق وإيران)، من خلال استفزاز مشاعر الناس تجاه الاستعمار.

الموقف الإيراني الذي مثله القائد الخامنئي وتبعه في ذلك الشيخ الرفسنجاني وتبعته مراكز القوى ومؤسسات النظام

هو رفض احتلال الكويت ورفض أن يكون إجلاء القوات العراقية من الكويت باستدعاء القوات الأجنبية إلى الخليج، ودعت إلى تشكيل جيش إسلامي لتحرير الكويت، وبعد أن رفضت الجهات المعنية ذلك العرض اتخذت إيران جانب الحياد، ولم يجد أحدٌ مأخذاً عليها يمكن أن تستهجن به، مما أوجد حالة ارتياح لدى دول الخليج التي كانت من قبل في ريبة من إيران الإسلامية وقراءتها للواقع والمستجد.

وقد استفادت إيران من تلك المواقف الإسلامية الأصيلة، حيث حازت على ما كانت تناضل من أجله طيلة ثمان سنوات في الحرب المفروضة عليها من قبل الاستكبار الذي مثله النظام البعثي العراقي، وذلك عندما اعترف صدام بمشروعية مطالب إيران لإيقاف الحرب، وأنه هو الذي ابتدأ بالحرب ضد النظام الإسلامي، وعلى إثر ذلك عاد عشرات الآلاف من الأسرى الإيرانيين إلى أهاليهم، وقد اعترفت الأمم المتحدة بمظلومية إيران في الحرب، وأن النظام العراقي هو البادئ بالحرب، والكثير من ذلك، مما جعل الكثيرين ممن كان ظهيراً مستميتاً في الدفاع عن صدام في حربه الظالمة يظهر الندامة لمواقفه الظالمة ضد إيران، ويذهب إلى إيران للاعتذار الرسمي منها.

كل ذلك أعطى صورة رائعة عن القيادة الحكيمة

للإمام الخامنئي، وخسرت أمريكا ومن يلف لفها الرهان في زج إيران في متاهات التآمر الغربي الذي وقع فيه أعتى الأنظمة ادعاءً بالاستقلالية والوعي.

المرحلة الثالثة:

أحداث انتخابات ١٩٩٧م لرئاسة الجمهورية: وإرهاصاتها ومعطاياتها:

حملت تلك الحقبة في طياتها الكثير من العناوين المثيرة التي حركت المياه الراكدة في نشاط التيارات السياسية في داخل إيران، ومتابعة المعنيين في الخارج من دول وتنظيمات وتجمعات وقيادات سياسية بما يحدث هناك.

بالطبع ليس أي تحريك ممدوح، ولكن ما حدث ليس في كله سلبياً، ولا في كله إيجابياً، ولكن حالة الصدام والتنافر والتكاذب اللا مدروس أو مضبوط في دائرة العمل السياسي الذي يقبله النظام الإسلامي وهويته هو الذي أبرز تلك المرحلة كواحدة من أخطر الملفات التي مر بها النظام الإسلامي، لتكون هذه المرحلة مخيفة في ذاتها.

فالحرية السياسية والثقافية وحق المرأة في المشاركة السياسية كالرجل، وموقع المرأة في مؤسسات النظام، وحق التيارات المعارضة في ممارسة العمل السياسي الملتزم،

والعلاقات الخارجية المنفتحة، وبالذات مع الولايات المتحدة الأمريكية وكسر الجمود في العلاقات معها ومحاولة إزالة العناوين المريبة والمثيرة للجدل، والتي تحكم تلك العلاقات بتلك الطبيعة، وهي انعدام الثقة وتجاوز الماضي ومراراته أربكت الساحة لعدم وضوح المساحة النظرية والعملية المعطاة لتلك الشعارات، لتنشط بما يخدم القراءة الحزبية أو المشروع الذي يخدم أولئك المتسربين ومشروعهم.

بالتأكيد لا يعني الولايات المتحدة الحرية السياسية والاجتماعية والثقافية أبداً إذا لم تتمكن من الاستفادة منها، وتجييرها لصالح الضغط على النظام وكسر الجمود في العلاقات بالطريقة التي تريدها هي.

ومن هنا حاولت الإعلان رسمياً عن مؤازرة طرف ضد آخر، وتصنيفه كما يحلو لها، والعنف في تصنيف خصومه، مما أوقع الكثير في حبائل تلك المفردات والآثار المترتبة عليها.

وما يحكم الولايات المتحدة الأمريكية هو أمران:

الأول: هيمنتها على العالم عسكرياً واقتصادياً وثقافياً، وهذا ما مارسته عملياً وأعلنت عنه رسمياً، وليس هناك حدوداً أو التزاماً تقف عنده أمريكا أو تلتزم به.

الثاني: دعم الكيان الصهيوني رسمياً رغم الممارسات

النازية التي يمارسها يومياً بحق الفلسطينيين.

وبالتالي فإن نجاح خطاب المصالحة الإيراني الجديد مرهون بقبول إيران لذانك الأمرين أو استيعاب ذلك والسكوت على ما يترتب عليه من آثار.

هذه الحالة أوجدت انقساماً حاداً في الحياة السياسية الإيرانية، وكادت أن تدخل في واقع الحياة اليومية للمواطن الإيراني، هذا إذا لم نقل فعلاً دخلت في كل تفاصيل حياته.

وهذا معنى الاستفادة من تلك العناوين واللعب بها وعليها، حيث انساق كثيرون وراء تلك العناوين من خلال الوقوع في الصدام دفاعاً عنها أو هجوماً عليها.

وكما يقول أحد المحللين السياسيين أنه بسبب التسامح أو التغاضي في تعريف المصطلحات السياسية والاجتماعية التي تحكم الحياة الحزبية ساهمت بشكل ملحوظ في دخول عناصر معارضة لا تؤمن بولاية الفقيه ولا النظام الإسلامي في الحياة السياسية لحساب أحد أطراف الترويكا الحزبية الإيرانية الرسمية، وترتيب أوراقها على أساس انتمائها إلى أحد التيارات السياسية الناشطة والمؤثرة في الحياة الحزبية الإيرانية.

ومن غير مواربة دخلت بطريقة أو أخرى تحت شعار دعم الرئيس وأفكاره وبرنامجه الإصلاحي وإن اختلفت معه.

هذا التغاضي غير المدروس ولّد حالة رعب في الحياة السياسية الإيرانية، وأنتج مفردات غير مألوفة في الواقع الإيراني كالطغيان، وطالبان والاستبداد والظلامية وما شابه، وكانت أساليب الفرز قاسية جداً، كأن يصنف مراجع الدين العظام تحت عناوين سياسية حزبية ليسهل عزلهم، ومن ثم ضربهم.

ولم يتوقف الأمر عند ضرب المرجعية الدينية بعد تصنيفها حزبياً بالرغم من أن مواقفها منطلقة من وعيها وإحساسها بالمسؤولية الشرعية وترتيب ذلك على مواقفها، وإنما أيضاً تعدت إلى المجاهرة بضرب بعض العقائد الإسلامية وأسس النظام الإسلامي باسم التجديد ومواكبة العصر، وتجاوز ذلك إلى ضرب مؤسسات النظام بعد تصنيفها لحساب تيارات ظلامية أو متميعة، وما إلى ذلك.

تلك الحالة المرعبة وصفها سماحة الشيخ الهاشمي الرفسنجاني بأنها أشد خطراً من السنتين اللتين تلتا انتصار الثورة الإسلامية.

وقد استطاع الإمام القائد الخامنئي(دام ظله) من قيادة السفينة بثبات ويقين من خلال قراءته للواقع بوعيه ونضجه وبصيرته الملفتة، والذي شهد له بذلك ذوي البصيرة، مما جعل الكثير من أولئك الذين كانوا يراهنون على اختراقهم حرف

مسيرة الثورة يعلنون عن يأسهم من الوصول إلى ما كانوا يصبُون إليه ما دام الأمر كذلك، والأشد من ذلك أنهم لم يستطيعوا توقيت أو رسم مواقفهم، وردات الفعل تجاه الأحداث لتجييرها لصالحهم، وبالتالي ظلت كثيراً من مراهنات أولئك المتسربين داخل النظام الإسلامي تراوح مكانها، ويتقدم القائد في احتضان الجميع تحت مظلة النظام والثورة، بل إنه برشده ذاك أظهر صعوبة اللعب بالأوراق التي يحسبونها أنها بأيديهم، أما أولئك المخدوعون بهم، فهم إما تنبهوا لهم بفضل قدرة القائد في فضح أولئك المتسربين وفضح حقيقة انتمائهم، وإما اعتزلهم الناس لوقوعهم في تلك الحبائل، رغم مكانتهم وتاريخهم المليء بالمكارم.

حفاوة البعض بهم لا يعني أنهم على جادة الصراط المستقيم، وإنما ليقرأ المنصف من حولهم، وسيجد أنهم مجموعة من المعارضين للنظام الإسلام أو لولاية الفقيه، أو لشخص الإمام القائد، مما يعني أنهم اتفقوا على المعارضة في هذه الآونة، فيما هم قبل ذلك خصو، لا تخفى خصومتهم على أحد.

المرحلة الرابعة:

وهذه المرحلة لم تبدأ بتاريخ، أو أنها أعقبت مرحلة معينة، وإنما منطق الاستقلال والاكتفاء الذاتي الذي طرحه

الإمام الخميني هو مفتاح هذه المرحلة.

وهذا يعني أنها بدأت منذ طرح هذا الشعار، إلا أن الإمكانيات في بداية طرحه ليست بحجم الطموحات الكبيرة التي يحتضنها هذا الشعار، وبالتالي كانت البدايات متواضعة، وغير كافية.

إلا أن صمود النظام الإسلامي أمام تحديات وجوده أعطاه الفرصة الكافية إلى تعميق ذلك الاعتقاد، من خلال التزام قياداته مبدأ الاستقلال والاكتفاء الذاتي.

مرحلة الدفاع المقدس ومرحلة الوجود المبارك للإمام الخميني ﵀ لم تتح للنظام الإسلامي والثورة بإبراز هذه المرحلة، وبالتالي فإنها برزت بعد رحيل الإمام الخميني وقد توقفت الحرب، وأصبح مشروع بناء البنى التحتية استراتيجية القيادات، وعلى رأسها الإمام الخامنئي.

هنا شدد الإمام الخامنئي على بناء إيران دولة علمية تأخذ بأسباب التطور العلمي ومواكبة حاجاتها العصرية، مما زاد الضغوط عليها إلى الحد الذي لا تستطيع أنظمة فتية أن تتقدم وتواصل مسيرتها في ظلها.

إلا أن النظام الإسلامي ومن خلال إشراف الإمام الخامنئي على سير هذه المرحلة أعطى لحراكها تسريعاً

ملفتاً، إلى الحد الذي مكنّها أن تكون في مصاف الدول الصناعية الكبرى في مجالات عدة بالرغم من الحصار والعقوبات المستمرة بحقها.

حيث استطاعت أن تتحرك نحو الاكتفاء الذاتي في كل الاتجاهات، وفي أزمنة قياسية فقي ظل ما تعانيه من حصار وعقوبات ومعوقات كبيرة، لتبلغه في مواقع عدة، لتصل إلى حد عدم قدرة العقوبات من فرض تأثيراتها على النظام وسياساته باعتراف خبراء الدول التي تتبنى مشروع المقاطعة.

فمن صناعة الطائرات المقاتلة إلى طائرة الركاب إلى منظومة الصواريخ بعيدة المدى إلى الدبابات إلى الزوارق الطائرة إلى الأسلحة الخفيفة والمتوسطة ذات الفاعلية المؤثرة في إدارة معاركها مع الدول التي تستهدفها.

ليتجاوزوا بذلك إلى التقنية النووية إلى الفضاء إلى الاستنساخ إلى صناعة الأدوية والعلاجات المستعصية على أكثر من صعيد، إلى صناعة الأجهزة الألكترونية وآخرها ما أسموه بالجوال الإسلامي المتطور (Taha).

هذه المرحلة لا يمكن استيعابها ضمن عنوانٍ صغير هنا، وإنما أردنا أن نشير إليها باعتبارها مرحلة مؤثرة، جعلت الأيدي المستهدفة لها تكتفي بالتنديد ساعة وبإعلان العقوبات

ساعة أخرى، وبتحشيد دول العالم ساعة، ناهيك عن ممارسة الضغوط للمقاطعة والحرب الإعلامية.

ففي الوقت الذي يتحدى قادة النظام الإسلامي كل مستهدفيها لا نجد أحداً يجرؤ على الإقدام بعمل ما، وإنما حصر ذلك الاستهداف في حدود الخطاب والتعبئة.

وهذه المرحلة ليست بتلك السهولة الوصول إليها، وقد وقفت عندها دول صناعية عظمى، عندما وجدت أن استقلالها يقضي على طموحها أن تكون دولاً صناعية، فتنازلت عن استقلالها، وسعت إلى تلبية ذلك الطموح وفق إرادة الأقوى، ليفرض عليها فيما بعد ألا تستطيع محاكمة أمريكي يعتدي على فتاة في اليابان أو كوريا الجنوبية.

تلك الأحداث وتلك الإنجازات لم تكن هي وحدها الذي حدثت، وما تم إنجازه الذي أثبت بصيرة ووعي الإمام الخامنئي، وإنما ما كان بينها من أحداث وإنجازات هي مما تنوء بحملها أولوا العصبة من القوة والفطنة والذكاء.

كل تلك التحديات التي اختزلتها في أربعة عناوين لم تستطع أن تمس قيم الثورة ولا مبادئها ولا كيانها في بعض مراحل غلوائها، ولم تفت من عزم ولا بصيرة ولا طول نفس الإمام القائد، فالإمام القائد الخامنئي الكبير كما وصفه أحد المراقبين وهو من العلماء المفكرين الكبار **(أقولها**

بصدق، إنه الرجل الذي لا يكذب أهله)، وهو الذي جعل الثورة ذلك النور الذي يشع على العالم بالبصيرة والرشاد..

الإمام الخامنئي: المفكر والمصلح

قبل الولوج في قراءة الإمام القائد مفكراً ومصلحاً، لا بد من عرضٍ كمقدمة يساعدنا على التوجه نحو قضية العنوان.

هذا العنوان يتكون من مفردتين قد لا تعين إحداهما الأخرى على ملء شاغر يُنتَظَرُ منهما، أو من أحدهما.

فالمفكر هو ذلك العقل النافذ إلى عمق وعي المجتمع الإنساني أو الإسلامي أو لكليهما، المعاصر والتاريخي من خلال مقاربات نصية تستوعب حركته إلى أي اتجاه، سواء كان ذلك تحول أو تطور طبيعي أو دراماتيكي، مع قدرته على الحركة الواعية لمفردات الخطاب الثقافي المعاصر وتوجيه الخطاب إليه، ومواكباً ذلك بالخلق والإبداع.

وللتذكير فإن مفردة (المفكر) قد تكون مرادفة نوعاً ما لمفردة (مثقف) بالمعنى الحديث، وهما مفردتان حديثتان في نشأتهما وفي أدائهما.

ويظل فهم هذا المعنى(المفكر) نسبياً في قراءة هذا

المفكر أو ذاك وفقاً إلى الجهة التي تقرأه، حيث تتزاحم العبارات التبجيلية والتقديسية لبعض الشخصيات لتصنيفها تحت كل عبارة هي في ذاتها مدح لمن ذُكِر بها، ومنها المفكر والمصلح.

ولذلك تجد تنافساً غير طبيعيٍ في هذا المضمار، من أجل الفوز بثقة الناس، ولكن هذه العملية لا تأتي بقيام الناس بتصنيفها، وإنما بحركة المصنف نفسه على مسرح الواقع وقدرته على صنع جيلٍ واعٍ وذكيٍ وحذرٍ ومستجيب أو رافضٍ ليس كردة فعل من قبله، وإنما يتحرك معه بقناعته ولصناعة واقعٍ ينسجم وتطلعاته.

وينحصر أداء المفكر بما هو مفكر في المجال النظري، في خلق الأفكار والرؤى والحلول، ولكن هذا لا يسعف على إعطائه سمة الأستاذية العملية إلا عندما يتحول ذلك الأداء إلى حركة فاعلة على مسرح الواقع؛ لأن ذلك المسرح هو الأقدر على ترجمة حقيقة تلك الرؤى، أما إذا ظل أداءه في المجردات والحديث الصحفي والكتابي، فإنها قد تتلاشى مع الوقت، وإن احتوت في ذاتها قابلية التفعيل، إذ كم من الرؤى ما إذا فعِّلتْ نجدها وقد أوجدت واقعاً هو على النقيض من القراءة النظرية لها.

ولنأتي الآن إلى المصلح، وهو حسب ما أفهمه: ذلك

الفاعل بقوة في صناعة التغيير والتحول الاجتماعي في مجتمعٍ من المجتمعات من خلال مكافحة كل ما هو مرفوض لدى نخبة ذلك المجتمع الواعية، وما هو مفروض عليه بالقوة، وقيادة الحركة الإصلاحية إلى مطمحه ومنشوده.

والمصلح لكي يكون مصلحاً حقيقياً، أو قل رجل المرحلة بحاجة ماسة إلى ذلك العقل النافذ(عقل المفكر)، لكي تكون حركته في الاتجاه الإيجابي لذلك المجتمع، وإلى أن يكون مفوهاً وخبيراً بالواقع الجماهيري الناشط فيه، بمفردات وعيه، في استنهاضه.. في إقناعه في تقنين استجابته.. مفرداته الحركية في السلم بما يفرضه السلم كما أنه حركي في مفردات الحرب بما تفرضه أجواء الحرب، في البناء والإعمار، في الإصلاح الاجتماعي.. والإصلاح السياسي والاقتصادي، وحركي في مفردات الجماهير، وفي مفردات النخبة بشتى أطيافها، على أن تكون حركيته ليس تحولاً في وعيه، وإلا أصبح آلة متحركة من الخارج، وليس فاعلاً في صناعة الواقع وصنع التحولات فيه في الاتجاه السلبي، وما يقضي على مشروعه، وما يفسده أكثر مما يصلحه كما تشير على ذلك بعض الروايات الشريفة « **من عمل من غير علم كان ما يفسده أكثر مما يصلح** »، وهذه الميزات نادراً ما وفق أحدٌ أن تجتمع فيه.

ومن أولئك النوادر الذين وفقوا إلى هذا الوعي والحركة **(مفكراً ومصلحاً)** صاحب دراستنا هذه (الإمام الخامنئي دام ظله الشريف).

قد تكون هذه النسبة مبالغ فيها عند البعض، ولكن إذا عرفنا أن الإمام القائد حركي وفاعل على جميع المستويات التي يتحرك فيها منذ الخامس عشر من خرداد١٣٤١هـ.ش، حزيران عام ١٩٦٣م، وإلى حدٍّ الآن في الاتجاه الإيجابي والبناء، فإن ذلك لن يكون في إطار المبالغات.

قبل انتصار الثورة كان هناك شريحة من المفكرين الذين يحركون الناس نحو قناعات الثورة والإصلاح، أمثال الأستاذ الشهيد مرتضى مطهري والدكتور الشهيد محمد حسين بهشتي والشهيد الدكتور محمد مفتح والدكتور علي شريعتي، والقائد الخامنئي يعتبر أحد تلك الشخصيات اللامعة في تلك الحقبة، وهو حلقة الوصل المعاصرة بينها وبين أجيالنا الجديدة.

بعد انتصار الثورة أيضاً واجه الإمام القائد انفلات بعض المحسوبين على الثورة الراغبين في المساومة أو المصانعة للولايات المتحدة في مدراتها وقبول مقترحاتها أو قل تدخلاتها في الإدارة والإداريين في الثورة، ثم بعد ذلك عُيِّن كما مر إماماً لصلاة الجمعة في طهران، ثم انتخب رئيساً للجمهورية، ثم

قائداً، وما بين هذه المناصب تسلم الكثير من المناصب.

ومن يقرأ فكر الإمام القائد فإنه لن يجد مفارقة فكرية في أدائه عندما كان يعمل تحت نظارة الإمام الخميني قدس سره في تعاطيه مع مفردات تلك الحقبة، والمرحلة الحالية والتي تخضع مفرداتها لصياغته وقراءته ورؤاه في كل الأجواء بكل ألوانها هو، بالرغم من أنه في كلا الحالتين منسجماً انسجاماً تاماً، بل وذائباً في فكر ووعي وثورة الإمام، وأيضاً مع نفسه وقناعاته، كيف ولم يظهر أحدٌ يشكل امتداداً للإمام بحجم ما شكله دام عزه.

وسأتناوله مفكراً بما يفي بالغرض إن شاء الله.

الإمام القائد مفكراً

كما قلنا عن المفكر في خلق الفكر والإبداع فيه، وذلك من خلال اعتماد قراءات جديدة لمألوف اجتماعي أو ثقافي أو اعتقاديٍ أو تقديمه إلى الأمة بما يشدها إليه، أو بإنتاجٍ جديدٍ ينسجم ووعيها وتطلعاتها، ويحركها من خلاله، وهكذا فعل في كثيرٍ من الحقول كدراسته عن الصبر والإمام السجاد والإمام الصادق والولاية، وما شابه، وهي في طبيعتها تحاول إيجاد قناعة من خلال التاريخ وحركته لمجتمع الثورة بأن الثورة منطق طبيعي ومسؤولية دينية عاشه الأئمة

الطاهرين وهم هداة الناس والقدوة في الثورة والسلم.

ففي دراسته عن الإمامين السجاد والصادق عليه السلام تعرض لقراءات مألوفة يتعرض لها الأساتذة لفهم أداء الإمامين عليهما السلام، ونقض تلك العروض بما هو رائع وحوّل القراءة إلى حقل آخر أو قل إلى مستوى آخر، وجميل أن نقتطف من ذلك بعض عباراته في الإشكال والحل.

في دراسته عن الصبر وهي مرحلة ثورة تحتاج إلى أن يفهم الناس الصبر بطريقة فاعلة وليس استجابة لدواعي الدعة التي عادة من تطالب بها النفس من أجل الراحة والتخلص من مسؤولية التصدي للانحرافات التي يتعرض لها الدين الحنيف.

بعد انتصار الثورة كانت قراءاته على نحوين:

الأول: التأسيس الفكري

يمكن للمتابع ملاحظة أن معالجات الإمام الخامنئي للكثير من الأفكار والمعتقدات تتحرك في إطار المفاهيم التي تعرضت للتشويه والتحريف، وهذا في واقع الأمر عملية داخلة في العمل الإصلاحي في حد ذاتها، وإن كانت في طبيعتها ممارسة فكرية بديهية للمفكر، إلا إن ترتيب الأثر العملي عليها يحركها نحو العمل الإصلاحي.

ولون معالجاته ينسجم مع الطبقة التي يعيش فيها ذلك

المدلول، وبما يخلق لديهم الاستجابة المنطقية القائمة على التفاعل الإيجابي والفعال، فمثلاً في افتتاح محاضرته في كتابه الإمامة والولاية « **أريد أن أتحدث عن الولاية من أساسها وعمقها البعيد، ومن الطبيعي أن يصل بي الحديث إلى ولاية علي بن أبي طالب، ولكن حديثي الآن في المراحل السابقة على ذلك، وما نبتغيه هو استخلاص واستنباط معنى الولاية من الآيات القرآنية، وستجدون علو هذا المعنى وجدته وتطوره..**

.وفي هذا البحث المختصر نتعرض للقضايا الكلية والعامة في مسألة النبوة حتى نجعل هذا البحث مدخلاً لدراسة مسألة الولاية، ولا أنسى أن أقول هنا أن عرض هذه المسألة شاقٌ وصعبٌ صعوبة بالغةً، وأشق من ذلك بيانها وعرضها كما هي ذلك لرسوخ الكثير من المفاهيم والاعتقادات الواهية الهزيلة وغير المنطقية في أذهان العامة من الناس عن الولاية، بدرجة لا تسمح بفهم ما تريد أن تبينه عن معنى الولاية المطابق مع القرآن والسنة »[1]، ونظرته إلى الإمامة هو أنها صناعة إلهية للمجتمع من خلال الصناعة الأولى (النبي والإمام).

وهكذا يقول أيضاً في مقدمة بحث الصبر: « **يعتبر الصبر من أوضح المصطلحات والمفاهيم الإسلامية وأجلاها..**،

---

(١) الإمامة والولاية في الإسلام ص١٩- ٢٠.

وعندما يُطرح في الأحاديث، فمن الطبيعي أن يحرك المسلم ويبعث في نفسه الرغبة للتعرف إليه والسعي للاتصاف به.. وللأسف، فقد تعرض هذا المفهوم كغيره من المفاهيم للتحريف الذي ابتليت به أغلب المفاهيم الإسلامية، ويمكن القول بخصوص مفهوم الصبر أنه نُسِخَ وحُرِّفَ معناه، فانقلب رأساً على عقب »[1].

ويقول: « **فإذا طرح مفهوم الصبر في مجتمع يعيش الظلم والقهر ويخضع لأشكال الفساد والانحلال بشكل خاطئ يتحول إلى عامل مهم يستخدمه الظالمون والمفسدون للاستمرار في السيطرة والقمع ويصبح عاملاً مساعداً للتخلف والركون وبقاء حالة الفساد والانحطاط** »[2].

ليصل إلى نتيجة مفادها: « **ومن الواضح أن شيوع وانتشار مثل هذه الروحية في المجتمع سيعود بنفع كبير على الطبقات الظالمة التي تريد الحفاظ على امتيازاتها ويبقى الضرر نصيب الطبقات المستضعفة المظلومة** »[3].

يلاحظ على البحث أنه محاضرة في مجتمعٍ يتفاعل مع الثورة، ولكنه وسط شعبيٍ لا يتحمل طريقة معالجة تلك

---

(١) الصبر، ص ١٥.

(٢) المصدر السابق، ص ١٦.

(٣) المصدر السابق، ص ١٦.

القضايا بالمفردات الخاصة بمجتمع النخبة، ولذلك نجده يحاول تبسيط عبارات مادته لتصل معالجته إلى الوسط المخاطب، وللمناسبة فإن أكثر محاضراته تأخذ هذا المنحى، إلا في الحالات التي تخص النخبة.

وفي بحث(قيادة الإمام الصادق عليه السلام) يعالج أيضاً نظرتان من شريحتين لتفسير خطاب ومواقف الإمام الصادق عليه السلام تجاه حكام عصره، ليصل إلى مفادٍ يحمل عليهما، ويعتبرهما مسيئتين للإمام الصادق عليه السلام، ولذلك فإنه يفتتح محاضرته بقوله: « **ثمة نظرتان خاطئتان بشأن الإمام الصادق عليه السلام ناشئتان عن لونين من التفكير، ومن الغريب أنهما على اختلافهما تتقاربان في الشكل والمحتوى والمنشأ، بل يمكن القول إن النظرتين تشتركان في بعض المحاور اشتراكاً تاماً** »[1].

الأولى: يتبناها مدعو الدفاع عن الإمام الصادق، وهي: من أجل نشر الأحكام الإلهية ومواجهة المذاهب المنحرفة اضطر إلى عدم التدخل في السياسة، بل سلوك طريقٍ يتماشى مع سياسة خلفاء زمانه لاسترضائهم ولاستبعاد أي شبهة تحوم حوله.

---

(١) الدروس العظيمة ص ١٨.

والثانية: يتبناها الذين لا يعترفون بإمامة الإمام الصادق عليه السلام، وهي: أنه وقف موقف غير المكترث بما يحيق بالمجتمع من ظلمٍ وطبقية وطغيان وسيطرة مقيتة على أموال الناس.

ثم يقوم بعرض رؤيته الصحيحة مستدلاً بالوثائق الحديثية المعروفة ليعقب بعد ذلك بمحصلة مفادها: « **والآن نبدأ بالنظرة الثالثة بشأن الإمام الصادق عليه السلام، وهي نظرة يمكن أن يستنبطها كل ثاقب نظر، بالرجوع إلى المصادر والمراجع.**

وهذا الاستنباط لا يختص بحياة الإمام الصادق عليه السلام وحده، بل يشمل كل أئمة أهل البيت عليهم السلام، مع الفارق في خصائص عمل كل منهم حسب ما تقتضيه ظروف الزمان والمكان، وهذا الاختلاف في الخصائص لا يتنافى مع وحدة الهدف والمسير.

من أجل أن نفهم طبيعة المسيرة العامة لحياة الأئمة علينا أولاً: أن نتبين فلسفة الإمامة الأصلية.. والذي تتكون عناصره من أحد عشر شخصاً توالوا خلال قرنين ونصف[1] إنما هو امتداداً للنبوة.

فالنبي يبعثه الله سبحانه وتعالى بمنهجٍ جديدٍ للحياة،

---

(١) يقصد أن الإمام الحجة عجل الله فرجه لم يمارس ولايته مباشرة في الأمة، وإنما مارس قيادته وولايته في الأمة عن طريق السفراء والوكلاء.

وبعقيدة جديدة وبمشروع جديد للعلاقات البشرية، وبرسالة إلى الإنسانية، ويطوي حياته في جهاد مستمر، وجهد متواصل ليؤدي مهمة الرسالة الملقاة على عاتقه قدر ما يسمح له عمره المحدود.

وعملية الدعوة يجب أن تستمر بعده كي تبلغ الرسالة أعلى الدرجات المتوخاة في تحقيق الأهداف.

وكل الأنبياء العظام وأصحاب الرسالات كان لهم أوصياء وخلفاء، ومن أجل أن نعرف مهمة الإمام لا بد أن نعرف مهمة النبي، والمهمة يبينها القرآن الكريم، إذ يقول (لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ)[1].

... أريد هنا أن أطرح نظرة ثالثة مقابل تينك النظرتين، وأقرب هذه النظرة بأدلة مستقاة من مصادر موجودة بين أيديكم كي تستطيعوا- مثل حكم محايد- أن تطلعوا من خلالها إلى الوجه الحقيقي للإمام»[2].

هذه هي المهمة التي بعث الله الأنبياء من أجلها، ونستنتج من ذلك أن الإمامة باعتبارها امتداداً لمهام النبوة تتحمل نفس هذه الأعباء لو أن رسول الله عاش ٢٥٠عاماً، فماذا كان يفعل

---

(١) سورة الحديد، آية ٢٥.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٠.

يا ترى؟ وكيف يتحرك على طريق الدعوة؟ نفس هذه العملية نهض بها الأئمة... هدف الإمامة هو نفسه هدف النبوة والطريق هو الطريق.أي إيجاد مجتمع إسلامي عادل والسعي لصيانة سيرته الصحيحة »[1].

... وبملاحظة هذه الأمور نستطيع بسهولة أن نفهم المنهج العام لأئمة أهل البيت وأوصياء النبي الأكرم ﷺ.

ومن هنا فإن قراءته الصحيحة تتمثل في ثلاث حقول:

الأول: تبيين مسألة الإمامة، والتي من خلالها يطعن في إمامة ومرجعية الخلافة التي حكمت دونهم، والتي تتعرض لمنطق القرآن.

الثاني: تبيين أحكام القرآن وتفسيره والعقائد، وهذا يعني صناعة مجتمع متدين ملتزم بالقرآن وأحكامه، مما يعني فصل الناس عن الحكام، وربطهم بدينهم، وبالتالي يمكن تحركيهم من خلال ذلك.

الثالث: اعتبار ذلك العمل من زاويته الدينية أنه تكليف يناسب المرحلة التي يعيشونها، ومن زاويته السياسية عمل تكتيكي يحاول أن يحافظ على المشروع الإسلامي ويحركه باتجاه خلق أجواء ترجمته من خلال الحفاظ على عناصر العمل

(١) المصدر السابق، ص ٢٢- ٢٤.

في قلتهم، ومحاولة زيادة أعدادهم وتعبئتهم، لإيجاد الفرصة السانحة لتسلم زمام المسؤولية القيادية.

ومن هنا فقراءته تلك تفضي إلى أن واقع الإمام الصادق بالرغم من الملابسات التي حاول البعض تتويجه بها إلا إنه لم يكن على ما ادعاه الطرفان، وإنما هو منهج يعتمد على المنطق التعبوي الذي يحاول صناعة الجيل الذي يجب أن يكون حاضراً عند التصدي الرسمي للقيادة السياسية.

وشبيهٌ بهذا الكلام في **(الإمامة والولاية)**، و**(سيرة الإمام السجاد عليه السلام)**، و **(عوام وخواص الحق الباطل)**، وكذلك في **(عنصر الجهاد في حياة الأئمة عليهم السلام)**، و **(ولاية العهد للإمام الرضا عليه السلام)**.

وفي ظل مراجعاته تلك يصل إلى نتيجة في بحث ولاية العهد للإمام الرضا عليه السلام مفادها: « **علينا الاعتراف بأن حياة الأئمة عليهم السلام لم تُعرف وتُفهم بالشكل المطلوب والكامل، وحتى أن مقامهم وموقعهم الجهادي في الحياة قد بقي مخفياً، حتى عن الشيعة أنفسهم، وعلى الرغم من وجود آلاف الكتب الكبيرة والصغيرة، قديماً وحديثاً تتناول سيرة وحياة الأئمة فإن قسماً كبيراً ومهماً من سيرة أولئك العظام ما زال محجوباً بأستارٍ من الغموض والإجمال، كما أن الحياة السياسية لأبرز وجوه آل بيت النبوة التي امتدت لقرنين ونصف- وكانت**

تشكل أهم مراحل تاريخ الإسلام- ابتليت بكثير من المحققين والكُتّاب الذين ينطلقون في دراستهم من خلفيات مسبقة أو من تقصيرٍ في التدقيق، أو أنهم أصلاً من ذوي الانحرافات، مع افتقارنا إلى التاريخ المدوّن والموثق لحياة الأئمة المليئة بالأحداث والتطورات »[1].

« .. **والآن عندما ندقق النظر لنعرف ما هو أهم شيء لم تتم دراسته بالشكل المطلوب والمناسب في حياة الأئمة عليهم السلام نجد أن عنصر المواجهة السياسية القاسية والعنيفة »**[2].

إذن هناك ظاهرة في قراءات السيد الأستاذ الخامنئي، تأخذ جانب المراجعة لكل المفاهيم الإسلامية (ما أمكن) التي تعرضت للمسخ أو التشويه ليرجعها من خلال قراءة نصوصها والقرائن التاريخية والأدبية والفنية إلى منطقها الشرعي والأصيل، والذي وفق قراءته هو منطق الحقيقة وهو ذاته منطق النبوة والإمامة.

يقول الأستاذ الخامنئي في بحثه لسيرة الإمام السجاد عليه السلام: « **إن سيرة كل إنسان بالمعنى الواقعي للكلمة تتضح عندما نعرف التوجه العام الذي سار عليه، ومن بعدها نقوم بملاحظة الحوادث الجزئية في حياته، فإذا عرف التوجه**

---

(١) المصدر السابق، ص ١٨٥.

(٢) المصدر السابق، ص ١٨٥.

العام فإن الحوادث الجزئية سوف تصبح ذات معنىً، أما إذا لم نعرف ذلك التوجه العام أو فهم خطأً فإن تلك الحوادث الجزئية سوف تصبح بدون معنىً أو بمعنىً خاطئٍ، وهذا لا يختص فقط بالإمام السجاد عليه السلام أو سائر أئمتنا عليهم السلام، بل إن هذا يصدق وينطبق على سيرة كل إنسان »[1].

وهنا لم أقم بعملية إحصاءٍ وتأطيرٍ لمجال قراءات الأستاذ الإمام القائد، وإنما هو الاستفادة بعرض نماذج مساعدة لفهم طريقة عرضه ومعالجاته، وهي بذاتها تشكل مشروعاً إصلاحياً كما أسلفنا، على المستوى الثقافي والمعرفي.

وأكرر الملاحظة الأساسية التي لا بد من الالتفات إليها، وهي أن كل بحث تراه منسجماً مع الشريحة التي كان يوجه الأستاذ الإمام القائد خطابه إليها، ومن هنا تجد مثلاً: بحث قيادة الإمام الصادق عليه السلام يختلف عن بحث سيرة الإمام السجاد عليه السلام، وبحثه حول شخصية وعطاء الشيخ المفيد يختلف عن بحثه في الصبر، وبحثه في خواص وعوام الحق والباطل يختلف عن طبيعة بحثه (أعماق الصلاة)، وذلك أولاً: لوجود المَلَكةِ الثقافية والفكرية والخطابية التي يتعاطاها بألوانها وأساليبها المتعددة. وثانياً: استجابته المباشرة لكل الشرائح التي يستوعبها خطابه، مع المحافظة على أصالة

---

(١) المصدر السابق، ص ٩٢.

الفكرة، وقوة جذورها الدلالية وفعاليتها الجادة في الوسط المخاطب.

وقد قلتُ في مقدمة هذا العرض أن المفكر ما لم يكن قادراً على مواكبة قراءاته بأطروحات عملية بحجم تلك القراءة، فإن تصنيفه كأستاذ فيه شيء من الشطط، ولذلك أرى أن السيد الأستاذ الخامنئي استطاع أن يواكب قراءاته بأطروحات عملية تتحرك بقوة على الواقع، ومن هنا فإن مفردَتَي المفكر المصلح منسجمتين تماماً مع أدائه الفكري النظري والعملي.

الإمام الخامنئي مصلحاً:

أما على المستوى العملي فأطروحاته الإصلاحية كثيرة، وأمامي منها نماذج خمسة، جديرٌ بنا طرحها:

الأول: الإصلاح في الحوزة.

الثان: إصلاح الشعائر الحسينية.

الثالث: مواجهة الغزو الثقافي.

الرابع: تموقعه بمسافة واحدة مع كل الاتجاهات، وبأداءٍ يحافظ على رؤاه وقراءاته الفكرية والسياسية والإدارية.

الخامس: أبوته وتغاضيه عن الإساءات ما انحصر الأذى

في شخصه.

الإصلاح في الحوزة:

قيام النظام السياسي في إيران وفقاً لقراءة الحوزة وفهمها للدين يفرض أن تكون العلاقة بين الطرفين علاقة تلاحم وتغذية بناء على الحاجة المتبادلة بين النظام والحوزة، واستجابة لتغذية تلك العلاقة على أساس وظيفة كل منهما، فكما أن المجتمع بحاجة إلى أن يفهم أطروحات الحوزة ليستجيب لقراءتها للنظام السياسي وصياغة الواقع على ضوء تلك القراءة، فإن الحوزة بحاجة إلى أن تفهم الواقع جيداً، وتتعاطى في مادتها الدراسية بما يتناسب والقضايا التي تعيشها أو تتناولها.

قضايا المجتمع والدولة ليس لهما لون واحدٌ، أو شكل واحدٌ لا يتجاوزانه، وإنما هي مطواعة لوعي الواقع الاجتماعي في الدولة، ووعي الدولة للمجتمع والحوزة، بل حتى الوضع الإقليمي والدولي، خاصة وأن العالم اليوم أصبح قرية صغيرة بواسطة تكنلوجيا الاتصالات الحديثة، كالبث المباشر عبر الشاشة الفضية، وشبكة الانترنت، والألياف البصرية.

ولأن هناك مجموعة من القضايا التي لم تحل مع أن الجهة المسؤولة مباشرة عنها هي الحوزة، فقد كان ملحاً قراءة دور ومسؤوليات الحوزة بجانبيها النظري والعملي، وهذا

ما لاحظه مجموعة من الأساتذة الكبار، وعلى رأسهم الإمام الخميني الذي كان يرى أن على المرجع أن يكون مديراً مدبراً ملتفتاً لما يجري في الواقع من أحداث، ومتفهماً لطبيعة التعاطي معها، فيما نراه من جانب آخر يشن حملة على المنطق الشائع بغير منطق **(نظام الحوزة في عدم نظمها)**.

أما الشهيد الصدر فإنه كان يرى ترتيب البيت الداخلي للمرجعية، من خلال تحريرها من ربقة العفوية أو قصدية الأخطاء التي مصدرها الحاشية، وإخضاع عمل المرجعية للجان متخصصة، تساعد المرجع على تحديد طبيعة الموضوعات لإنجاح عملية استنباط المرجع، ولكي توافق الفتوى طبيعة الموضوع وحاجته في المعالجة الفتوائية، فيما كان الشهيد مطهري يرى المرجع المتخصص في باب من أبواب الفقه، مرجع في الطهارة ومرجع في الصلاة ومرجع في الماليات، ومرجع في القضاء، وهكذا.

هذه القراءات بما تقدم من تطور ملحوظ وسريع ومتناسب والمرحلة إلا إنني أرى أن ما يجب التأكيد عليه هو الجانب الإداري الذي يحرك كل الحوزة، وليس المرجع، فالمشاريع التي تتكلم عن إدارة المرجعية لم تتحدث عن الجهات التي تنتخب هذه الإدارة، ولا عن عمرها، وإن تحدثت فإن بعضها ينقصها قراءة الخلفيات التي ستنتج عن ذلك، إلا

إنها في الواقع لا يمكن أن يستغنى عنها في العمل المرجعي.

في هذا الخضم المزدحم بغث بعض المشاريع مع المشاريع الكبيرة التي طرحها أمثال أولئك الأساتذة قفزت لنا قراءة رائعة للإمام الخامنئي، وهو تنظيم الحوزة، وذلك لوعيه إلى أنه يستحيل أن تنجح أي مرجعية في التحرك في أي إطار ما لم تعايش الحوزة همومها وأهدافها، وقد أثبتت الأحداث ذلك، إذ نقرأ عن مرجعيات أحدثت من حيث وعيها ونشاطها وانفتاحها نقلة نوعية في وعي الحوزة إلا إنها لم تضع لذلك برنامجاً ينقل الحوزة كمؤسسة إلى حيث مفروض تلك النقلة، وإنما انحصر ذلك في وجوده، ثم لما جاء الدور على المرجع اللاحق استثقل مواصلة ذلك الدور فرجع إلى حيث كان الوضع سابقاً.

الإمام الخامنئي من خلال قراءاته رأى أن أساس المشكلة لا تكمن في المرجعية، وإنما في الأسس التي تتحفظ طبيعتها على عطاء المبدعين أو تصادره، ووجد أن المشكلة تكمن في المناهج الدراسية، والتخطيط لمستقبل الطالب والمسؤوليات المناطة به.

فالمناهج الدراسية والمسؤوليات التي هي من طبيعتها مسؤولة منه هي العامل الأقوى في تحديد سير اتجاه برمجة دراسة الطالب، والتي يُفترض أن وهي كذلك العامل الأقوى تحريك طاقاته وقابلياته الفكرية والعليمة للإبداع والإنتاج،

بدل اشتغاله بالشهرة أو المرجعية.

وأبرز عناصر هذا المشروع ثلاثة، وهي:

الأول: إيجاد نظام إداري مركزي في الحوزة، يتكفل بشؤون الطلاب المادية والسكنية، وشؤون التبليغ.

الثاني: المناهج الحوزوية التي لا تستهلك عمر الطالب وتواكب مستجداته.

الثالث: الالتفات إلى المستجدات الفكرية والعلمية والعالمية في المنهجة والقراءة والاستنباط والفاعلية.

هذا المشروع بما يختزنه من خطط وفاعلية يمكنه أن يعالج إشكاليات اللا منهجة في دراسة وعمل الحوزوي، ليكون هو الأجدى، وإن لاقى صعوبات في التعاطي معه أو تقبله، وهذا مما لا بد منه.

وهذا ما يفرض تعاضد الفقهاء والمفكرين الحوزويين لإنجاح هذا المشروع، خاصة وأنه لا يتعارض في طبيعته مع قراءة الإمام الخميني في الدرس(الفقه الجواهري)، حيث الأصالة والعمق، فيما مشروع الإمام الخامنئي يتناول منهجة الدرس والمراحل، حتى لا يعيش الطالب بداياته وعينه على المجهول.

إلا إننا هنا لا يمكننا تجاهل مجموعة من الطاقات التي

عملت على منهجة دراسة الطالب بدءً من آية الله المرحوم الشيخ محمد رضا المظفر في تأسيس كلية منتدى النشر، وآية الله الشهيد السيد محمد باقر الصدر في إنتاجه لحلقات الأصول وفقاً لمراحل دراسة الطالب، ليقوم آية الله الدكتور الشيخ عبدالهادي الفضلي الذي تصدى منذ عقود إلى منهجة كل مواد الدراسية للحوزة إلى مرحلة البحث الخارج، ليترك المرحلة الأخيرة على عاتق الطالب، وقدراته في درس الخارج، والتي بطبيعتها تخضع لخطط الأستاذ.

وهكذا عندما يتحرك المشروع في الحوزة حتى يصبح منطقها ولغتها وشعارها، فإنها تساعد المرجع في أن يتعاطى بسهولة ويسر مع كل مستجد في الحوزة والأمة، هذا إذا لم يكن هو الذي سيساهم بقوة في بلورته وترجمته إلى واقع.

أما إذا ظل نظام اللانظام يفرض نفسه على الحوزة، فإننا نصل إلى مفاد أساسي، وهو أن المرجع سيكون مشلولاً، لا يستطيع أن يتحرك خارج ما يفرضه اللانظام في الحوزة، لتشل الكثير من الطاقات والإمكانات والقابليات.

إصلاح نظام الشعائر الحسينية:

بعد بروز ظاهرة التطبير بشكل مثير، وكأنه منطق الطائفة والدولة الإسلامية، وناتج العقل الشيعي في تعاطيه مع مآسيه، قام الإمام القائد بمواجهة تلك الحالة والإشارة إليها

على أنها منطق لا أساس له في سلوك الأئمة الطاهرين عليهم السلام، ولا في أحاديثهم، وإنما هي نتيجة لاختلاقات العوام وابتكاراتهم في إيجاد الجديد والمثير في مآتم أبي عبدالله الحسين عليه السلام، ونسبة ذلك إلى منطق الدين والمذهب.

ولذلك طرح الإمام القائد قراءته لإصلاح المآتم الحسينية، وإن في إطارها التقليدي، مع مواجهته العنيفة للأطر الشاذة الأخرى كالتطبير والزحف في زيارة العتبات المقدسة، وتعليق الأقفال وما شابه.

وله في هذا الموضوع حديث طويل، وفي مناسبات متعددة، وذات وجوهٍ واضحة المعالم بمراحل في الإصلاح.

من ذلك الحديث الطويل قال: « **منذ اليوم الذي أقيمت فيه مجالس العزاء التي تُذكر فيها المصائب التي جرت على أبي عبدالله عليه السلام وأهل بيته الأطهار، تدفُق نبعٌ من المعنوية والمعارف الإسلامية وأذهان وقلوب محبي أهل البيت عليهم السلام وما زال ذلك النبع متدفقاً إلى اليوم وسيبقى كذلك إلى ما شاء الله،والمنشأ لكل هذا الخير والبركة هو التذكير المتواصل بيوم عاشوراء لكي تبقى ذكرى فاجعة كربلاء حية في ضمير أبناء الأمة.**

فذكرى عاشوراء ليست مجرد ذكر لبعض الخواطر والذكريات والأحداث فقط، وإنما هي تبيان لحادثة في غاية

الأهمية ولها عدد غير محدود من الأبعاد والجوانب التي تركت أعمق الآثار في حياة الأمة الإسلامية على مر التاريخ.

فلكم أن تتخيلوا الآن كم كان شاقاً وعظيماً ذلك الجهاد الذي خاضه إمامنا الحسين عليه السلام ، فأي إنسان لا تهتز عواطفه من فاجعة استشهاد مثل هذا الإنسان العظيم الطاهر المعصوم الذي كانت الملائكة تتسابق لرؤية وجهه المنير، والذي كان يتمنى الأنبياء والأولياء أن يكونوا في منزلته..

والحقيقة التي لا ريب فيها هي أن الله سبحانه وتعالى سوف يسأل الإنسان يوم القيامة عن جميع النعم التي منَّ بها عليه، وإن من أعظم النعم الإلهية علينا هي مجالس العزاء التي تُقام إحياءً لذكرى فاجعة عاشوراء الإمام الحسين عليه السلام.

... وأما ما يرتبط بعلماء الدين،فإن القضية أكثر تعقيداً؛ لأن مجالس العزاء تقوم على أساس اجتماع عدد من الناس ومشاركة أحد الخطباء الذي يتولى إقامة العزاء حتى يستفيد الآخرون، ولكن كيف يجب أن تقام مراسم العزاء؟ إنه سؤال موجه إلى جميع من يشعر بالمسؤولية في هذه القضية ، وباعتقادي أن هذه المجلس يجب أن تتميز بثلاثة أمور:

الأمر الأول: هو تكريس محبة أهل البيت ومودتهم في القلوب؛ لأن الارتباط العاطفي ارتباط قيم ووثيق، وعليكم أن تعملوا في هذا المجالس على تكريس مودة الحسين بن علي

عليهما السلام وأهل بيت النبوة في قلوب المشاركين وتوثيق ارتباطهم بمصادر المعرفة الإلهية أكثر فأكثر.

الأمر الثاني: إعطاء صورة واضحة عن أصل قضية عاشوراء للناس وتبيانها لهم، وأن مجالس العزاء على الحسين بن علي عليه السلام، يجب أن لا تكون مجرد منبر لخطابات غير هادفة...

أما الأمر الثالث: تكريس المعرفة الدينية والإيمان الديني.. إذ إنه لا بد من التحدث عن تعاليم الدين في هذه المجالس بشكلٍ يعزز إيمان المستمع ومعرفته بالله سبحانه وتعالى، ولا بد من الموعظة والتطرق إلى حديث شرف صحيح السند أو رواية تاريخية لاستخلاص العبر منها.

هناك أمورٌ تقرِّبُ الناس إلى الله وتعزز تمسكهم بتعاليم الدين، ومن هذه الأمور هي مراسم العزاء التقليدية، وأن ما أوصانا الإمام- رضوان الله تعالى عليه- بإقامة مراسم العزاء التقليدية هو المشاركة في المجالس الحسينية، ونعي الإمام الحسين عليه السلام والبكاء عليه واللطم على الصدور في مواكب العزاء، وهي من الأمور التي تعزز المشاعر الجياشة إزاء أهل البيت.

غير أن هناك أموراً خلاف ذلك، وتبعد البعض عن الدين، حيث شوهدت وللأسف خلال الأعوام الثلاثة أو الأربعة

الماضية أعمال تروجها بعض الأيدي على ما يبدوا أنهم يروجون في مجتمعنا بعض الأعمال التي تثير علامات استفهام في أذهان المشاهدين.

لقد جرت العادة في قديم الأيام وبين عوام الناس أن يعلقوا أقفالاً بأجسامهم في مراسم العزاء، فانبرى لها كبار العلماء واندثرت هذه العادة، غير أنها ظهرت مجدداً في الآونة الأخيرة، وسمعت أن البعض يعلقون الأقفال بأجسامهم في مواكب العزاء، إنه عمل خاطئ يقوم هذا البعض، وكذلك الأمر بالنسبة لشج الرؤوس بالسيوف.. أي ما يصطلح عليه بـ (التطبير) الذي يعتبر عملاً مخالفاً هو الآخر.

..إنه عمل خاطئ أن يشجَّ البعض رؤوسهم بالسيوف، وما هو الحاصل من إراقة دمائهم بهذه الصورة؟ وكيف يمكن اعتبار يمكن أن اعتبار هذا العمل من مراسم العزاء؟ أجل من مراسم العزاء اللطم على الرؤوس والصدور، ولكن ليس من العزاء أن يشجَّ الإنسان رأسه بالسيف ويريق دمه حتى لو كانت المصيبة قد حلّتْ بأعزِّ أعزائه، إنها بدعة، وليست من ولا شك في أن الله لا يرضى على ذلك.

... ينبغي أن لا نقوم بأعمال تصوِّر أبناء هذا المجتمع بأنهم أناس خرافيون وغير منطقيين أمام المسلمين وغير المسلمين في العالم، وفي الحقيقة أنني كلما وجدتُ بأنه لا بد

أن أحذّر أبناء شعبنا العزيز من هذه الظاهرة التي هي في الواقع بدعة، وخلاف لتعاليم الدين.. ليكفّوا عن هذا العمل، فإنا لستُ راضٍ عمن يتظاهرون بشجِّ الرؤوس، وأعرب هنا أنه كان في زمن ما يجتمع عدد من الناس في مكان محدود وليس أمام الآخرين، أما أن ينطلق عدة آلاف من الأشخاص فجأة في أحد شوارع مدينة قم أو طهران أو أحدى مدن خراسان وآذربيجان، وهم يحملون السيوف ليشجوا بها رؤوسهم، فإن هذا العمل يعتبر خلافاً بلا ريب ولا يرضى عنه الإمام الحسين عليه السلام..

وهناك بدعة أخرى ابتدعوها مؤخراً في كيفية الزيارات، أنتم تعلمون أن جميع أئمة الهدى عليهم السلام كانوا يزورون المرقد الطاهر للرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، والمراقد المطهرة لأئمة أهل البيت عليهم السلام في المدينة المنورة والعراق وإيران، ولكن هل سمعتم أن أحداً من الأئمة أو من العلماء كان يزحف على صدره من باب الحرم إلى الضريح أثناء الزيارة؟!!، فلوا كان هذا العمل مستحباً أو مستحسناً لقام به علماؤنا الكبار، إلا أنهم لم يقوموا بمثل هذه الأعمال، وحتى أنه نقل بأن المرحوم آية الله العظمى البروجردي رحمه الله ذلك العالم الورع والمجتهد البارز وذو الأفكار النيرة منع حتى تقبيل العتبة لدى دخول الحرم المطهر لأيٍ من الأئمة عليهم السلام، ورغم أن هذا العمل قد يكون من

المستحبات كما جاء في كتب الأدعية، وأتذكر رواية باستحباب تقبيل العتبة، ولعل المرحوم البروجردي إنما منع ذلك حتى لا يُتصوَّر أنه نوع من السجود يتبجح به الأعداء لتوجيه الاتهامات إلى الشيعة.

ليس صحيحاً أن يدخل فجأة عدد من الناس إلى الحرم المطهر للإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام ويزحفون على صدورهم مسافة مائتي متر نحو المرقد. كلا، إنه عمل خاطئ.. إنه استهانة بالدين، وبحرمة الزيارة.. من يروِّج هذه الأمور بين الناس؟! ليكفوا عن ذلك.

عليكم أن تبينوا هذه الحقائق للناس حتى تتفتح أذهانهم، الإسلام دين منطقي، والفهم الشيعي للإسلام هو الأكثر منطقية من غيره، ولا أحد يتمكن من أن يتهم الشيعة بضعف منطقهم؛ لأن علماء الكلام من الشيعة كانوا كالشموس الساطعة في عهدهم، سواء الذين عاصروا حياة الأئمة كمؤمن الطاق وهشام بن الحكم، وسواء الذين جاؤوا بعد الأئمة كبني نوبخت والشيخ المفيد وغيرهما من المتأخرين من علماء الكلام الشيعة كالمرحوم العلامة الحلي وغيرهم.

فنحن الشيعة أهل المنطق وأهل الاستدلال المنطقي، وإن الكتب الخاصة بالشيعة مفعمة بالاستدلالات المنطقة القوية ككتب المرحوم شرف الدين وكتاب الغدير للمرحوم العلامة

الأميني في عصرنا الحاضر التي تستند إلى أدلة أقوى من الاسمنت المسلح.

هذا هو التشيع، وليس تلك الأعمال التي لا تستند إلى أي دليلٍ، وهي أشبه بشيءٍ من الخرافات، فلماذا يروجون هذه الأعمال؟ إنه من الأخطار الكبرى التي يجب على علماء الدين وحماة العقيدة ينتبهوا إليها »[1].

وقال مجيباً على استفتاءٍ بشأن التطبير: « **ليس له - التطبير- أي سابقة في عصر الأئمة عليهم السلام وما والاه، ولم يرد فيه تأييد من المعصوم عليه السلام بشكل خاص أو بشكل عام، وليس من مظاهر الأسى والحزن في عرفنا، ولا يعد من شعائر الإسلام كما ادعاه البعض** ».

بل إن الإمام الخوئي قال: « **لم يرد نص في شعاريته حتى يحكم باستحبابه** ».

وقد استطاع الإمام القائد بدعم المراجع العظام والأساتذة الفقهاء والمفكرين أن يحجم من تلك الظاهرة، ويحصرها في مجموعة قد تعلّقت بهذه الظاهرة حداً علقت عليها حقيقة المواساة لأهل البيت.

وجدير أن أذكر الأثر العملي للإمام الخامنئي خارج

---

(١) الشعائر الحسينية بين الوعي والخرافة.

الجمهورية الإسلامية، وهو أن كل البلاد التي تقطن فيها الشيعة لا تمارس هذه الممارسات إلا في نطاقٍ ضيقٍ نتيجة لالتزامها بمرجعية لا يعنيها حكم الإمام الخامنئي في المسألة، وهي قلة، وقد أثبتت مسيرة الأربعين الكبرى في كربلاء المقدسة، والتي حضرها ما يناهز الخمسة ملايين، فيما لم يمارس التطبير سوى بضعة أشخاص لا يتجاوزون المائة، تصور كم هي نسبة المائة في الخمسة ملايين؟! أليس أقل من واحد بالمائة؟! أليس هذا دليل بارز على استجابة الشيعة لحكم الإمام الخامنئي وقراءته وفهمه للشعائر الحسينية.

الغزو الثقافي شعار مرحلة:

وهنا لا بد أولاً من القول بأن لكل مجتمع منطق ثقافي تتحدد من خلاله هويته وانتماؤه، فيما هو وليد مجموعة من المعطيات يعيشها كل مجتمع، وهي المرجعية الأديدلوجية له، وحراكها والأمة مع المستجد الفكري والسياسي على الأرض، ووعي السواد الفاعل لمرجعيته والمستجد، ومدى استجابة مرجعيته لوعيه وتطلعاته.

وعند قراءة التحولات الثقافية الكبرى أو المرحلية في تلك المجتمعات، فإننا نقرأها من خلال الأرضية المساعدة لذلك في ذهنية ذلك المجتمع واستجابته للمتغير، أو قل استجابته للمستجدات الثقافية والفكرية، وأحياناً للصياغات

الإعلامية المتوهجة.

وعندما نقترب أكثر لنفهم ماهية تلك التحولات وما طبيعتها فإننا نجدها، إما إنها دراماتيكية بعد اختزانٍ هائلٍ لثقافةٍ مضمورة، قد عانت من الكبت والمصادرة، لتتحول بفعل استجابةٍ جماعية لنداءاتها نحو سيادتها في المحيط الذي تتحرك فيه إلى منطق الواقع والأمة، أو من خلال تغذيةٍ مرحليةٍ على شكل جرعات استفزازية هدفها استدراج المنفعل بها ومعها إلى الاستجابة المطلقة، ليجد نفسه إذا ما استمرت العملية دون عوائق ممتثلاً هو وواقعه لمفروضها.

صناعة التحول هذا قد يأتي نتيجة إلحاحِ حالة واحدةٍ كالوضع المعيشي المتأزم أو الكبت العقائدي وما شابه، فيما يأتي التحول من حيث القوة المفاجئة نتيجة تأثيرٍ خارجيٍ تضخ قوته وفعاليته في مصدرية التحول وصانعيه من خلال استغلال تلك الحالة الملحَّة، وعلى ما أظن أن هذه الحالة غير قادرة على توفير كل الإرهاصات الناتجة عن ذلك التحول إلى تلبية إلحاحات الدوافع؛ إذ من المحتمل أن تقضي عليها المداخلات الأخرى عندما ينجح مشروع التحول الأساس، ومثال ذلك موضوع الوضع المعيشي، قد ينفجر الشارع على تردي الحالة المعيشية، وبعد أن ينجح في إقصاء السلطة الفاشلة في معالجة هذه المشكلة يتورط في كيفية إيجاد المشروع الذي يعالج تلك

المشكلة، هذا إذا لم يواجه تحديات من نوعٍ آخر، وبوضعٍ شديد التعقيد، من قبيل تحديد المدة الزمنية ومعارضي مشروعه، و... و... فإذا بالحالة ترجع من جديدٍ إلى نقطة الصفر أو أكثر من ذلك، كما هو بالنسبة للحركة الشيوعية، والحركة الرأسمالية الغربية، بل حتى بعض الحركات الإسلامية، أو قُل أغلبها.

أسوأ التحولات التي يتعرض لها أي مجتمعٍ هو المفروض عليه من الخارج، كوسيلة لتعميم مشروعٍ استعماريٍ بغيض.

وقد جربت القوى الكبرى الاستعمار العسكري ففشل، فحاولت اليوم ممارسة صناعة التحول الثقافي والعقائدي أولاً لتهشيم إرادة الأمة المعنية بمشروع الغزو، ومن ثم إقناعها بأن البديل لدى المستعمر وإن كان هابطاً، وضد قيمها الدينية والتاريخية، فإنه يجب القبول به أو أقلاً عدم مقاومته.

واقع اليوم يتحدث عن هذه الحالة، وهو في الواقع مقدمة لغزوٍ عالمي تمارسه أقوى قوة في العالم.

بعد تنامي شعور الولايات المتحدة الأمريكية بامتلاك العالم كونها القوة الاقتصادية والعسكرية والتكنلوجية العظمى في العالم، فإنها اتبعت أسلوب الغزو الثقافي لأمركة العالم كمقدمة للهيمنة المباشرة على العالم.

مشكلة الولايات المتحدة الأمريكية أنها لا تستطيع أن تعيش دون أن تتعاطى بمنطق المستعمر والمستعبد للشعوب والدول الصغيرة.. مما يُظهرها- وتلك حقيقتها- أنه بدون امتصاص ثروات العالم وفرض هيمنتها عليه لا تستطيع أن تستمر كقوة عظمى، وقد لا تستمر كولايات أمريكية متحدة.

طبعاً لا ننسى أن أكثر ما تأثرت به الشعوب هو الحركات الإسلامية والحركة الشيوعية، نظراً لانطلاقة الأولى تحت عنوان العودة إلى الجذور والماضي التليد الزاهي بأعبق السير والنتائج التي ملئت الدنيا ثراءً، فيما الثانية انطلقت تحت عنوان الطبقة الكادحة والعمل والعمال وما إلى ذلك من الشعارات التي عادةً ما تثير أحاسيس رجل الشارع البسط والمعدم، فيما الرأسمالية الغربية تعني أصحاب رؤوس الأموال والسلطات الحاكمة، وبينهما يموت الكادحون.

وهذا لا يعني أن الحركة الشيوعية مثالية أو أن الحركات الإسلامية وفيَّةٌ لتلك التطلعات، فقد قلت سلفاً أن التحولات الثقافية والفكرية والسياسية قد تنتج من خلال تحريض حالة واحدة في حياة المجتمع، ولكنها ملحة بدرجة كبيرة في حياته، كالوضع الاقتصادي أو الكبت العقائدي أو الحريات الأساسية المصادرة، وليس بالضرورة لوجود

مشروع كامل للمبدأ ومفهوم التحول.

مشروع مواجهة الغزو الثقافي هذا تحرك من خلال مجموعة من الأساتذة والعلماء المفكرون، وعلى رأسهم السيد جمال الدين الأفغاني الأسد آبادي والإمام الخميني والإمام الشهيد السيد محمد باقر الصدر والشهيد مطهري والإمام الخامنئي، فيما على الجانب السني الكثير من الحركيين، وعلى رأسهم الشيخ محمد عبده والشيخ الحسن البنا والشيخ أبو الأعلى المودودي والمفكر سيد قطب ومحمد قطب وآخرون.

كان ذلك تحت عناوين مختلفة، ومشاريع سياسية، فيما المواجهة بعنوانٍ مركّزٍ وهو (الغزو الثقافي أو الهجوم الثقافي) هو مشروعٌ جديدٌ، تعاطى معه وبقوة وجرأةٍ الإمام الخامنئي(دام ظله).

وقد استطاع (دام ظله) أن يحدد المفردة والمادة والمشروع الذي يتحرك بها الغزو الثقافي من خلال متابعته الدقيقة وقراءته وفهمه للتحولات الثقافية والفكرية التي يصنعها أبناء الأمة أو الذي يُفرضُ عليهم من الخارج، ولذلك كانت أطروحته منسجمة كحملة تصدر مع طبيعة الهجمة.

وأول عملية بدأ بها هو معالجة معنى الهجوم أو الغزو الثقافي، والتبادل الثقافي لينطلق فيما بعد ذلك لتحديد الموقف العملي تجاه أي منهما.

« **إن الهجوم الثقافي يختلف عن التبادل الثقافي، فإن التبادل الثقافي أمرٌ ضروريٌ، ولا تكون أمة في غنىً عن أن تكتسب العلوم والمعارف من الأمم الأخرى في كافة المجالات، ومن ضمنها المجال الثقافي وما ينضوي تحت هذا العنوان، وعلى مدى التاريخ كان الأمر كذلك، وكانت الأمم تتبادل بينها آداب الحياة والأخلاق والعلوم والأزياء وآداب المعاشرة واللغات والمعارف الدينية، وهذا التبادل الثقافي كان من أهم سائر المبادلات الاقتصادية وتجارة البضائع** ».

فإذن هو يرى الاتصال الثقافي مادةً لا غنى عنها، وذلك لإغناء الجانب الثقافي لدى الأمة وتدعيمه، وليس لتهميشه؛ لأنه لا يمكن أن نقول أن كل ما لدى الآخرين هو ضد الدين أو ضد ثقافة أمتنا، أو أنه كله مشروع استعماري أو استئصالي، حتى وإن جاء به الاستعمار، كما فعل نابليون حين أدخل الآلة الكاتبة إلى مصر.

ولهذا يقول: « **وهذا نهجٌ لتجديد المعارف والحياة الثقافية في كل أرجاء العالم، وهذا هو معنى التبادل الثقافي، والذي هو معنى مرغوب فيه ومطلوب** ».

أما المعنى الآخر، فطبيعته مختلفة، وآلياته مختلفة، حيث هو كما يعرفه الإمام القائد(حفظه الله): « **أما الهجوم الثقافي فهو أن تشن قوة سياسية أو اقتصادية حرباً على المبادئ**

الثقافية لشعبٍ من الشعوب وذلك لتنفيذ أهدافها الخاصة والتحكم بمصير ذلك الشعب، إنهم يفرضون بالقوة عقائد جديدة على تلك الدولة وعلى شعبها من أجل ترسيخها بدلاً عن ثقافة ومعتقدات ذلك الشعب».

ويتوجه لسرد مفارقات كبيرة وهائلة بين الظاهرتين، وذلك في نفس الخطاب، عندما قال: « **في التبادل الثقافي تستلهم الأمة الثقافة الملائمة والمناسبة لها، افرضوا أن شعبنا يلاحظ أن الشعوب الأوروبية تسعى بجدٍ لتطوير نفسها مستفيدة من روح المغامرة والإقدام ويتعلم منها ذلك، فهذا أمرٌ عظيم الفائدة..**

في التبادل الثقافي تتمكن الأمة من اكتساب الأبعاد الإيجابية في الثقافات المتبادلة والمسائل التي تُكمِل ثقافتها، وكما يقصد الإنسان الضعيف الطعام أو الدواء المناسب حتى يستعمله فيصح جسمه، فإن الأمة تبحث عما يلائمها من الأمور الثقافية فتتعلمها.

أما الهجمة الثقافية فإن ما يهجمون به على أمة من الأمم لا يكون إلا شراً، فمثلاً عندما شن الأوروبيون حملتهم الثقافية على بلادنا، فإنهم لم يأتونا بروحية الاهتمام بالوقت ولا بالشجاعة ولا بحب المغامرة في القضايا والبحث العلمي، ولم يحاولوا بإعلامهم أن يصنعوا من إيران شعباً محباً للعمل

والعلم، لقد جاؤونا بالتحلل الجنسي فقط.

فإن أمتنا كانت منضبطة جنسياً لآلاف السنين مضت، أي إنها تراعي قضية تنظيم العلاقة بين الرجل والمرأة، طبعاً لا بمعنى أن أحداً لم يرتكب خطأً أو مخالفة، فإن الخطأ واقعٌ لا محالة في جميع العصور، وفي مختلف المجالات.

ارتكاب أخطاء متفرقة شيء، وأن يصبح الخطأ عرفاً اجتماعياً مقبولاً لدى الأمة شيءٌ آخر.

في الهجمة الثقافية يعطي العدو لهذا الشعب أو ذاك الجانب الذي يريده من الثقافة، ومن المعلوم ما هو نوع الجانب الثقافي الذي يريد أن يعطيه لشعبٍ عدو ذلك الشعب.

وإذا كنا قد مثلنا للأمة المكتسبة للثقافة في باب التبادل الثقافي بإنسانٍ يبحث عن علاجٍ أو غذاءٍ عن إنسانٍ مريضٍ ملقىً على الأرض، ولا يقدر على الحراك، ويأتيه عدوٌ له ليزرقه إبرة، فمن الواضح نوع الإبرة التي سيزرقها إياه ذلك العدو.

إن التبادل الثقافي فعلٌ منسوبٌ إلينا، أما الهجوم الثقافي فهو فعل الأعداء، والعدو يقوم به ليجتث جذور ثقافتنا.

إن التبادل الثقافي يتحقق في حالةٍ تكون الأمة بكامل قوتها ووعيها، أما الهجوم الثقافي فيحصل عندما تضعف الأمة.

ولذا فإنكم تلاحظون أن المستعمرين عندما قصدوا احتلال آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية أرسلوا الهيئات المسيحية والحركات التبشيرية المسيحية قبل أن يرسلوا رجال السياسة والجيش إلى تلك المناطق».

وله محطات كثيرة في معالجة هذه الحالة غير الخطاب الثقافي، وهو تأسيس وتنشيط المؤسسات الثقافية والإعلامية، بالاستعانة بالعلماء والأساتذة والمفكرين والمثقفين كآية الله الشيخ الهاشمي الرفسنجاني، وآية الله الشيخ محمد علي التسخيري، وآية الله الشيخ محسن الآراكي، وآية الله السيد محمود الهاشمي، وآية الله الشيخ محمد تقي المصباح، والدكتور علي أكبرولايتي، والدكتور محمد علي آذر شب، ومجموعة كبيرة من المثقفين، وما انتشار عمل المستشاريات الثقافية الإيرانية في العالم إلا دعماً لهذا المشروع.

وقد استطاع بمجموع خطواته تلك أن يحد من الهجمة الثقافية، وكادت أن تصل إلى مستوىً عال من الإيجابية لولا الثغرة الكبيرة التي فتحها بعض أبناء النظام في جدار المقاومة الصلبة والموجهة والناجحة من خلال استسخافهم لنظرية المؤامرة وإيعازهم ذلك إلى المفارقة الثقافية والاختلاف الثقافي الطبيعي بين الأمم، وما ذلك الاعتقاد إلا لهشاشة المخزون والذخيرة والفعالية الثقافية عند أولئك، وأظن أن ذلك وقوعٌ لا

إرادي في حبائل هذا المفهوم الثقافي المستعظم لما لدى الآخر.

وإلا من يستطيع أن ينكر مشروع عولمة العالم ثقافياً، أو بالأحرى أمركته الذي تسعى إليه الولايات المتحدة الأمريكية بالترهيب والترغيب، وأوُلى العصي التي استُخدمت في ذلك صناعة أنظمة شمولية وإسقاطها يعد استهلاكها لإخافة الشعوب والأنظمة الأخرى وفرض الوصاية عليها.

نأمل أن يأتي ذلك اليوم الذي يُرتق فيه ذلك الفتق بجهود الغيورين على يد الإمام المجاهد الخامنئي (حرسه الله وأدام ظله الشريف على رؤوس العالمين إلى ظهور صاحب الأمر عجل الله فرجه الشريف).

التموقع بين الأطياف بمسافة واحدة:

المفكر والمثقف لا يستطيع أن يصنع مسافة واحدة بينه وبين الأنسقة والنماذج الثقافية الأخرى، نظراً إلى أن إيمانه يحركه بالاصطفاف إلى أقرب الأنسقة والنماذج إليه، ليجعله بعيداً عن نماذج وأنسقة أخرى، فيما يكون في حالة من الإرباك والتردد عندما يتحول إلى مسؤول إداري، نظراً إلى عدم قدرته على التموقع في منطقة المسافة الواحدة بين الآخرين.

يفعل ذلك كونه يتعاطى مع النماذج القريبة إليه بعاطفة

وحماسة، فيما يُفترض منه أن يكون خلاف ذلك عندما يكون مديراً في محيط يعيش النماذج والأنسقة المتخالفة فكرياً وثقافياً.. ذلك الإرباك ظهر على السيد محمد خاتمي رئيس الجمهورية الإيرانية السابق، عندما لم يستطع أن يُخفي حماسته تجاه نماذج وحساسيته المفرطة تجاه نماذج أخرى.

الإمام الخامنئي استطاع من صناعة تموقع إيجابيٍ يتحرك باتجاه النماذج والأنسقة الثقافية والفكرية التي يعيشه المشهد الثقافي الإيراني، عدا النماذج العدائية التي ترفض النظام الإسلامي أو التكيف معه أو التعاطي معه كواقع، فإنه لم يتحرك باتجاه الخصومة معه ما لم يمارس عملاً عدائياً، أو التفافياً للعبث بوعي وثقافة وهوية الشعب، والتزامه بمكتسباته كصنيعة ثقافته النظام الإسلامي.

برزت ظاهرة الفرز الثقافي، أو قل الاحتدام الثقافي في أواخر أيام رئاسة الشيخ الرفسنجاني وطيلة أيام رئاسة السيد محمد خاتمي، والتي فرضت على قطاعات ثقافية ومؤسسات كبيرة في الدولة الاصطفاف إلى جانب مماثلتها الفكرية والثقافية، أو قل ضد خصمها الثقافي، فيما برز الإمام الخامنئي قطب الرحى بين الجميع، حيث كان حلقة التواصل بين تلك النماذج، كي لا تتحول إلى ثقافات متعادية، وكي لا تتصرف بشكل عدوانيٍ تجاه بعضها، كما برز الطرف الذي

لا عداء له أو خصومة مع أي نموذج حتى ذلك الذي اتضح أنه على النقيض من قراءاته الثقافية والفكرية والسياسية والاجتماعية.

بل في تلك الحقبة يمكننا قراءة وعي وثقافة ورؤية للإمام الخامنئي لا يمكن تصنيفها لصالح أحد تلك النماذج، فيما لا يمكن وضعها في خصومة أيٍ من تلك النماذج، أو تصنيف أحد تلك النماذج في خانة العدائية لها.

لا أقول أن كل النماذج التي يعيشها المشهد الثقافي الإيراني نماذج ثقافية سلمية أو لا تتسم بالعدائية أو العدوانية تجاه النظام الإسلامي أو تجاه هويته وأصوله الفكرية والعقائدية.

وقد وصلت المسائل إلى مراحل حرجة جداً، إلا أن أيٍ من تلك النماذج لم يعش ثقافته أو قل لم يكيفها بخطابٍ عدائي مع الإمام الخامنئي، وإن برزت تحفظاته في كثير من الموارد تجاه رؤى وقراءات الإمام الخامنئي الفكرية والثقافية والسياسية والاجتماعية.. إلا أنه كان يرى نفسه أنه يمكن التعامل معه، ويمكن قبوله حكماً ووسيطاً وحاكماً، لنجدهم يعودون إليه مرة أخرى.

بل في بعض الحالات أوجدت إيجابية الإمام الخامنئي وتموقعه ذاك خروجاً عن الصمت من قبل بعض التيارات تجاه

العناصر المتطرفة فيها، والتي تتصرف مع الإمام الخامنئي بشكل عدائي وغير أخلاقي أحياناً.

أبوته، وتغاضيه عن الإساءات

برزت هذه السمة في أداء الإمام الخامنئي بشكلٍ ملفت، ومؤثر، إلى درجة تجعلك أحياناً تقف باكياً أمام عظمته المدهشة.

ففي الساحة السياسية من يرى في نفسه أنه الأكبر من الجميع، وفي الحوزة من يرى نفسه أستاذ الكل، ومرجعهم.

عند نجاح مجلس الخبراء في اختيار الإمام الخامنئي نظراً إلى خصائصه الفكرية والإدارية والسياسية والفقهية وبالنظر إلى نصائح الإمام الخميني ﴿﴾، برزت حساسيات من بعض العناصر الثقافية والسياسية والحوزوية، وكادت أن تفجر انفعالاتهم وقراءاتهم ورؤاهم وأحاديث المجالس الخاصة حالة من الانفلات والقلق في الشارع والمؤسسات الرسمية نظراً إلى الارتباط الشديد للشعب ومؤسساته بقياداته الفكرية والسياسية والدينية.

فكان موقف الإمام الخامنئي التغاضي عن الإساءة هنا، والمبادرة بفتح قناة للتواصل هناك، والمعالجة المنضبطة في موقعٍ كان بحاجة إلى تدخله، وأحياناً المواجهة الصارمة مع

ترك مساحة تسمح بالعودة والمصالحة، ليسارع هو إليها عند أو إشاراتها، ليقوم أحياناً بزيارة مصدر القلق ومناقشة هواجسه وتطلعاته المشروعة بأبوة آسرة، صنع من تلك الخطوة موقفاً جديداً، مليئاً بالإيجابية والعواطف والحب والعرفان.

وقد استطاع بمواقفه ذاك أن يلين الكثير من المواقف المتصلبة، وأن يدخلها في همه، كما برز إليها أنه يعيش همها وتطلعاتها المشروعة.

كانت سياسة بعض الساسة في الحقبة الخاتمية تتبنى التراخي إن لم نقل احتضان المعارضة- دون التفريق بين طبيعةِ كل منها- سيئة جداً، أحدثت كما وصفه أحد المثقفين من تيار الثاني من خرداد بأنه اختراق فضيع لمعارضي النظام الإسلامي أفواجاً أفواجاً للحركة الإصلاحية والتيار الإصلاحي.

كان هناك تصوراً سائداً في تلك الحقبة لدى التيارات الإصلاحية، ولعله من تداعيات تلك الأفواج التي اخترقته أنه يمكن تدجين المعارضة المسلحة إلى معارضة سلمية، ويمكن تدجين المعارضة السلمية لتنخرط في النظام وتعمل ضمن دائرته ووفق قوانينه.

ولأنه لا توجد قراءة لذلك الاحتضان، ولا سياسة مدروسة لمشروع التدجين، ولا حتى فكراً يصنع حدوداً بين

النماذج المستهدفة بالتدجين وأصحاب المشروع، فقد برزت أفكار المعارضة في خطاب كثيرٍ من عناصر تيار الثاني من خرداد أكثر من أن تظهر أفكار الثورة والنظام الإسلامي في خطاب المعارضة، بل زاد استهداف قيادات الثورة من التيارات المؤمنة بالثورة لإشعال فتيل الفتنة بين التيارين، كقتل الشهيد صياد شيرازي، ومحاولة اغتيال القاضي الشيخ علي رازيني، وسعيد حجاريان.

سياسة الإمام الخامنئي لا تتجه إلى هذا النحو، وإنما كانت ترسم حدودها ورؤاها، وتتعاطى مع العناصر المسالمة بإيجابية، فيما تفرز العناصر التي يمكن أن تكون لديها أو معها مساحة مشتركة، سواء كانت فكرية أو ثقافية أو عقائدية، والتعامل معها على أساس تلك المساحة، ما لم يكن دافعها إلى الخصومة والمعارضة الحسد أو البحث عن منصبٍ أو مقامٍ أو غنيمةٍ عدائية ذاتية، فيما يقوم الإمام الخامنئي وبأبوته بتفعيل وتنشيط وتوسيع المساحات المشتركة، ليكون ذلك الحراك تحت مظلة النظام الإسلامي، ومنظومته الفكرية والثقافية والسياسية.. لا نقول لا تُقبل إلا إذا آمنت بالنظام الإسلامي وهويته ورؤاه والتزاماته، لتكون نسخة من رجال النظام.. أبداً.. إنما لتتحول إلى عناصر لا تتحرك باتجاه تصعيد منطق الفرز أو المنطق الصدامي، أو اختلاقه من خلال

طرح رؤاها بشكل عدائي أو صدامي أو استهاضي ضد النظام الإسلامي ومؤسساته.

المشروع هو لتلطيف خطاب التصعيد أو الصدام أو الاستهاض، ليتحول إلى خطاب يستعرض الرؤى والأفكار، ويدخل الساحة بأداء فكري محضٍ، يبتعد عن التشنج والتصعيد.. بل وينتشلها ليس فقط من خطابها العدائي، وإنما أيضاً من مشروعها الاستئصالي أو العدائي أو الرافض للنظام الإسلامي وهويته ومشروعه.

وقد نجح مشروع التلطيف أو الاحتضان الخامنئي ليكون مشروع أبوته ذاك مشروعاً فذاً، ونموذجياً قل نظيره.

لقد برز الإمام الخامنئي في عطاء أبوته بمنطق جده أمير المؤمنين عليه السلام: « **لأسالمنَّ ما سلمتْ أمور المسلمين ولم يكن فيها جورٌ إلا علي خاصة** ».

نعم، استعصت بعض الحالات، ليس لأن منطق الأبوة الاحتضان أقل أداءً أو ليس جاداً، وإنما لمبالغة تلك الحالات في التمادي، إما لدوافع ذاتية مريضة، أو لأيادٍ خارجية تحرضه على التصعيد والاستعصاء والعدائية ما كانت لديه القابلية والقوة للسير في ذلك الطريق.

بذلك الحضور وبتلك الملكات..

التي قلَّ نظيرها بتصريح الكثير من مجلس خبراء القيادة حتى من الطبقة الثانية والثالثة يُشعرنا بأن الإمام الخامنئي كما وصفه الإمام الخميني: « **كالشمس الساطعة، ومن جملة الأفراد الذين يندر مثيلهم** »، وهو كما وصفه آية الله الشيخ محمد مصباح اليزدي: « **ما أستطيع قوله مع ملاحظة الاختصار فقاهته توأم تقواه، وذكاؤه المتميز وفراسته توأم قوة تحمله، وسعة صدره وحسن إدارته مقرونة بتعبده والتزامه بالمبادئ والأصول الإسلامية.**

تنوُّره الفكري وفكره الثاقب وبعد نظره التنظيري وتشخيص مصالح الأمة.. حزمه واحتياطه كل ذلك مقرون بشجاعة وشهامة وإطلاع على مختلف العلوم الإسلامية، مع ذوق رفيع للأدب الأصيل.. »[1].

الرسالة رسالتنا

قال أمير المؤمنين عليه السلام لابن عباس: « **يا ابن عباس، لك أن تشير علي، فإن عصيتك فأطعني** ».

يؤكد هذا المأثور الشريف في المقام الأول على مركزية القرار في الدولة الإسلامية ووحدته.. حتى في حال الاختلاف مع

---

(١) جرعة من الكوثر ص٢٧٠ - ٢٨٠.

القيادة في الرأي، وهذا ما يحدده مفهوم الدولة في الفكر الإسلامي، فتأكيد المأثورات الشريفة على أن مخالفة الخليفة الشرعي هو في مقام مخالفة رسول الله، وتأكيد حرمة نقض حكم الحاكم الشرعي في الفقه الشيعي كل ذلك يؤكد على وحدة القرار ومركزيته.

صحيح أنّ الروايات تؤكد أن الحق مع علي عليه السلام: « **علي مع الحق** » دائماً، وأنه مع القرآن والقرآن معه، وليس قطعاً أن يكون الحق مع ما يقوله الولي الفقيه، وهو في هذه المسألة حاله حال سائر الفقهاء والمجتهدين في مسألة الإصابة والخطأ، حيث هي في دائرة الاجتهاد، فيما معنى الحديث الشريف في أن الحق مع عليٍ وهو مع الحق مطابقة أقواله وأفعاله وتقريراته مع حقيقة أحكام الله في اللوح، وهو ما يفيد القول بالعصمة، وهو ما لا يمكن القول بها للفقيه.

إلا إن مما لا شك فيه أن الفقيه الأقرب والألصق بالحكم الشرعي الواقعي من غيره من غير الفقهاء في عصر الغيبة، وهو القدر المتيقن لأخذ التكليف منه، وهو المكلف بالتصدي لتلك المسؤولية من المعصوم نفسه، لقربه من فهم مراده، وبالتالي فإن رتبته تلي رتبة الإمام المعصوم، دون أن يعني ذلك المماثلة في المرتبة التي رتبهم الله عليها، أو أن ما بينهما هو نفس ما بين الفقهاء أنفسهم من رتب.

وعلى ضوء ذلك فلا محيص من القول بأنه هو المخول من قبل الحجة (وهذا ما تدعمه النصوص القرآنية والروايات والقرائن) كحاكم شرعي نائبٍ عنه عجّل الله فرجه.

ذلك المقام هو الذي يحرِّم نقض أحكامه والرد عليه؛ لأن ذلك يصب في خانة رفض الجهة التي خولته.

ولا يجوز نقض حكم الفقيه أو المجاهرة بمخالفته من جهتين:

الأولى: إذا كان مبسوط اليد فهو قد أُقرَّ من قبل الإمام الحجة عجّل الله فرجه، وبناء على ذلك يكون الوقوف في وجهه حرام، مادام هو في مقام النيابة عنه عجّل الله فرجه، حيث لا تجوز مخالفته.

الثانية: إذا كان بالانتخاب فهو من جهة كبرى كونه نائب عن الإمام عجّل الله فرجه، ومن جهة صغرى منتخب من قبل أهل الحل والعقد.. وعلى ذلك لا تجوز مخالفته أيضاً، لذلك أكدت الرسالة هذه، توفر شروط الولاية من اجتهاد في جميع أبواب الفقه، وكفاءة سياسية، وشجاعة ووعي، وغير ذلك من المؤهلات التي يجب أن تتوفر في القائد، والتي على أساسها تم انتخاب آية الله العظمى الإمام الخامنئي من قبل أهل الحل والعقد من أهل الخبرة لأمر الولاية، وتأييد ذلك من قبل مراجع الدين العظام، وعلماء الأمة، والأعلام.

كما أكدت الرسالة على أن التحركات المريبة لجهات متهمة في تدينها إنما هدفها فقط إسقاط الشرعية التي تمثل خلافة الأئمة الأطهار عليهم السلام في الغيبة الكبرى، دون دليلٍ شرعيٍ أو مشروعٍ إصلاحيٍ منبثق من النص يتعارض شرعاً مع شرعية ولاية الفقيه.

وإذا ما تحقق الوعي، ولزمت الحجة أو أقلاً وضح التزام القيادة بمدرسة أهل البيت عليهم السلام في الفقه والعقيدة قراءة وتطبيقاً، فليس من عذرٍ مهما بلغ يسوِّغ شرعية التمرد والعداوة، وموقف العقلاء تجاه التمرد هو رفض ذلك كله؛ لأنه في الحقيقة ردٌّ على الإمام الحجة بن الحسن عجل الله فرجه؛ لأن الرد على نائبه الفقيه العادل بهذه الجسارة يفضي- بلا شك- إلى الردِّ عليه عجل الله فرجه.

وما هو خلاف العقل والشرع أن يتصور أهل الرأي أن من حقهم أن يقفوا في وجه الولي الفقيه على أنهم أصحاب رأي، أو أنهم جهازاً مستقلاً لهم الحق في أن يبرموا وينقضوا كيفما شاءوا، وكأن على الولي الفقيه أن يقبل بالآخرين كأوصياء عليه، أو أنهم هم في الواقع من يمارسون الولاية.

وإذا تصور أولئك المتمردون أو المبغضون له أن حرية الرأي تعني لهم أن يقولوا ما شاءوا وأينما شاءوا وكيفما شاءوا

فهم واهمون، فيما الواقع يقول بأنهم لا يتحملون هذا المنطق عندما يتعاطاه الآخرون معهم.

وهذا الكلام ليس تأطيراً منطقياً للدكتاتورية، كما يحلو للبعض أن يسميها، وإنما هو الالتفات إلى مسألتين لا يحق لنا أن نتجاوزهما قانونياً في إيران أو غيرها، في الفقه الشيعي:

الأولى: شرط العدالة والتقوى والورع الذي يجب أن يكون الولي الفقيه ملتزماً به، والموقع الذي يمثل فيه وفق الدستور نيابة إمام الزمان عجل الله فرجه (بعنوان الولي الفقيه)، لا يعطينا الحق باسم المناصحة وحرية الرأي انتهاك حرمته، وتوهين مقامه عند الناس، إذ لا علاقة للرأي بممارسة الامتهان والتوهين.

الثانية: إن ممارسة الولي الفقيه لصلاحياته التي صوت لصالحها الشعب بكافة قطاعاته وتحت نظارة الفقهاء والمراجع حق طبيعي، ولا يمكن أن يقال عن ذلك دكتاتورية أو استبدادية؛ لأن الاستبداد هو: **الاستئثار بالشيء دون الآخرين**، وكما في طبائع الاستبداد للكواكبي بأنه: **اقتصار المرء على رأي نفسه بما تنبغي الاستشارة فيه**، وليس في ولاية الفقيه شيء من ذلك، كونها نظرية فقهية، نابعة من فقه مدرسة أهل البيت عليهم السلام، فيما على المستوى العملي لدى

الولي الفقيه مجموعة من المستشارين المتخصصين حاله حال بقية الزعماء في العالم، فيما أثبت في أحكامه أنه يتصدى لها بعد استقصاء وافٍ للحالات المعنية بالمعالجة، ولم يتم اتخاذ قرارٍ يستشم منه رائحة الاستبداد، فلماذا الدق على هذا الإسفين ؟!، كما أن العمل على توهينه بحجة الديكتاتورية وما شابه نوع من الجرأة ومخالفة الشرع، وذلك لأنه ما دام عادلاً، وورعاً وتقياً، وفي مجال عمله كما أثبتت سنوات قيادته، وقد تناولنا ذلك لا يجوز توهينه بحجة أن صلاحياته تلك تجعله ديكتاتورياً، فيما تلك الصلاحيات يمكن أن تكون لغيره من الفقهاء، ولو كانوا مجموعة، وذلك نظراً إلى أن مورد الرفض لتلك الصلاحيات عند بعضهم أنها تسلب الناس حق التصرف بما يريدون، فيما كل نظريات الحكم، سواء كانت الدينية أو الوضعية، لا بد أن تضع صلاحيات قانونية للحاكم، تحد من انفلات صلاحيات الأفراد، التي تتجاوز صلاحيات بعضهم البعض، والتي تدخل في باب التعدي على الحقوق، فيما لو تجاوز هو حدود صلاحياته التي وُضِعت تحت نظارة الشرع.

وهل أولئك الموتورون لو تحملوا المسؤولية سيكونون في مأمنٍ من الوقوع في الخطأ أو الشبهة، أو حتى الديكتاتورية؟ إذا كان أكثر ملاحظاتهم مبنية على الشبهات، ومعالجاتهم مبنية على الانفعال وردات الفعل فكيف بهم لو كانوا

حكاماً؟!.

وكما قال الإمام الصادق عليه السلام عن أبناء عبد الله المحض، عندما دعاه أبوهما للبيعة لهما: « **هم لا يطيعونا، وهم لا يحكمون، فكيف إذا كان يحكمون** »، فإذا تصرف أولئك الموتورون بعدائية ونَفَسٍ محمومٍ وديكتاتوريٍ، فكيف بهم لو كانوا مكان الولي الفقيهِ..أعانهم الله على أنفسهم..

وإذا أصر قائل بذلك فلا بد أن يطالبوا أولاً بتعديل الدستور، وقد سبق القول بأن الشعب هو الذي صوت على هذا الدستور المعدل وغير المعدل، وللوصول إلى ذلك طرق قانونية.. فهل هم مستعدون للتعامل بقانونية مع مطالبهم؟!.. ما أثبوتوه من خلال انفلات أدائهم أنهم لا يعبأون بدستورٍ، ولا منطق ديمقراطيٍ أو حق الناس في الالتزام بما يؤمنون به.

نعم من الممكن أن يقال: إن الشعب عندما يصوت على الدستور فهو لا يصوت على كل مواده بفقراتها، وإنما قبوله العام بالدستور، وليس بالضرورة أن يكون صوت بنفس تلك النسبة على ولاية الفقيه.

ولا بد لتوضيحِ نقطة مهمةٍ من جانبين، وهما:

أولاً: إن الشعب لم يذب في دفاعه عن مادة في الدستور كذوبانه في الإسلام والنظام وولاية الفقيه والولي الفقيه في

الوقت الذي كان الولي الفقيه يمارس صلاحياته وفق القانون، وهذا واقعٌ شهدناه طيلة الفترة التي قادها الإمام القائد (دام ظله).

ثانياً: هذه النظرة لا يمكن القبول بها عند أولئك الديمقراطيين في الانتخابات، فهم يعلمون أن الشعب إذا صوت على اختيار شخص لرئاسة الجمهورية أو زعامة بلدٍ أو رئاسة الحكومة وفقاً لبرنامجه، فهو أُعطي تخويلاً كاملاً لممارسة صلاحياته الدستورية، وعندما يخالفها يمكن حينها محاسبته، وما لم يفعل فإن النقد لا يصله، وإنما ليكن في معالجة الإشكالية الدستورية.

وفق القانون في الدستور الإسلامي لا عمراً زمنياً للولي الفقيه كما هو كذلك بالنسبة لرئيس الجمهورية، وهذه هي القراءة الفقهية، نظراً إلى أن منصب الولي الفقيه ليس اختراعاً وضعياً، وإنما هو رؤية فقهية، يمثل فيها الفقيه نيابة عن إمام الزمان عليه السلام، ولا يُخرج من ذلك المقام إلا لو خالف قراءة إمام الزمان عليه السلام لمنصب نيابته: « **من كان من الفقهاء حافظاً لدينه صائناً لنفسه، مخالفاً لهواه مطيعاً لأمر مولاه، فعلى العوام أن يقلدوه..** ».

ووفق الأصول الديمقراطية إذا ما مورست السلطة وفق القانون، فإن ذلك لا يعتبر ديكتاتورية، ولا انتهاكاً للدستور،

سواء كان الحكم بنظام ولاية الفقيه أو بنظام رئيس الدولة، فلا يمكن إذا لم يستجب الولي الفقيه لرؤية لهذا المفكر أو ذاك الفقيه، نظراً إلى وقائع وتداعيات وإرهاصات هو أعرف بطبيعتها وحاجاتها، كما أنه ليس كل مطالبة، ما لم تترجم للواقع عُدَّ ذلك انتهاكاً لحرمة من طرحها أو تبناها أو طالب بها، فقد لا تحمل قيمة في ذاتها، وقد لا تحظى بمكانٍ مناسبٍ لترجمتها..

هنا أقول.. هذا الحق لا يمكن أن يُقرَّ لكل قيادة في العالم بناءً على ما خولها دستور بلدها بذلك، ويستثنى من ذلك الإمام القائد الخامنئي.

إن الحديث عن التناصح والمشورة يفرض الالتزام بحدود وظيفة المشورة والنصح، وهذا يعني أن على أولئك الناصحين ألا يظنوا بالولي الفقيه كل الظنون، ويعتقدوا أن عدم استجابته لهم عناداً أو تكبراً لا سمح الله، وإنما عليهم أن يلتفتوا إلى أن للقائد أيضاً قراءة للواقع، ولديه مستشارون متخصصون، قد تفضي قراءتهم مجتمعين إلى خلاف ما يراه ذلك الناصح، وصاحب الرأي، وفي هذه الحالة لا يمكن لأحدٍ أن يصف هذه الحالة بالعناد والمكابرة، فلا ندري عن معطيات الواقع وإمكانات القيادة أو الواقع في التوفر على الاستجابة لذلك الرأي- كما قلنا ذلك سلفاً- ، فتفاصيل

بعض الحالات تحجب عنا الرؤية السليمة لمعالجة أي إشكالية أو مشكلة، وهذا ما يؤدي بالنهاية إلى اختلاف النتائج في دراسة القيادة ومستشاريها وصاحب المشورة.

وهذا لا يعني عدم الاحتفاظ برأيٍ مخالفٍ للولي الفقيه، فهذا حقه، ولكن كما قلنا وكررنا ذلك بأن النصيحة ضد منطق التحريض والوهين والإساءة.

من جانبٍ آخر يجب أن نضع في حسابنا أن ما يتعرض له النظام الإسلامي منذ تأسيسه وإلى الآن إلى حرب ضروس عسكرية، واقتصادية، وسياسية، بسبب وبدون سبب كل ذلك لسياسته المستقلة والحرة ولمواقفه الأخلاقية تجاه قضايا الأمة، وأن الأخطاء التي تقع لا يسوغ لأيٍ كان العمل ضد النظام، وأن معاداته ومقاطعته يزيد من وقوع الأخطاء؛ لأن مقاطعته يعني العمل على مساعدة خصومه الاستفراد به، مما يثقل حمل العاملين فيه، فتضعف إمكاناتهم وتتشتت أفكارهم وقدراتهم وتضعهم في أجواء غربة لا تطاق.

ويجب أن نضع في حسابنا أيضاً أن هذه الدولة دفعت ضرائب لا يمكن حصرها من أجل أن يكون الإسلام عزيزاً والتشيع عزيزاً وقادراً على مواجهة أقوى أمبراطوريات التاريخ، لوجود أقوى الحجج لديه وفيها الأشد تأثيراً في شحذ الأمة بالقوة الكافية للتصدي لكل شياطين الأرض ومن ينتهي

إليهم بنسب في الهوى أو في لقمة العيش، مما جعلهم أمام قوة جدية لا يملكون سلاحاً فاعلاً لمواجهتها.

ولا يحسب ذوو النوايا الطيبة أن إسقاطهم لهذا النظام - حسب زعمهم- من أجل أن يتركهم أعداء الله، والأشرار ليقيموا نظاماً متديناً آخر بديلاً عنه، فما تجرعه الغرب من التدين يجعله على استعداد لأنْ يسحقوا شعوباً بكاملها إذا ما تمردت أو استمرت في تمردها على إرادته.

والشعب العراقي المظلوم، والشعب الأفغاني، والشعب البوسني، والشعب الجزائري، أمثلة وليست للحصر.

فإذا لم نستطع أن نقدم ما فيه عوناً لهذا النظام الإسلامي الفتي فلنكف ألسنتنا عن أذيته، فليس الوعي أن ينفرد الإنسان بمصطلحات ثقافية يتباهى بها أمام الآخرين دلالة على ثقافته، وبأحاديث الزهادة دلالة على زهده، وإذا به عند مطالبته للإفصاح برأيه تذهب كل تلك الثقافة وذلك الزهد هباءً، وكأنه لم يكن.. ليسلق قادة هذا النظام الإلهي بلسانه، وكأنه يتحدث عن كيان الاحتلال الصهيوني.. إن ثقافة وزهادة كهذه ما هي في تحصينها إلا كجدار بيت العنكبوت ﴿وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ﴾[1]، ما دامت لا

---

(١) سورة العنكبوت، آية ٤١.

تحمي صاحبها.

فيما العالم والمثقف اللذان يوظفان نفسيهما في خدمة ذوي النوايا السيئة لكي يبلغوا أهدافهم الدنيئة، هما أشد من يزيد قاتل الحسين على الشيعة والإسلام.

ختاماً نسأل الله جلت قدرته أن يحفظ العلماء العاملين لاسيما نائب الإمام الحجة بن الحسن عجل الله تعالى فرجه الشريف بالحق سماحة آية الله العظمى الإمام الخامنئي (دام عزه)، حتى يوفق لتسليم راية الحق والنصر إلى إمام العصر والزمان عجل الله تعالى فرجه الشريف، وجعلنا من أنصاره، واشياعه وخدامه..

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله الطاهرين.

٢٢/٤/١٤٢٤ هـ.

تراب إمامي

ملحق

❖ بيان بأسماء جماعة المدرسين.

ملحق

تضم جماعة المدرسين جمعاً من الآيات العظام وحجج الإسلام التالية أسمائهم:

١- آية الله الشيخ محمد فاضل اللنكراني (دام ظله).

٢- آية الله الشيخ ناصر مكارم الشيرازي (دام ظله).

٣- آية الله الشيخ مسلم الملكوتي.

٤- آية الله الميرزا الشيخ على المشكيني.

٥- آية الله الشيخ إبراهيم الأميني.

٦- آية الله الشيخ عبد الله الجوادي الآملي.

٧- آية الله الشيخ محمد المؤمن.

٨- آية الله الشيخ أحمد الجنتي.

٩- آية الله الشيخ محمد اليزدي.

١٠- آية الله الشيخ أحمد الآزدي القمي.

١١- آية الله الشيخ حسين الراستي الكاشاني.

١٢- آية الله الشيخ أبو القاسم الخزعلي.

١٣- آية الله الشيخ علي الأحمدي الميانجي.

١٤- آية الله الشيخ حسين المظاهري.

١٥- آية الله الشيخ محمد محمدي الكيلاني.

١٦- آية الله الشيخ جلال طاهر الشحي.

١٧- آية الله السيد حسن الطهرني.

١٨- آية الله السيد علي أكبر المسعودي.

١٩- آية الله السيد عباس المحفوظي.

٢٠- آية الله السيد أبو الفضل الخونساري.

٢١- آية الله السيد مرتضى المقتدائي.

٢٢- آية الله السيد مهدي الروحاني.

٢٣- آية الله السيد جعفر كريمي.

٢٤- آية الله السيد محمد علي الأبطحي الكاشاني.

٢٥- آية الله السيد محسن الحزازي.

٢٦- آية الله السيد حسن طاهري الخرم آبادي.

٢٧- حجة الإسلام والمسلمين الشيخ محمد على شرعي.

٢٨- حجة الإسلام والمسلمين الشيخ رضا الأستادي.

٢٩- حجة الإسلام والمسلمين الشيخ أبو الفضل تجليل.

٣٠- حجة الإسلام والمسلمين الشيخ محسن دوز دوزاني.

٣١- حجة الإسلام والمسلمين الشيخ محسن الحرم يناني.

٣٢- حجة الإسلام والمسلمين السيدأبو الفضل الموسوي التبريزي.

٣٣- حجة الإسلام والمسلمين السيد أبو الفضل المير محمدي.

٣٤- حجة الإسلام والمسلمين السيد علي محقق داماد.

المصادر

١- القرآن الكريم.

٢- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم/محمد فؤاد عبدالباقي.

٣- مقدمة التنقيح في شرح العروة الوثقى/ كتبها السيد عبدالرزاق المقرم.

٤- كتاب البيع/ الإمام الخميني، الطبعة الرابعة، مؤسسة إسماعليان.

٥- الرسائل/ الإمام الخميني، الطبعة الثالثة، مؤسسة إسماعليان.

٦- ولاية الفقيه/ الشيخ منتظري، الطبعة الثانية، الدار الإسلامية.

٧- الاحتجاج/ أحمد بن علي الطبرسي، الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الثانية ١٤١٠هـ ١٩٨٩م.

٨- المسائل المنتخبة/ الإمام الخوئي، الطبعة الخامسرة عشرة، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٩- الإمام الشهيد محمد باقر الصدر/ محمد الحسيني، دار

الفرات، الطبعة الأولى ١٩٨٩م- ١٤١٠هـ.

١٠- أسد الغابة في معرفة الصحابة/ عز الدين بن الأثير، دار إحياء التراث.

١١- الإسلام يقود الحياة/ الإمام الصدر، الطبعة الثانية، وزارة الإرشاد الإسلامي١٤٠٢هـ.

١٢- الحكومة الإسلامية/ الإمام الخميني، دار الإرشاد.

١٣- تحف العقول عن آل الرسول/ الحسن بن علي بن شعبة الحراني، الطبعة الخامسة، الأعلمي ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م.

١٤- آراء في المرجعية الشيعية/ مجموعة من الباحثين، الطبعة الأولى، دار الروضة، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.

١٥- الدولة الإسلامية/ الشيخ عبدالهادي الفضلي، الطبعة الثالثة، دار الزهراء، ١٣٨٣هـ.

١٦- في انتظار الإمام/ الشيخ عبدالهادي الفضلي، الطبعة الثامنة، دار الزهراء، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

١٧- الآيات البينات/ الإمام محمد حسين كاشف الغطاء، الطبعة الثانية، دار المرتضى، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

١٨- المرجعية الشيعية: رؤية جديدة/ علي محمد، الطبعة الأولى، مركز الدراسات السياسية والاجتماعية في السعودية ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.

١٩- دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية/ علي إنصاريان، المركز الثقافي الإيراني١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

٢٠- ريادة الفقه الإسلامي/ الإمام الخميني، الطبعة الأولى، دار الهاي ١٤١٢هـ.
٢١- مع الوصية/ محمد مصطفى طحيني، الطبعة الأولى١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
٢٢- لماذا الخامنئي/ علي المؤمن، الطبعة الأولى، الدولية للنشر١٩٩٢م.
٢٣- شمس الولاية/ مركز بقية الله، الطبعة الأولى١٤١٨هـ.
٢٤- الشعائر الحسينية، بين الوعي والخرافة/ محمود الغريفي، مكتبة الفجر الجديد، الطبعة الأولى١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.
٢٥- حديث الشمس/ مجموعة خطابات ورسائل للإمام الخميني والسيد الخامنئي، منظمة الإعلام الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٢٦- ثوابت ومتغيرات الحوزة العلمية/ الدكتور جعفر الباقري، دار الصفوة، الطعبة الأولى١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.
٢٧- مجلة الموسم/ صاحبها ورئيس تحريرها: محمد سعيد الطريحي، العدد الخامس، عام ١٩٩٠م.
٢٨- مجلة الموسم/ نفس المحرر، العدد الثامن، عام١٩٩٣م.
٢٩- مجلة الشهي/ صاحب الامتياز ورئيس التحرير: صادق العبادي، العدد ٦٦، عام١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
٣٠- مجلة الرصد/ المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية

الإيرانية في بيروت، العدد ٣٠و٣١، بيروت أيار ١٩٩٣م.
٣١- المرجعية بعد رحيل آية الله العظمى الشيخ الآراكي، مجموعة وثائق في مرجعية الشيخ الآراكي.
٣٢- سلسلة الولاية الثقافية، العدد ١٣، عدد خاص بمناسبة أربعين السيد أحمد الخميني ﷺ.
٣٣- محاضرة شاملة لآية الله الشيخ فاضل اللنكراني، مطبوعة، محفوظة عند المؤلف.
٣٤- استفتاء صادر من مكتب آية الله العظمى السيد علي السيستاني/ قم المقدسة.
٣٥- جرعة من الكوثر.
٣٦- الإمامة والولاية، الإمام الخامنئي.
٣٧- الصبر، الإمام الخامنئي.
٣٨- الدروس العظيمة، الإمام الخامنئي.
٣٩- الغزو الثقافي، إعداد جواد علي كسار، مؤسسة دار الولاية.
٤٠- الشعائر الحسينية، بين الوعي والخرافة، محمود الغريفي.

الفهرس